ڈاکٹر ذاکر حسین لائبریری

DR. ZAKIR HUSAIN LIBRARY

JAMIA MILLIA ISLAMIA
JAMIA NAGAR

NEW DELHI

CALL NO. ____________

Accession No. ____________

E-282

زبدة الأسرار

حسين ابن معين الدين ميبدي [illegible]

(١٢٦٢ هج)

بتاریخ بیست و هشتم [illegible]

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

الهداية ممن له وكل شيء يعيد واليه الحمد على ما انعم علينا

من سوابق النعم ولواحقها والهمنا حقايق الحكم ودقايقها

والصلاة على جميع الانبياء والاولياء خصوصا على نبينا

محمد ذي جهات العدالة وخاتم فص الرسالة وعلى آله الواصلين

واصحابه الكاملين وبعد فيقول العبد المعتصم بلطفه الابدي حسين بن

معين الدين الميبدي صان الله حاله وقرن بالحسنى ماله لما كان

بين الاعيان من نوع الانسان بالارتقاء الى اعلام

الاهتداء الى اقسام الحكمة اذ بها تبصير الناظر في حقائق

بصيرا ومن يؤت الحكمة فقد اوتي خيرا كثيرا فشرعت

بتحصيل مشتغلا عن جملها وتفصيلها اخذا لبابها عن جمع

وجه جلائلها ودقائقها

ل على كثير كتبا [illegible] ما كثيرة تعد للناظرين فيه بصيرة و
الهداية للمحقق الكامل والمدقق الفاضل اثير الملة والدين مفضل بن عمر
الابهري قدس سره فالتمس مني بعض المترددين الي المشتغلين
بتلك الهداية ان اجعل لهم من الارقام المتعلقة بها شرحا و ارتب على
كل بحث منها تعديلا وجرحا وقد كنت معتذرا بتراكم العوائق
وانواع همومها وتلاطم العوايق وامواج غمومها فكرر الالتماس
مرارا ووافق اقتباس فرصة على ان اوفق مسئولهم وطابق ما موهم
والمرجو من الطالبين لطريق الرشاد والشاربين من رحيق السداد ان
ينظروا فيه بعين العناية والوداد ويعرضوا عن التعرض للاعتراض
بالجدل والعناد وما ابرئ نفسي ان الانسان يسابق السهو والنسيان
على انه لا يسع المجال لتحقيق الصواب في كل باب وهذا اوان صنعته
من الكتاب ومنه الاستعانة لفتح ابواب الهداية وعليه التوكل
مبتدئا [illegible] ان الحكمة علم باحوال اعيان الموجودات على
ما هي عليه في نفس الامر بقدر الطاقة البشرية وتلك الاعيان اما الافعال
وجودها بقدرتنا واختيارنا اولا فالعلم باحوال الاول

التعليقة

[illegible]

باحوال الثاني يسمى علما نظرية وكل منهما ثلثة اقسام اما العملية فلانها اما علم بمصالح شخص بانفراده ليتحلى بالفضايل ويتخلى عن الرذايل ويسمى تهذيب الاخلاق واما علم مصالح جماعة متشاركة في المنزل كالوالد والمولود والمالك والمملوك ويسمى تدبير المنزل واما علم بمصالح جماعة متشاركة في المدينة ويسمى سياست المدينة واما النظرية فلانها اما علم باحوال ما لا يفتقر في الوجود الخارجي والتعقل الى المادة كالاله وهو العلم الاعلى ويسمى بالالهي والفلسفة الاولى والعلم الكلي وما بعد الطبيعة ... جدا واما علم باحوال ما يفتقر اليها في الوجود الخارجي دون التعقل كالكرة وهو العلم الاوسط ويسمى بالرياضي والتعليمي واما علم باحوال ما يفتقر اليها في الوجود الخارجي والتعقل كالانسان وهو العلم ... ويسمى بالطبعي وجعل بعضهم ما لا يفتقر الى المادة ... منها مطلقا كالاله والعقول ومما يقارنها لكن لا على وجه ... والكثرة وسائر الامور العامة فيسمى العلم باحوال ... العلم باحوال الثاني علما كليا والفلسفة الاولى

وقد يطلق عليه ... الطبيعة ... النبوة

الى المنطق من الحكمة او الفن فسرها بخروج النفس الى كمالها الممكن في جانبي
العلم والعمل جعله منها بل جعل العمل ايضا منها وكذا من ترك الاعيان
في تعريفها جعله من اقسام الحكمة النظرية اذ لا يبحث فيه الا عن المعقولات
الثانية التي ليس وجودها بقدرتنا واختيارنا واما من فسرها بما ذكرنا
وهو المشهور فيما بينهم فلم يعد منها لان موضوعه هو المعقولات الثانية
التي ليست من اعيان الموجودات الماخوذة في تعريفها وقد يقال
على هذا لا يكون العلم باحوال الامور العامة منها لانها غير موجودة
في الخارج على نحو المعقولات اجيب بان الامور العامة هنا ليست
موضوعات بل محمولات تثبت للاعيان فان قولنا الوجود زائد
في الممكن في قوة قولنا الممكن موجود بوجود زائد والمصنف رتب كتابه
في ثلثة القسم الاول في المنطق لانه آلة لتحصيل العلوم والثاني
الثالث في الالهي بالمعنى الاعم ولشدة احتياج الى
هذا الفن عنه وقيل عرض عن الحكمة الرياضية لاقتصارها
على الامور الموهومة كالدوائر الموهومة المبحوث عنها
عن اقسام الحكمة العملية اعتبارا بان الشريعة المصطفوية

ثم شئت بنوط عنها على الحمل وجدوا لم تفصيل وفيه بحث لانا ان اردنا

بالموهومة ما لا يكون موجودا في نفس الامر ويخترعه الوهم فلا نسلم

ابتناء الرياضي عليها اذ لا شك ان الكرة اذا تحركت على مركزها

فلا بد ان يفرض فيها نقطتان لا حركة لهما اصلا وهما القطبان وان

يفرض منهما دائرة عظيمة في حاق الوسط ويكون الحركة عليها اسرع

وهي المنطقة وان يفرض فيها بجنبيها دوائر صغار موازية لها ويكون

الحركة عليها بطيئة بالقياس اليها بطوءا متفاوتا بحسب قربها وبعدها من

المنطقة فهذه وامثالها وان لم تكن موجودة في الخارج لكنها

امور موهومة تتخيل تخيلا صحيحا مطابقا لما في نفس الامر يحكم

به الفطرة السليمة وليست مما يخترعه الوهم فابتناء الرياضي عليها وان

اريد بها ما لا يكون موجودا في الخارج وان كان موجودا في نفس الامر

فلا نسلم ان الابتناء عليها يصحح الاعتراض كيف وفيه

الحركات من السرعة والبطوء والجهة على الوجه المحسوس

با ... بته وثبتت بها احوال الافلاك ...

من ابو ... وعجائب ... الواقعة

في ظرف تشبيهها في تحقيقها اختلفت هنا بالملازمة بمعنى كون الشيء موجودا

في نفس الامر انه موجود في نفسه فالامر من شيء وحاصله ان وجوده

ليس متعلقا بفرض فارض واعتبار معتبر مثلا الملازمة بين طلوع الشمس ووجود

النهار متحققة في حد ذاتها سواء وجد فارض او لم يوجد اصلا وسواء

فرضها او لم يفرض بل قطعا فنفس الامر اعم من الخارج مطلقا فكل

موجود في الخارج موجود في نفس الامر بلا عكس كلي ومن وجه مع الذهن

وجملة الكلام ان ملاحظة الكواذب كزوجية الخمسة فيكون موجودة في الذهن

لا في نفس الامر ومثلها هي هنا تحقيقا ولما انتهت بنا لسان

على القسم الاول ما كان مشهورا وصار كان لم يكن شيئا مذكورا فاقتصر

على شرح القسمين الاخيرين معرضا في اكثر المباحث عما يرد على الشارح

ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق وانت خير الفاتحين القسم الثاني في

قبل ما في مباحث الاجسام الطبيعية اقول الاولى ان

مباحث الحكمة الطبيعية وللقائل ان يقول مباحث الاجسام الطبيعية

هي بعينها مباحث الحكمة الطبيعية لان الجسم الطبيعي موضوعها فالمال

فما وجه تخصيص اولوية ما ذكرت فاقول لا نم ان المال واحد

موضوع الحكمة الطبيعية هو الجسم الطبيعي من حيث يستعد للحركة والسكون

فليست مباحث الاجسام الطبيعية مطلقا من مباحث الحكمة الطبيعية بل من حيث

الحيثية المذكورة واذا اراد بلفظ الطبيعيات على تلك الحيثية وان سلمناه

ان مقصوده مصرحا بان القسم الثاني في الحكمة الطبيعية فاذا امكن حمل

كلامه على مقصوده من غير تكلف فحمله عليه اولى من حمله على ما يؤول اليه

ايضا بحسب حمل الالهيات فيما ياتي من قوله القسم الثالث في الالهيات

على مباحث الحكمة الالهية قطعا فحمل الطبيعيات التي هي نظيرها على

ما ذكرناه اولى ليطابق النظيران وذكروا ان الجسم الطبيعي هو

المنقسم في الجهات الثلث واقول فيه نظر لانهم ان ارادوا [illegible]

بالذات فلا يصدق هذا التعريف على شيء من [illegible] الطبيعية لا

القابل للانقسام في الجهات الثلث منحصر [illegible]

القائلين بالجسم الطبيعي السارية فيه في الجهات الثلث و

غير ذلك وان ارادوا القابل فحينئذ يصدق التعريف على كل

واحد [illegible] وهو مترتب على [illegible] الاجسام منحصرة

في [illegible] خارجة عنهما

فاختص بهما الظن اول فيما يعم الاجسام اى الطبيعية وفيه [illegible]

الى الفهم واكثرهم على ان اطلاق الجسم على [illegible]

ان الجسم هو القابل للابعاد الثلثة فان كان جوهرا فطبيعي وان كان عرضا

فتعليمي وهو مشتمل على عشرة فصول فصل في ابطال الجزء الذي لا يتجزى

ويقال له الجوهر الفرد ايضا وهو جوهر ذو وضع لا يقبل القسمة اصلا

لا كسرا ولا وهما ولا فرضا والقسمة الوهمية ما هو بحسب التوهم جزئيا

والفرضية ما هو بحسب فرض العقل كليا فان قلت لا حاجة الى قايد الدليل

في ابطال [illegible] الافراد لا يتصور شيء لا يمكن للعقل فرض قسمته غاية ما في

ان يكون المفروض محالا قلت المراد من انه لا يقبل القسمة الفرضية

لا يكون القسمة فيه لانه لا يقدر على تقدير قسمته ولا شك انه صادق

[illegible] بين جزئين فاما ان يكون الوسط مانعا من تلاقي الطر[فين]

لا يكون [illegible] الى الثاني لانه لو لم يمنع لكان الاجزاء متداخلة و

تداخل الجواهر اى دخول بعضها في حيز بعض اخر بحيث يتحدان [illegible]

والحجم [illegible] وايضا انا [illegible] طا ولا طرفا وقد فرض

والاطراف [illegible] فيثبت [illegible] فاما تلاقي الوسطا

غير ما تلاقى به الطرف الآخر فيتعين لا يتلاقى اذ يستلزم ان يكون له نهايتان

ويجوز ان يكون لشيء واحد غير منقسم في حد ذاته نهايتان هما عرضان

حالان فيه لانا نقول لكان النهايتان حالتين في محل واحد بحسب الاشارة

فيكون الاشارة الى احدهما عين الاشارة الى الآخر فيلزم تلاقي الطرفين

وان كانتا حالتين في محلين متمايزين بحسب الاشارة فيلزم الانقسام

ولو وهما اذ يمكن ح ان يتوهم منه شيء دون شيء كما يشهد به البداهة ولو

فرضنا جزءا على ملتقى جزئين فاما ان يلاقي واحدا منهما فقط او مجموعهما

او من كل واحد منهما شيئا او واحدا منهما وبعضا من الآخر فالاول

ان لا يكون على الملتقى فيتعين احد القسمين الاخيرين بل احد الاقسام

[illegible] الانقسام اذ في انقسام ما على الملتقى او الكل او ما على الملتقى و

الجزئين لا محالة وينبغي ان يعلم ان هذين الدليلين يدلان على تركب

الجسم من الاجزاء التي لا تتجزى ويحرر بهما ان يقال لو امكن تركبه

منها لامكن وقوع جزء بين جزئين او على ملتقاهما والتالي باطل لما فصل

المقدم ولا [illegible] لانه لما [illegible] الجزء في نفسه او ليس ايضا نقول

لو امكن وجود الجزء في نفسه [illegible] جزئين او على ملتقاهما [illegible]

الى بعض نحو الانحصار في فرد فعلية الاشب الى تحقيق ان

ابطال تركب الجسم من الجزء الذي لا يتجزى و ان لم يكن اقامة الدليلين على

وجود الجزء في نفسه بان يعترض الجزء بين جسمين و على ملتقى سطحيهما كالاخير

ذوي الافهام فصل اثبات الهيولى لا حاجة لنا الى اثبات الصورة لا

لانها هو الجوهر الممتد في الجهات الثلث و وجودها معلوم بالضرورة

كل جسم من حيث هو جسم فهو مركب من جزئين اي جوهرين يحل احدهما

في الاخر انما قلنا من حيث هو جسم لانهم يثبتون له من حيث هو

جزء الاخر حالا مع الصورة الجسمية في الهيولى و يسمى نوعية و حجية

و قد يقال الحلول اختصاص شيء بشيء بحيث يكون الاشارة الى احدهما

عين الاشارة الى الاخر و اعترض عليه بثلثة وجوه الاول انه

... المجردات فيها لانها لا يشار اليها اشارة حسية و ان

... الى ذوات ... و غير الاشارة العقلية الى اعراضه فان العقل

عن صاحبه بل لا اتحاد في الاشارة العقلية ... بخلاف الاشارة الحسية

ينتهي الى الحال و المحل الجسمية ... صادق على حلول الاطراف

... الانتهائية كالخط و الجسم السطح و السطح في الجسم الثاني

... ان طرف غير الاشارة الى ذى الطرف الثالث انه يلزم
منه ان يكون لاطراف امتدادها عند تلاقيها حالا بعضها فى بعض وليس كذا
ويمكن ان يجاب عن الثانى بما ذكره بعض المحققين من ان الاشارة الى النقطة
... ة الى الخط الذى هى طرفه فان الاشارة الى الخط لا يجب ان يكون
منطبقة عليه بل الاشارة اليه قد يكون امتدادا خطيا موهوما اخذا من سمت المشير
منتهيا الى نقطة منه فكان نقطة خرجت من المشير وتحركت نحو المشار اليه
خطا انطبق طرفه على تلك النقطة من المشار اليه وقد يكون امتدادا سطحيا
انطبق الخط الذى هى طرفه على ذلك الخط المشار اليه فكان خطا ...
المشير قد رسم سطحا انطبق طرفه على المشار اليه والفرق بين الاشارتين
... ارة الى النقطة قصدا والى الخط تبعا والثانية بالعكس ولذا
الى السطح قد يكون امتدادا خطيا منتهيا الى النقطة منه فيكون ...
تلك النقطة قصدا والى الخط تبعا وقد يكون امتدادا سطحيا ينطبق
على خط من السطح المشار اليه فيكون ذلك الخط مشار اليه قصدا وبالذات و
النقطة والسطح تبعا وبالعرض ويكون امتدادا جسميا ينطبق
هو طرفه على السطح المشار اليه ان السطح مشار ...
١٩٣

والسطح طبعا وكذا الاشارة الى الجسم الامتداد الخطي [illegible]

امتداد سطحي ينطبق الخط الذي هو طرفه على خط من ذلك الجسم او

جسمي ينطبق السطح الذي هو طرفه على سطح من المشار اليه ينفذ في

المشار اليه بحيث ينطبق كل جزء منه على جزء منه المشار اليه انطباقا

والحال بعين الاشارة فقصدا وتبعا على قياس ما عرفت

فقد ثبت حال الاشارة الى المحسوسات ظهر لك ان الاطلاق الا

اليها هو الامتداد الخطي وان لك قبل الاشارة جهة امتداد على موضع

اخذه من المشير الى المشار اليه اقول يمكن ان يتكلف [illegible]

بان [illegible] الاتحاد في الاشارة لا يكفي لحصول الحلول بل لا بد من الاختصاص

وهو منتف في الاطراف المتداخلة [illegible] الاختصاص المذكور

انما يكون بتحقق التشخص بعينه نظرا الى [illegible] ذلك كما في العرض

في موضوعه وقيل معنى الحلول الشيء في الشيء ان يكون حاصلا فيه

الاشارة اليهما بحيثيتها كما في حلول الاعراض في الاجسام [illegible]

[illegible] اعترافا منهم صرحوا بان الحال [illegible]

[illegible] المادة والموضوع فلا يكون حصوله [illegible]

حلولا عندهم الى صرح بعضهم وهذا التعريف صادق عليه اما اذا
كان المكان هو البعد المجرد عن المادة فظاهر واما اذا كان السطح الباطن
للجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي فلان الاشارة الى
الجسم المحوي اشارة الى سطحه وبالعكس والاشارة الى سطحه اشارة الى
السطح الذي هو مكانه لانطباقه عليه وبالعكس فيكون الاشارة الى كل من
المتمكن والمكان اشارة الى الآخر وقد يفهم من ظاهر كلام المصنف في الالهيات
ان حلول شيء في شيء ان يكون مختصا به ساريا فيه ويرد عليه انه لا يصدق
على حلول الاطراف في محالها فان النقطة مثلا غير سارية في الخط وايضا
الاضافات مثل الابوة والبنوة حالة في محالها وليست سارية فيها اذ
لا يمكن ان يقال في كل جزء من الاب جزء من الابوة وقد يقال الحلول هو
الاختصاص الناعت اي التعلق الخاص الذي يصير به احد المتعلقين نعتا للآخر والآخر
منعوتا به والاول اعني النعت حال والثاني اعني المنعوت محل كالتعلق
بين البياض والجسم المقتضي لكون البياض نعتا وكون الجسم منعوتا بان
يقال جسم ابيض ويرجع الى هذا ما قيل من ان الحلول اختصاص احد
الشيئين بالآخر بحيث يكون الاول ناعتا والثاني منعوتا وانما

...ـه ذلك للاختصاص متعلق لنا كانت ... من البياض ...

و اقول ههنا بحث لان من الفلك وكوكبه والجسم ... مكانه ...

مصححا لان يقال فلك مكوكب وجسم متمكن كان من البياض

خاصا مصححا لان يقال جسم ابيض مع ان الكوكب غير حال في الفلك و

المكان في الجسم قطعا ونحن نعلم انه اذا حمل الاختصاص على ما

لا يرد عليه ذلك لكنهم يكتفون في اثبات حلول الشيء في غيره بهذا

الناعت كما سيجيء ويسمى المحل الهيولى الاولى والمادة ... قيد الهيولى

بالاولى لانها قد يطلق على الجسم الذي يتركب منه جسم اخر كقطع الخشب

التي يتركب منها السرير ويسمى هيولى ثانية والحال الصورة الجسمية فالعلة

انهم عدوا مباحث الهيولى والصورة من الالهي علم ذكرها المصنف ههنا

قلت لانه سلك في التعليم مسلك المعلم الاول فقدم الطبيعي على الالهي

زيادة ... الطبيعي الجسم الطبيعي المتالف عن الهيولى والصورة فا...

... مبنية ... وتوضيحها وانما قدم

الجزء عليه لتوقفها عليه ذكره صاحب المحاكمات لتوجيه ان تلك

وان الاحوال المذكورة فيما لا يحتاج اليه ... في الشفق و

فان البحث ههنا اما عن وجود المادة والصورة او عن تلازمهما وعن تشخصهما
وكذا البحث عن المادة واقوال الكلام بنى على ان الذي علم من احوال
الهيولى يفتقر تلك الاحوال في الوجود الخارجي والتعقل الى المادة و
الظاهر من عبارات اكثرهم انه علم باحوال اشياء لا يفتقر تلك الاشياء
في الوجود الخارجي والتعقل الى المادة فتوجيهه ان يقال لا شبهة في ان
الهيولى لا تفتقر اليها في الوجود وفيما اليها ولا شك ان الصورة لا تفتقر اليها
في التعقل واما ان الصورة لا تفتقر اليها في الوجود الخارجي فلما بينوه من ان
الهيولى مفتقرة الى الصورة في الوجود والبقاء والصورة مفتقرة الى الهيولى
في التشكل دون الوجود دليلا يلزم الدور وبانه ان بعض الاجسام
القابلة للانفكاك مثل الماء والنار يجب ان يكون في نفسه متصلا واحدا
كما هو عند الحس والا فان لم يكن اجزاؤها اجساما لزم الجزء الذي لا يتجزى
او الخط الجوهري وهو جوهر لا يقبل القسمة الا في جهة واحدة او السطح
الجوهري وهو جوهر لا يقبل القسمة الا في جهتين ... جوهرا ...
... في نفي الجزء و... الكانت اجزاؤها اجساما ...
انعدام اليها ولابد من منتهى الى جسم لا ينفصل عنه بالفعل ...

تركبه من اجزاء غير متناهية بالفعل وهو محال لانه يستلزم ان .

ههنا غير متناهي المقدار ولا يتوهم ان هذا القول مناف لما صرحوا

به من ان الجسم قابل للانقسام الى غير النهاية اذ ليس معنى كلامهم انه يمكن ان يخرج

تلك الانقسامات الغير المتناهية من القوة الى الفعل بل المراد انه لا ينتهي

الانقسام الى حد تقف عنده ولا يقبل الانقسام بعده وذلك على ما مر

ما قاله المتكلمون من ان مقدورات الله تعالى غير متناهية مع ان وجود

ما لا يتناهى في الخارج محال مطلقا عندهم فليس معناه الا ان تأثير قدرته

لا يصل الى حد لا يمكن ان يجاوزه بل كل مرتبة تصل اليها تأثير القدرة يمكن

وصولها الى مرتبة اخرى فوقها كما في لا تناهي الاعداد فانها لا تصل الى

حد لا يمكن الزيادة عليه وههنا بحث اذ لا يلزم من هذا الدليل ان شيئا

من الاجسام القابلة للانفكاك يجب ان يكون متصلا في نفسه بل غاية ما يلزم

منه وجوب انتهائها الى اجسام لا مفصل فيها بالفعل اذ يجوز ان يكون

فيها الاجـ [illegible] ينتهي الى الاجسام القابلة للانفكاك غير قابلة للانفكاك

ذلك انه لا يتم [illegible] ان مبادي الاجسام اجسام [illegible]

لا [illegible] الانفكاك [illegible] يلزم من [illegible]

وجوده شرط الثنا وقيل الظاهر اسقاط لفظ البعض من المتن قوله

مع وجه ظاهر فانك تعلم ان اللازم من الدليل المذكور هو وجوب انتهاء

الاجسام القابلة للانفكاك الى اجسام متصلة فان تم ان الاجسام المتصلة

قابلة للانفكاك ثبت ان بعض الاجسام القابلة كلها متصل واحد ويلزم

اثبات الهيولى في الاجسام كلها لان ذلك المتصل المناسب للاجسام

قابل على قوله فذلك الجسم المتصل قابل للانفصال اي يطرء عليه الانفصال اما

الانفصال في الحقيقة اما ان يكون هو المقدار اي الجسم التعليمي او الصورة المستلزمة

للمقدار وهي اثر لا سبيل الى الاول والثاني والا لزم اجتماع الاتصال

والانفصال في حالة واحدة وهو محال لان الاتصال اللازم للمقدار والصورة

باقية اذا اورد الانفصال انعدمت هويتها وحدثت هويتان اخريان

ولان القابل شانه ان يجب وجوده مع المقبول اذا كان المقبول وجوديا

او عدميا [illegible] الانفصال كذلك لان المراد منه اما حدوث هويتين

[illegible] قال عما سبق انه هو فتعين ان يكون [illegible] وهو

الجسم [illegible] لا يخفى عليك انه لا اشعار في هذا الكلام الى ان الهيولى

جوهر [illegible] ة والتقرير الجامع ما ذكره بعض المحققين من بعد

أجزاء موجودة في المتصل في حد ذاته لو كان قابلا بذاته لكان تفرقه الجسم الى قسمين

إعداما للجسم بالكلية وإيجادا لجسمين آخرين من كتم العدم وذلك لأن

الجسم المتصل في حد ذاته إذا كان ذراعين مثلا فإذا طرء عليه الانفصال

وحصل هناك جسمان كل واحد منهما ذراع فح لا يكون ذلك المتصل الواحد

الذي كان ذراعين بل المنفصل بانفصاله [illegible] ولم يكن القسمان

موجودين فيه [illegible] متصل بالفعل لا متصلا في حد ذاته فقد عدم

ذلك المتصل بالكلية ووجد متصلان آخران من كتم العدم فلا بد إذ لم يكن منها

من شيء آخر مشترك بين المتصل الأول وهذين المتصلين ولا بد أن يكون

الشيء باقيا بعينه في الحالتين لئلا يكون التفرق إعداما بالكلية [illegible] فيكون

فيكون ذلك الباقي بعينه موجودا لارتباط القسمين بذلك الجسم المقسوم و

يكون مع المتصل الواحد متصلا واحدا ومع المتصلين متصلا متعددا

وكل من ذلك المتعدد متصل واحد فلا يكون ذلك الشيء في نفسه واحدا

[illegible] متعددا ولا منفصلا بل هو في ذلك تابع لما [illegible]

في حد ذاته فكونه واحدا أو متعددا ومتصلا مع كونه متصلا

ومنفصلا [illegible] انفصال بعضه عن بعض وإذا كان ذلك الشيء

شيء المبهم اي الواحد متصلا واحدا ومع التعدد متصلا متعددا كان المتصل
والمتعدد مختصا به باعتباره فيكون محلا للمتصل الواحد حال الاتصال و
للمتصلين حال الانفصال فيكون جوهرا قطعا فهذا الجوهر الذي هو محل للجوهر
المتصل في حد ذاته هو المسمى بالهيولى الاولى وذلك الجوهر المتصل يسمى
صورة جسمية والجسم المطلق مركب منهما اقول فيه بحث اذ لابد لبيان حلول
الصورة الجسمية في الهيولى من اثبات ان الصورة نفسها نعت للهيولى كما
ان البياض نفسه نعت للجسم ولا يجدي ما ذكره من ان الصورة واسطة لنعت
الهيولى بالوحدة والكثرة والاتصال والانفصال والا لزم ان يكون
الجسم حالا في العرض القائم به لان الجسم واسطة لاتصاف ذلك العرض
بالتحيز بالعرض ويمكن ان يجاب عنه بان حلول العرض في شيء يقتضي ان يكون
الاول بعينه نعتا للثاني وحلول الجوهر في شيء يقتضي ان يكون سببا لنعوت
الثانية لا الاول بالذات نعوتا للثاني بالعرض والجسم ليس بواسطة لا
[illegible] نعوتة وقولهم الاختصاص [illegible] يشمل الشيئين اعلم
ان ما ذكرناه هو مذهب المشائين كارسطو والشيخ ابي نصر وابي علي
واما الاشراقيون كافلاطون والشيخ المقتول فذهبوا الى ان الجوهر الواحد

الوحدة في الجسم [illegible] متصلة [illegible] في شيء [illegible] لكونه [illegible]

بذاته وهو الجسم المطلق فهو عندهم جوهر بسيط لا تركيب فيه بحسب

اصلا وهو قابل لطريان الاتصال والانفصال معا [illegible] في المحلين

ذاته وهو من حيث [illegible] وذلك يسمى جسما ومن حيث قبوله للصور

النوعية التي للانواع الجسمانية يسمى هيولى واذا ثبت ان كل جسم

مركب من الهيولى والصورة وجب ان يكون الاجسام كلها مركبة من الهيولى

والصورة لان الطبيعة المقدارية اي الصورة الجسمية اما ان يكون غنية لذاتها

غنية عن المحل او لم يكن والاول محال والا لاستحال حلولها في المحل

المستلزم لافتقارها اليه لان الغني بذاته عن الشيء يستحال حاجته اليه المستلزم

لافتقاره اليه فتعين افتقارها بذاتها الى المحل وفيه نظر لانه لا يلزم على تقدير

عدم الغنى الذاتي الافتقار الذاتي لاحتمال ان لا يكون الشيء غنيا بذاته عن

المحل ولا محتاجا لذاته اليه بل يعرض لكل منهما بحسب عوارض خارجية قال صاحب

المواقف [illegible] بين الحاجة والغنى الذاتيين فان الشيء اما ان يكون

لذاته محتاجا الى المحل او لا واذا لم يكن محتاجا لذاته كان [illegible]

في حد ذاته اذ لا معنى للغنى الذاتي سوى عدم الحاجة [illegible]

[illegible] منه ان كونه [illegible]

ولعلهم لا يقولون بالاتصال [illegible]

[illegible] لا متصل [illegible]

العرض [illegible] كما ذكر في شرح التجريد

نعم لو اريد بما هو المستغني عن المحل في حد ذاته ما لا يكون ذاته علة لعدم احتياجه
الى المحل فالشرطية ممنوعة لجواز ان لا يكون الشيء علة للاحتياج ولا لعدمه
وان اريد منه ما لا يكون ذاته علة لاحتياجه الى المحل سواء كان علة لعدم
احتياجه اليه او لا فلا نسلم استحالة حلول الصورة في المحل على تقدير
الغنى الذاتي لاحتمال ان يكون غير الصورة علة للاحتياج فكل جسم مركب
من الهيولى والصورة هذا الحكم موقوف على اثبات ان الصورة
الجسمية ماهية نوعية اذ يحتمل ان يكون جنسا او عرضا عاما فيجوز
اختلاف مقتضياتها في افرادها واستدل الشيخ في الشفاء على ذلك
بان جسمية اذا خالفت جسمية اخرى كان ذلك لاجل ان هذه حارة
وتلك باردة او هذه لها طبيعة فلكية وتلك لها طبيعة عنصرية الى
غير ذلك مما هو لاحق للجسمية من الخارج فالجسمية امر
موجود في الخارج والطبيعة الفلكية مثلا موجود اخر قد انضاف
الطبيعة في الخارج الى الطبيعة الجسمية الممتازة عنها في الوجود بخلاف المقدار
مثلا فانه امر مبهم لا يوجد في الخارج ما لم يتنوع بفصول ذاتية بان يكون
خطا وسطحا مثلا وكل ما كان اختلافه بالخارجيات لا بالفصول

لكن طبيعة نوعية وقد ظهر جواز ان تكون جسمية الفلك منحصرة في
الخارج الى الطبيعة الفلكية مخالفة الى الجسمية العناصر منحصرة في
الخارج الى الطبيعة العنصرية فتكون الجسمية عرضا عاما او
جنسية مشتركا بين الجسمانيات المختلفة الحقائق انحصارها في المحال
الجسمانيات في تلك ... خارجة عنها بالمضافة اليها بحسب الخارج
لا بد من دليل وقد تقدم ... ان الجسمية طبيعة نوعية لكن لا نسلم وجوب
تساوي افرادها في الحاجة الى المادة وانما كان كذلك لو كانت محتاجة
الى المادة لذاتها وهو ممنوع لجواز ان يكون الاحتياج اليها للتشخصات
فان الطبيعة النوعية مختلفة بالتشخصات كما ان الطبيعة الجنسية مختلفة
بالفصول فكما جاز اختلاف مقتضى الطبيعة الجنسية بحسب اختلاف الفصول
فلم لا يجوز اختلاف مقتضى الطبيعة النوعية بحسب اختلاف التشخصات
واجيب بانا نعلم بالضرورة ان الحاجة الى المادة ليس من جهة
تلك الجسمية ... الجسمية انما هي طبيعة الجسمية وذاتها فلما
لم تختلف ... في الحاجة الى المادة كان الحاجة الى المادة لا
الا لذاتها فاصل في ان الصورة الجسمية لا تتجرد ...

الهيولى لا تخلو عن الصورة [illegible] ومقصد [illegible] البيان [illegible] ان في

لا ما لو وجدت بذاتها بدون حلولها في الهيولى فاما ان يكون متناهية او

غير متناهية لا سبيل الى [illegible] لان الاجسام المراد بها الابعاد ولا يخرج عن

كلها متناهية والا لامكن ان يخرج من مبدأ واحد [illegible] متباعدان على

كانهما ساقا مثلث وكلما كانا اعظم كان البعد بينهما ازيد فلو [illegible] الى غير

النهاية لامكن بينهما بعد غير متناه مع كونه محصورا بين حاصرين هذا خلف

اعترض عليه الشيخ في الشفاء بانا لا نسلم انه يلزم وجود بعد بين الخطين غير

متناه غاية ما في الباب ان يكون التزايد الى غير النهاية لكن ليس يلزم منه ان

يكون هناك بعد زايد الى غير النهاية بل كل بعد فرض فهو لا يزيد على بعد تحته

متناه الا بقدر متناه والزايد على المتناهي بقدر لا بد ان يكون متناهيا وهذا

كالعدد يقبل الزيادة الى غير النهاية مع ان كل مرتبة من مراتبه في انتظام

الى غير التناهي عدد متناه لا يزيد على مرتبة اخرى تحتها الا بواحد وقيل

ان شئت فرضنا الانفراج بقدر لا متناه [illegible] انحصار ما لا يتناهى

بين حاصرين لكونه ما لا شرة فيه [illegible] انه محال وفيه نظر اذ المحال انما هو فرض

امرين متناقضين كفرض وجود زيد وعدمه ان [illegible] وجود خط [illegible] الضلعين متناه

بحيث ... متناهيين فان الخط الواصل بينهما انما يصل بين نقطتين منهما
بينهما ان يتشكك التقطع بحيث لا يكون كل منهما مفصولا بين الآخر ذلك المنع
الخط الواصل وقيل لا يتضح هذه المقدمة الا اتضاح بحيث يندفع عنها
المذكور الا بتمهيد مقدمات الاولى ان خطين المتدين من مبدا واحد الى
غير النهاية يمكن ان يفرض بينهما ابعاد غير متناهية بحسب البعد متزايدة
بقدر واحد مثلا لو امتد من مبدا الواحد مثل نقطة ا خطان مستقيمان غير
متناهيين امكن ان يفرض على الخطين نقطتين متساويتي البعد من نقطة ا
كنقطتي ب ج بحيث لو وصلنا بينهما بخط ب ج لكان مساويا لكل
من خطي ا ب و ا ج حتى يكون ا ب ج مثلثا متساوي الاضلاع ولنفرض
ان كلا من الاضلاع ذراع وان يفرض عليهما نقطتين اخريين متساويتي
البعد من نقطتي ب ج كنقطتي د ه بحيث يكون ابعادهما عن بعد ب ج
كبعدي ب ج من ا لو يكون كل من ا د ا ه ذراعين حتى اذا وصلنا بين
نقطتي د ه بخط د ه لكان كل ضلع من مثلث ا د ه ذراعين وان يفرض
عليهما نقطتين اخريين على الوجه المذكور كنقطتي ز ح ويوصل بينهما بخط ز ح
متصف بحيث يكون كل ضلع من اضلاع ا ز ح ثلثة اذرع ثم نفرض نقطتي

[illegible] على [illegible] ثم ان [illegible] بالفعل [illegible] ط [illegible]

على الوجه الذي ذكرنا الى غير النهاية ثم يحصل ح البعد الاصل

والثاني بعد اعني د ه البعد الاول والبعد الثاني وح ط البعد الثالث

وعلى هذا الترتيب التالية ان كلا من تلك الابعاد مشتمل على البعد الذي تحته

وعلى زيادة ذراع مثلا البعد الاول اعني د ه مشتمل على البعد الاصل

ب ج وزيادة ذراع والبعد الثاني اعني و ز مشتمل على د ه وزيادة

ذراع وهكذا الى غير النهاية فكل بعد من الابعاد المفروضة فوق البعد الاصل

مشتمل عليه وعلى زيادة فهناك زيادات غير متناهية بعدد الابعاد الغير

المتناهية [illegible] فوق البعد الاصل الثالث ان كل واحد من تلك الزيادات

الغير المتناهية فانها موجودة في بعد واحد فوق البعد مشتمل على

تلك الزيادات لاجل انه يوجد فوق تلك الابعاد بعد فيلزم ان يوجد في

الابعاد بعد هو اخر الابعاد ويلزم منه تناهي الجملتين على تقدير عدم

تناهيهما وانه محال مثلا الزيادتان الموجودتان في البعد الاول و

الثاني موجودتان في البعد الثالث لان البعد الثالث مشتمل على البعد

الثاني المشتمل على البعد الاول فيشتمل عليهما على زيادتهما بالضرورة

لكان الزيادات التي يشتمل عليها الابعاد الثانية موجودة في البعد الثالث

وهلم الى غير النهاية [illegible] هذه المقدمات الثلاثة فنقول لو ان [illegible]

الخارجان يخرجان من مبدأ واحد الى غير النهاية لزم ان يوجد فيهما ابعاد غير

متناهية متزايدة بقدر واحد وهذا تحصيل المقدمة الاولى فيوجد فيهما زيادات

غير متناهية بحكم المقدمة الثانية فبحكم المقدمة الثالثة يوجد تلك الزيادات

الغير المتناهية في بعد [illegible] البعد المشتمل على الزيادات الغير المتناهية

غير متناه فيوجد من الخطين بعد واحد غير متناه مع كونه محصورا بين الحاصرين

فثبت ما ادعيناه من الملازمة واندفع المنع المذكور وفيه نظر من وجهين الاول

انه لا يلزم من المقدمة الثالثة وجود بعد واحد مشتمل على تلك الزيادات

الغير المتناهية لانا لا نسلم انه اذا كان كل من جملة الزيادات الغير المتناهية

في بعد يجب ان يكون جميع تلك الزيادات في بعد لجواز ان لا يكون

الحكم على كل واحد حكما على الكل المجموعي لان كل واحد من الانسان يشبعه هذا

الرغيف ويسعه هذه الدار والمجموع ليس كذلك وقد يقال اذا ثبت

حصول كل مجموع موجود في بعد واحد وكان مجموع الزيادات الغير المتناهية

مجموعا موجودا وجب حصوله ايضا [illegible] ثبت انه ازاد مجموع

الثانية

مجموع المتناهي فيلزم ان كل مجموع متناه فهو في بعد لكن لا يلزم منه ان
مجموع الزيادات الغير المتناهية في بعد وهو وان و به مطلق المجموع
سواء كان متناهيا او غير متناه فلا نسلم ان كل مجموع في بعد متناه
لا فائدة في فرض تساوي الزيادات لان البعد المشتمل على الزيادات حصر متزايدة
المتناهية غير متناه سواء كان تلك الزيادات متساوية او متفاوتة او
لانها زيادات مقدارية وكلما تزداد ويزيد المقدار فلما ازدادت الى غير النهاية
يكون مشتمل عليها غير متناه بالضرورة وقد يقال التزايد على سبيل التناقص
لا يفيد اذ لا يجب ان يكون البعد المشتمل على الزيادات المتناقصة
غير متناه والا لو فرضنا خط البعد شبر ونجعل البعد الاصل بنصفه
١٦
الباقي ونزيد على البعد الاصل حتى يكون بعدا اولا ثم ننصف نصف النصف
ونزيد على البعد الاول ويصير بعدا ثانيا فهكذا يمكن ان ننصف الباقي الى غير النهاية
لان الخط قابل للقسمة الى ما لا يتناهى ومع ذلك لا يكون البعد المشتمل على
جميع تلك الزيادات شبرا واحدا بل اقل منه واما اذا كان التزايد على
سبيل التساوي او التزايد فهو يفيد المطلوب وانما اقتصر على الاول لان المثل
موجود في التزايد فاعلم حصول المطلوب من اعتبار المثل علم حصوله

ولا منتهى لمراتب التطبيق الاول ... وفيه بحث لان الخط وان كان

قابلا للقسمة الى غير النهاية لكن خروج جميع الاقسام الى الفعل محال

فرض خروج جميعها الى الفعل كان المشتمل على تلك الزيادات الغير

متناه ضرورة ان المقادير تزداد بزيادة الاجزاء فاذا كانت

غير متناهية يكون البعد غير متناه فيكون فالتناهي مخصوص بين حاصر

واما بيان انه لا سبيل الى القسم الاول فلانها لو كانت متناهية لاحاطة

بها حد واحد او حدود فيكون متشكلا لان الشكل هو الهيئة الحاصلة من احاطة

الحد الواحد او الحدود في سطحين او اكثر بالمقدار ... الجسم التعليمي

اطراف الخطوط اعني النقطة لا يتصور احاطتها بها اصلا والمراد بالاحاطة

هنا هو الاحاطة التامة ليخرج الزاوية فانها على الاصح هيئة وكيفية عارضة

للمقدار من حيث انه محاط بحد واحد او اكثر احاطة غير تامة مثلا الزاوية

سطح مستويا محاطا بخطوط ثلثة مستقيمة فاذا اعتبر كونه محاطا بخطوط

ثلثة كانت الهيئة العارضة له بهذا الاعتبار هي الشكل واذا اعتبر

متلاقيان على نقطة منه كانت الهيئة العارضة له بهذا الاعتبار

هذا ما استفدته منهم ويلزم منه ان لا يكون المحيط بالكرة وامثاله شكلا

لكنا نقول الشكل و الهيئة الحاصلة للجسم من الاحاطة سواء كانت احاطة

حقيقية تامة او احاطة [illegible] ذلك بل المحيط الدائرة وامثالها ايضا

قد يقال انما يلزم الشكل الصورة اذا كانت متناهية في جميع الجهات ولم يثبت

ذلك بما ذكره من الدليل لانه لو فرض اللاتناهي من جهة الطول الاعظم

لكن جو خطين يخرجان من نقطة واحدة و يتفرجان متزايدتين الى غير النهاية

متزايدة تفرجهما كذلك على اللاتناهي في العرض فاقول لا حاجة لنا الى

اثبات تشكلها فانها اذا كانت متناهية ولو في جهة واحدة كان

لها نهاية مخصوصة من جهة ذلك التناهي فينتقل الكلام الى تلك النهاية [illegible]

الشكل اما ان يكون للجسمية اي الصورة الجسمية لذاتها من حيث هي هو محال

والا لكانت الاجسام كلها متشكلة بشكل واحد او بسبب لازم للجسمية

ايضا محال لما مر او بسبب عارض لها وهو ايضا محال [illegible] الا لكن ذلك

اي العارض والشكل فامكن ان يتشكل الصورة بشكل آخر فيكون قابلة للانفصال

قد يقال انما يلزم ان يتبدل الشكل بالشكل انما يكون بالانفصال فان الشمع المتصل

المدور اذا جعل مكعبا يتغير شكله من غير فصل [illegible] بانه ان لم يكن هناك

انفصال فهو من الانفعال و هو ايضا من لواحق المادة وتوجيهه على [illegible]

[illegible] فعلا وانفعالا [illegible]

الجسم امران يتصل احدهما ويتصل بالآخر فان الاعراض [illegible] القابلة

مصوره وهذا منقوض اذ الاجمال بان النفس يتصل فيه احساس [illegible] المتصل

الشيء بالجسم بالعلية مع امتناع [illegible] واما الفصل الجوهر [illegible]

المنفصل واحد منهما [illegible] قابل للانفصال فهو مركب من الهيولى والصورة

فالامر المناسب ان يقال فهو متناه لانه لو لا يكون [illegible] المقارنة بين

متغايرتين لما اختلف لذلك ان تقول الحصر ممنوع لاحتمال ان يكون في ذلك الشكل

مع الاجسام مع عارضها او للاجرام مع عارضها الجسم [illegible] والثاني

واحده او مع غيره فاقول لو كان الاول لكانت الاجسام كلها متشكلة بشكل واحد

ولو كان الاحد من البلية الباقية لامكن ان يتشكل الصورة بشكل اخر وانا القائل

معلوم بالضرورة [illegible] لا يكون علة لشكل معين للصورة الا الرابطة خاصة

ان يكون الرابطة فاعلة في تحقق ذلك الشكل اولا وعلى الاول لكانت ممتنع

الزوال فيتصل التركيب من المذكورة الى [illegible] فيلزم المحذور الثاني وعلى

الثاني [illegible] مستمع الزوال [illegible] والرابطة من تلك الامور

[illegible] ولما كان [illegible] من الاحتمالات ظاهرا [illegible]

... من حيث تجدد ان يكون المبادي المطلق الزوال ...

الصورة ... الزوال الصورة ولا يبقى ... بتشكل آخر ... ان كان ...

فابد ... لاستحالة ان يكون ... للصورة على ... في اثبات العقل نعم يمكن

المناقشة منها باحتمال ان يكون الشكل ... المشخص الصورة الجسمية اللازمة

علة للتشخص كما ذهب اليه ... في الكلام فيه وقد يقال في توجيه

المقام ان الشكل المعين ... للصورة لابد له من مشخص فيها اذ يستحيل

الى جميع الاشكال على السوية ... المشخص اما موجبها او لازمها عارضها

16

وكما يبتني على ما ذهب اليه ... من ان الهيولى العنصرية والصورة ... الاعراض

المخصوصة فايضة عن العقل الفعال وانما عدلنا عنها انهما ... على

المذكورة على انهم متنزلون في ذلك القاعدة ... ان الفعال الى غير العقل

الفعال كما يظهر بالرجوع الى مباحث الصورة النوعية والمزاج وقيل

ثم ان ... الهيولى لا ... ايضا عن الصورة لانها لو تجردت

عن الصورة فاما ان يكون ذات وضع اي قابلة للاشارة الحسية او لا يكون

لا سبيل الى كل واحد من القسمين فلا سبيل الى تجردها عن الصورة اما انه لا سبيل

الى الاول فلانه ... [illegible]

[illegible] في الانقسام على ما مر في نفي الجزء الذي لا يتجزى [illegible] الجسم

مستفاد من عبارته وهو ان كل شيء له وضع فهو قابل للانقسام وهو مسلم لكن

دعوى [illegible] فانكرون بوجود النقطة وما مر في نفي الجزء [illegible] ان كل جوهر

ذي وضع فهو قابل للانقسام واما الدعوى بان كل جسم [illegible] ذلك لا ينقسم

لا امتناع في هذا الانفكاك قطعا فمراده ان كل جوهر له وضع فهو قابل للا

وح لا يتم الكلام الا اذا ثبت ان الهيولى جوهر وقد يستدل على ثبوتها بانه محل

للصورة الجسمية وقد اشرنا الى منع ما عليه [illegible] الجسم الذي

جوهر ممتد وهذا مردود لان [illegible] مع انها عرض [illegible]

الى الاول لانه اما ان ينقسم في جهة واحدة فقط فيكون خطا جوهريا او في

جهتين فيكون سطحا جوهريا او في ثلث جهات فيكون جسما [illegible]

في هذا المقام على المضطرب [illegible] في ان الشق الثاني من الترديد

هو عدم الوضع مطلقا فان اريد بالشق الثالث ذات الوضع في الجملة [illegible]

ان الوضع في جهة منقسم في الجهات الثلث [illegible] في الجسم وان اريد

[illegible] مع عدم مساعدة اللفظ عليه [illegible] ذلك الترديد حاصله

[illegible] الجسم [illegible] على الصورة الجسمية [illegible] على انها الجسم في

بادنى التفات [illegible] الموافق فى هذا المقام علمنا وهو غير [illegible]

منهما لو كانت جسما لكانت مركبة من الهيولى والصورة وكل واحد منهما باطل

[illegible] لا يجوز ان يكون خطا فلان ح جوّ والخط على الاستقلال من الجوهر [illegible]

ذا انتهى اليه طرفا السطحين [illegible] مستقيمى الاضلاع قوله عند [illegible]

لا يتم المطلوب الا بابطال الخط الجوهرى مطلقا سواء كان مستقيما

وهذا مخصوص بابطال المستقيم على انه يكفى ح فى ذلك استقامة ضلع من

كل واحد منهما ولا حاجة الى استقامة جميع اضلاعهما فاما ان يجب تلاقيهما او

لا يجب لا جائز ان لا يجب والا لزم تداخل الخطوط وهو محال لان كل خطين

مجموعهما اعظم من الواحد والتداخل يوجب خلافه هذا خلف قيل ان اراد

ان الخطين اعظم من احدهما من جهة الطول فمسلم لكن الكلام ليس فى اجتماعهما

فى الطول بل العرض وان اراد فى جهة العرض فهم ذا الخط اعظم فى تلك الجهة

وتوضيحه ان امتناع التداخل بما هو فى المقادير [illegible] فاذا

[illegible] لا يمتنع التداخل فيه بوجه من الوجوه وما له مقدار [illegible]

يمتنع التداخل فيه من تلك الجهة فقط وما له مقدار [illegible]

فيه عن تلك الجهتين فقط دون الجهة الثالثة وما له مقادير فى الجهات

فيه بالجهد فان قلت فعلى ما ذكرت لا يمتنع التداخل

لا يتجزى اذ لا مقدار لها اصلا قلت الحكم بامتناع التداخل انما هو على تقدير

19

منها او على تقدير التعدد لو تداخلت لم يحصل من انضمام بعضها الى بعض ما

فى حجم فضلا عما له مقدار فى الجهات الثلث انتهى كلامه اقول اذا فرض الخط

بين الخطين الموهومين من الجسمين فالتداخل هناك صح قطعا كما صرح به

المواقف قدس سره حيث قال استحالة التداخل من الاجزاء التى لا تتجزى

بداهة العقل شاهدة بان المتحيز بالذات يمنع ان يتداخل مثله بحيث يصير حجمهما

معا كحجم واحد منهما وقد ظهر منه ان قوله الحكم بامتناع التداخل انما هو على تقدير

تركب الجسم منها مردود بان تداخل تلك الاجزاء صح فى نفسها سواء تركب الجسم

منها او لا والتفصيل ان يقال البديهة تحكم بان تداخل الجواهر محال مطلقا واما

عند ما فعلى ما فصله المعترض فلا يحكم به لامتناع التداخل انما هو فى المقادير

من حيث هى مقادير نعم امتناع التداخل فى المقادير انما هو من حيث هو

مقدار وقد يجاب عن اصل الاعتراض بان مناط الاعتراض فان الخطوط

حصص ان هذه معانى الطول فلو تداخل الخط المستقيمان

خطين بحيث يكون فيهما معا طول

ح ا يستقبل توسطا بين الخطين بل يقع خارجا عنهما لكن المفروض انه متوسط

هف اقول فساده ظ لان المعترض معترف بان كل خطين مجموعهما اعظم من الثالث

اذا كانا متساويين في الطول واما اذا كانا متلاقيين في العرض فلا اه ولا حاجة

ان يحجب ولولا انقسام الخط في جهته بان يلاقي منه بعد ما يلاقيه الآخر في الا

موضع واما انه لا يجوز ان يكون سطحا فلانها لو كانت سطحا فاذا انتهى الى

طرفا الجسم فاما ان يحجب تلاقيهما اولا وكل واحد منهما باطل على ما مر واما انه لا يجوز ان

يكون جسما فلانها لو كانت جسما كانت مركبة من الهيولى والصورة لما مر واما

الهيولى الثاني فلانها اذا كانت غير ذات وضع فاذا اقترنت بالصورة

الجسمية وصارت ذات وضع بالضرورة فاما ان لا يحصل في حيز اصلا

او يحصل في جميع الاحياز او يحصل في بعض الاحياز دون بعض فهل يلحقه

١٢٩

لا يجوز ان لا تقترن بها الصورة ابدا وجب بانها بالنظر الى ذاتها ان لم تقبل الصورة

لم يمكن هيولى لل[illegible] من المفارقات وان قبلتها فلحوق الصورة ممكن لها بحسب ذاتها

والممكن بالذات لا يلزم منه المحال لكن عروض الصورة لها يستلزم المحال لا يقال

الممتنع بالغير يمكن ان يستلزم ممتنعا بالذات كما ان [illegible] دون [illegible]

معلولا [illegible] وجب [illegible] ممتنع لذاته لانه لا [illegible] الممتنع بالغير انما يستلزم ممتنعا

ممتنعا بالذات من حيث انه ممتنع فان ... لازم عدم العقل الاول ... من حيث انه ممتنع بوجود الواجب واما بالنظر الى ذاته مع قطع النظر عن الامور

... فيستلزم المحال والا لم يكن ممكنا بالذات وهيهنا بحث كذلك الهيولى

المجردة او النظر اليها في حد ذاتها من غير نظر الى المانع وفرض طرو الصورة

لما يلزم منه محال وقد يجاب ايضا بان الكلام في هيولى الاجسام ...

بالصورة في اصل الفطرة غير منفكة عنها كما في الآن وكانت في اصل الفطرة

مجردة ثم قرنت بالصورة والاول هو الثاني فمحال في البديهة والثالث

... لان حصولها في كل واحد من الاحياز ممكن لان الهيولى على ذلك التقدير نسبتها الى

جميع الاحياز على السوية وكذلك الصورة الجسمية فانها تقتضي حيزا مطلقا

فلو حصلت في بعض الاحياز دون بعض لزم الترجيح بلا مرجح ومع قطع النظر

عن الصورة النوعية المقارنة للصورة الجسمية على ما سنذكره وجه

الصورة النوعية او حيث مكانا ما لكن نسبتها الى جميع اجزائه واحدة

فلا يصلح مخصصا لاختصاص الهيولى بجزء معين منها ولا بد ان تقول يجوز ان يكون الهيولى

... من الاحوال تعين لها بعض اجزاء المكان الكلي ايضا

في المجردة ... غير كافية في تخصيصها بحيز

السوء ... بان هيولى اذا حصلت في بعض الاجزاء لزم ان تختص ان

بحيز معين من اجزاء ذلك الحيز والصورة النوعية لا تقتضي ذلك لان نسبتها الى جميع

الاجزاء على السوية فتخصيص الاجزاء بالاجزاء مع تساوي نسبتها اليها يكون ترجيحا بلا مرجح

قطعا والجواب ان يقال ان الهيولى المفارقة للصورة المتنافية تقتضي ان تكون اجزاؤها

مفروضة لا موجودة في الخارج مكانا وقد جاز ان يكون [illegible] سابقا حالة مخصصة للهيولى

لوضع معين ولا يلزم الاعتراض على التقدير بل يقال ان الماء اذا انقلب هواء

او على العكس صار المنقلب الى موضع من اجزاء الحيز الطبيعي لما انقلب اليه مع

تساوي نسبتها اليها عليكم ان الهيولى المجردة بعد مفارقة الصورة او الى تحيز

مع تساوي نسبتها الى جميع الاحياز لان الوضع السابق يقتضي الوضع اللاحق

[illegible] ترجيحا بلا مرجح اي اذا انقلب مثلا جزء من الماء هواء فانه كان في محل

الانقلاب في الموضع الطبيعي للماء انتقل الى اقرب مواضع الهواء من

ذلك الموضع فالقرب مرجح لحصوله فيه وانه كان بمحل الانقلاب في

موضع الهواء فهو يستقر فيه طبعا فالحصول في ذلك الموضع مرجح

الانقلاب [illegible] مثل ذلك في [illegible] الا وضع [illegible]

الصورة [illegible] وهي التي [illegible] الاجسام انواعا

لكونه من الاجسام الطبيعية صورة اخرى غير الصورة الجسمية اقتضت اختصاص

بعض الاجسام ببعض الاحياز اى اقتضائه السكون فى مكان معين وحصول صفة

٢١

واحد كما ليه عند خروجه عنه دون بعض بل ينسابه آثار وليس الامر مختصا

عن هيولى بالضرورة ولا بسبب الهيولى لانه هيولى قابلة فلا يكون فاعلة كما هي

هيولى ايضا هيولى العناصر مشتركة لا تعلق بعضها بعضا فلا يكون مبدا

لامور مختلفة فح اما ان يكون الجسمية العامة اى الصورة الجسمية المتشابهة فى

جميع الاجسام او لصورة اخرى لا سبيل الى الاول لاشتراك الاجسام

كلها فى ذلك فتعين الثانى وهو مطلوب ولا يخفى عليك انه لا بد لاختصاص

بعض الاجسام بصورها النوعية من سبب وقد ذهبوا الى ان الاختصاص فى

الاجسام العنصرية لان المادة العنصرية قبل حدوث كل صورة فيها كانت

متصفة بصورة اخرى لاجلها استعدت لقبول الصورة اللاحقة اما فى

الاجسام الفلكية فلان لكل فلك مادة مخالفة بالماهية لمادة الفلك الاخر

وكل مادة فلكية لا تقبل الا الصورة التى حصلت فيها وقيل لم لا يجوز ان يكون

[illegible] فى العنصريات لا لان مادتها قبل الاتصاف بكل كيفية

موصوفة بكيفية اخرى لاجلها استعدت لقبول الكيفية اللاحقة وفى الفلكيات

ب لا تتميز الا بكيفيتها الحاصلة لها فلا يحتاج الى اثبات الصفة
شيئية وقد يجاب بانا نعلم بديهة ان حقيقة النار تخالف الحقيقة المائية فلا
من خلافهما بامر جوهري مختص واعلم ان فيلسوفهم لم يتم الدليل على الا
الاجسام مبدء ... منها واما ان كانت شيئا واحدا مستعدا ...
لعلهم لما اقتصروا على الواحد لعدم احتياجهم الى الزائد ...
الواحد لا يصدر عنه الا الواحد قلت امتناع صدور المتعدد عن الواحد
مشروط بعدم تعدد الجهات في الواحد والصورة النوعية والجسمية
... واحدا بالذات الا انها متعددة الجهات يقتضي لكل جهة ما يناسبها
ينشعب ... الاشتباه في كيفية التلازم المذكور للهيولى والصورة اعلم ان
الهيولى ليست علة للصورة لانها لا يكون موجودة بالفعل قبل وجود الصورة
لما مر ان اراد ان الهيولى لا يتقدم على الصورة تقدما ذاتيا فيرد عليه
... ثبت فيما سبق من ان الهيولى يستحيل انفكاكها عن الصورة ولا تظهر
منه الا ان الهيولى لا يتقدم على الصورة تقدما زمانيا واما انها لا تتقدم على
الصورة تقدما ذاتيا فغير معلوم وان اراد انها
... ان اراد ... له والعلة الفاعلة للشيء يجب ان يكون موجودة قبلها

انما يجب تقدمها على المعلول الا ان المشتمل على الحصول [illegible]

المقدمتين و ان اريد انها يجب تقدمها على المعلول بالبرهان فممنوع

الوجوب والعقل الاول متساويان بحسب البرهان والصورة [illegible]

[illegible] علة الهيولى [illegible] يجب وجودها مع الشكل او بالشكل

قيل لانها ليست علة فاعلية للشكل والا لاشتركت الاجسام كلها في

على ما بيناه ولا علة قابلية لان القابل هو الهيولى [illegible]

الفايض عن العلة المفارقة على الشكل فوجوب وجودها مع الشكل

عليه و بيان [illegible] قول [illegible] من نفي ان تكون الصورة

فاعلية و قابلية للشكل نفي العلية مطلقا لجواز ان تكون شرطا [illegible]

تقدمها على الشكل و ايضا [illegible] فيما سبق ان الصورة لو كانت علة

للشكل يلزم الاشتراك المذكور لانها لو كانت علة فاعلية لزم [illegible]

هو خلاف الواقع وقد يقال [illegible] الصد بسبب [illegible]

الحد [illegible] المقدار [illegible] متاخرة عن وجود ذلك الحد و

المقدار الذي هو الحد [illegible] وهو متاخر عن الجسم المتناهي

[illegible] تاخر الكل [illegible] فاذن الشكل متاخرة عن الصورة [illegible]

فكيف يقال انها مع الشكل او متاخرة عنه واجاب عنه المحقق الطوسي بان هذا

البيان يفيد تاخر الشكل عن ماهية الصورة المشخصة والذي يفيد عدم

تاخر الشكل عن الصورة المتشخصة احتياجا في تشخصها الى التناهي والشكل ولا بعد

ان يحتاج الشي في تشخصه الى [illegible] مع

المتاخر عنه فان التناهي والشكل غير متاخرين عن الصورة المتشخصة

من حيث هي متشخصة وانكانا متاخرين عن ماهيتها هذا والاشبه ان يقال

ان الصورة متاخرة عن الشكل قطعا ولقائل ان يقول احتياج الصورة في

تشخصها اليهما غير معقول لانه انكان الى الجزئي منهما لزوال التشخص بزواله و

كذلك فان الشمعة المتشخصة بعينها باقية مع تبدل الجزء والتناهي والشكل

عليها وانكان الى الكلي مثلا فذلك باطل قطعا فانا نعلم بالضرورة ان انضمام

الشكل الكلي مثلا الى الصورة لا يفيد تشخصا والشكل لا يوجد قبل الهيولى

التي هي متقدمة عليه ومعه فلو كانت الصورة علة لوجود الهيولى لكانت متقدمة

على الهيولى بالذات والهيولى متقدمة على الشكل بالذات والمتقدم على المتقدم

ثانيه فكانت الصورة متقدمة على الشكل بالذات لان

على الشي والمتقدم على مع الشي متقدم عليه بحكم

الا دلي وانت تعلم ان الحكم بان المتقدم على ما مع الشيء متقدم على [illegible]

يظهر صحته في التقدم والمعية الذاتيين وقد يقال [illegible]

٣٣

[illegible] بناء على ان لحوق الشكل انما هو لمشاركة الهيولى في الاحتياج الى

المنوعة الافراد وجود كل منها [illegible] منفصل [illegible] مبني على ما زعموا من ان

المتلازمين يجب ان يكون احدهما علة موجبة للاخر او يكونا معلولي علة

موجبة لها ليتحقق التلازم اذ العلة الموجبة تمنع تخلف المعلول عنها سواء كانت

علة تامة لها او جزءا اخيرا منها فهي مستلزم للمعلول وبالعكس واحد المعلولين

مستلزم لما هو علة للمعلول الاخر وبالعكس ومنها بحث اذ ان اعتبر في

الموجبة الايجاب فلا نسلم انه لو لم يكن بين المتلازمين علة موجبة للاخر او لم

معلولي علة موجبة لهما لزم امكان انفراد احدهما عن الاخر و [illegible]

لم يلزم ان يكون الهيولى علة فاعلة على تقدير كونها موجبة فلا يكون [illegible]

الفاعلة فيما سبق مناسبة للمقام [illegible] الهيولى غنية من كل الوجوه

عن الصورة لما بينا انها لا تعدم بالـ[illegible] ون الصورة اي بدون [illegible]

[illegible] المادة بتوارد افرادها عليها ولو زال صورة عنها [illegible]

[illegible] بها عدمت المادة فتلك الصورة لتوارد [illegible] فيها [illegible]

واحدة منها عن السقف وقيام مقامها دعامة اخرى فيكون السقف باقيا

مع تعاقب تلك الدعايم وليست الصورة ايضا غنية عن الهيولى

من كل الوجوه لما بينا انها لا توجد بدون الشكل المفتقر الى الهيولى فاذا الهيولى

تفتقر الى الصورة في وجودها وبقائها [illegible] بالعكس ولو كانت مادة

كافيا لا يبحث ان الهيولى مفتقرة الى الصورة صورة [illegible] ولما كانت الصورة

ايضا مفتقرة الى الهيولى فيه لما تبين انشاء ان الصورة لا توجد بالفعل بدون

الهيولى وقد يقال هذا مناف لما سبق من ان الصورة ليست علة للهيولى

ولا معنى للعلية الا ما يحتاج اليه الشيء في تحققه فلو افتقرت الهيولى الى الصورة

لكانت الصورة علة لها والجواب ان المراد ههنا ان الهيولى مفتقرة الى

طبيعة الصورة لا الى الصورة المتشخصة لجواز انتفائها مع بقاء الهيولى [illegible]

ببقائها وان الصورة المتشخصة ليست علة للهيولى فلا منافاة والصورة واورد

تفتقر الى الهيولى في تشكلها [illegible] فيتوقف كل منهما على الاخر فيلزم الدور

اجيب بان هذا انما يلزم الدور من كون الهيولى مفتقرة الى الصورة في التشكل وبالعكس اذ

يحتاج كل منهما في هذا [illegible] في تشخصها الى ذات الاخرى بل في تشكلها بوجودها

بان حدها واذا كانت علة للشكل الاخرى يعني من حيث انها متشخصة [illegible]

متقدمة على الشكل الآخر ومن مشخصاتها الشكل فيلزم تقدمها من حيث
كونها علة لما هي من لوازمه ونحقق ان الشكل ليس مشخصا بمعنى انه لازم
من حيث هو متشخص وتقدم العلة يجب ان يكون في ذاتها وتشخصها الا
والايهام ان تقدم الملزوم بذاته يوجب تقدمه لا لازمه فان العلة
للمعلول انما هي علة بالذات مع استحالة تقدمه على نفسه
ومنها الخلاء اريد بها البعد المجرد عن المادة والمراد اطلاق الخلاء على المكان
الشاغل او السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي
لان الجسم بكليته في مكان اي الظاهر ان يكون المكان امرا غير منقسم لاستحالة
المنقسم في جميع جهاته حاصلا في تمامه لا ينقسم والا ان يكون امرا منقسما
في جهة واحدة فقط لاستحالة كونه محيطا بالجسم بكليته فهو اما منقسم في جهتين
في جهات كلها وعلى الاول يكون المكان سطحا عرضيا لاستحالة جوهري
يجوز ان يكون حالا في المتمكن والا لانتقل بانتقاله فيما يحويه فيجب ان
يكون مماسا للسطح الظاهر من المتمكن في جميع جهاته والا لم يكن بالكلية فهو
السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي وهذا مذهب
المشائين وعلى الثاني يكون المكان بعدا منقسما في جميع الجهات مساويا للبعد

الذي في جسم بحيث ينطبق بعده على الآخر بسار بأبعاده كلية فذلك البعد
إن كان موهوما والمكان إما أن يكون أمرا موهوما يشغله الجسم ويملأه على حسب
التوهم وهذا مذهب المتكلمين وإما أن يكون أمرا موجودا ولا يجوز أن يكون
بعدا ماديا قائما بالجسم والا يلزم من تداخل الجسم فيه تداخل الاجسام فهو
مجرد وهذا مذهب الاشراقيين ويسمونه بعدا مفطورا لزعمهم انه فطر عليه
وضعفه بعضهم المقطور بالقاف المعجمة اي بعد له الاقطار وبحسب ان يكون
جوهر القيام بذاته وتوارد المكنات عليه مع بقائه شخصه فكأنه جوهر متوسط
بين العالمين اعني الجواهر المجردة التي لا تقبل الاشارة الحسية والاجسام
التي هي جواهر مادية كثيفة ويكون الاقسام الاولية للجوهر ستة لا خمسة
على ما هو المشهور والاول باطل فتعين الثاني وانما قلنا الاول باطل لانه لو كان
خلاء فاما ان يكون لاشيا محضا وبعدا موجودا مجردا عن المادة لا سبيل الى
الاول لانه يكون خلاء اقل من خلاء فان الخلاء بين الجدارين اقل من الخلاء
بين المدينتين وما يقبل الزيادة والنقصان استحال ان يكون لاشيا محضا
قبول الزيادة والنقصان هنا انما هو على فرض وجوده فلا يلزم منه الا الوجود
الفرضي ولا كونه موجودا حقيقة فغير لازم وقد يجاب عنه بالعلم البديهي

من سعادت پنهاما حاصل وقطع النظر عن ذلك

الفاسد والتمرد من الاشى فى الخارج والمحكوم [illegible] الظاهر والعا

جارية بابطال [illegible] المتكلمين الاشعريين بوجهين ابطل بها

الاول بالاول والثانى بالثانى فيلزم ان ما ذكره لا يدل على [illegible]

معنا فى الخارج [illegible] لو كان ليس الشى فى نفس الامر وان

من اللاشى فى نفس الامر والموجود فيها فيتبع فى ذاته [illegible]

الشى الثانى ح لا [illegible] لى الثانى لانه لو وجد لبعد [illegible] لكان

غنيا عن المحل والامكان بذاته يفتقر اليه ونحوه امتناف تجرده [illegible]

افتقاره اى على وجه الافتقار لانه يفتقر اليه فى الاجسام وفيه

انه موقوف على تماثل الابعاد المادية والمجردة مع ان الملوتية [illegible]

المجردة جواهر وعلى عدم الواسطة من الحاجة والغنى الذاتيين وكلاهما

فى الحيز كل جسم فله حيز طبيعى فيلزم ان ينتقض بالجسم المحيط فانه

ليس له حيز على تفسيره اى السطح الباطن من الحاوى المماس للسطح الظاهر

من المحوى اذ ليس فوقه جسم حتى يفرض له وضع [illegible] بانه

[illegible] فقد يجاب عن ذلك بان الحيز [illegible] متناز الاجسام فى

وحيثية هو اعم من المكان لتناوله الوضع الذي هو جزء

للاشارة الحسية فهو متحيز وليس في مكان والابعد في ان يكون كذلك لانه

يميز في الاشارة الحسية عن غيره بطبيعته وان لم يكن لشيء من اوضاعه ونسبته

بالقياس الى آخر امر طبيعيا فان قلت هذا مناف لما صرح به المحقق في

شرح الاشارات من ان المكان عند القائلين بالحيز غير الحيز وذلك لان المكان

عندهم قريب من مفهومه اللغوي وهو ما يعتمد عليه المتمكن كالارض للسرير واما

الحيز فهو عندهم الفراغ المتوهم المشغول بالمتحيز الذي لو لم يشغله لكان خاليا

كداخل الكوز للماء واما عند الشيخ والجمهور من الحكماء فهما واحد وهو السطح الباطن

من الحاوي المماس للسطح الظاهر من المحوي قلت المفهوم من كلام الشيخ

الحيز اعم من المكان حيث قال في موضع من طبيعيات الشفاء لا جسم الا

ويلحقه ان يكون له حيز اما مكان واما وضع وترتيب وفي موضع آخر

منها كل جسم له حيز طبيعي فان كان في امكان ان كان حيزه مكانا الا انا لو فرضنا عدم

تاثير القواسر في الامور الخارجة لكان في حيز معين بالضرورة وذلك الحيز

اما ان يقتضيه الجسم لذاته او لقاسر اي امر خارج والثاني باطل لانا فرضنا ... حيز له لكن

لو كان لها ومنه ما كان تاثيره ... مقتضى الطبع ... الى ...

فحصل في الثاني لانا فرضنا عدم العواسر فاذن ان ...

لابد من ... الى الجسمية المشتركة لان نسبتها الى الاحياز ... واحد

ولا الى الهيولى لانها تابعة للجسمية في اقتضائه حيزا ما على الاطلاق وتعيين

الى الصورة فيتحقق المقتضي ... فان قلت تاثير الفاعل

فيها انما يكون عند الامور الخارجية التي يمتنع خلوه عنها ... عند تخليته بطبعه

يكون موجودا فضلا عن ان يكون حاصلا في مكان ... وان لم يكن ... منها

جاز ان يكون ... في مكان معين من فاعله فان الاين من لوازم وجود

الجسم ولا يمكن تحقق التاثير في وجود شي بدون تحقق التاثير فيما هو لازم وجوده

فانما ... اذا اوجد الجسم اوجده في مكان معين لا محالة قلت ... في

القايل ان المكان هو البعد واما القايل بانه هو السطح فلا ... ان الاين من

لوازم وجود الجسم كما في المجرد ... عليه ان تخلية الجسم مع طبعه والتجابث ممكنة

في الذهن نظرا الى ذات الجسم لكنها ... ان يكون مستحيلة بحسب نفس الامر فلا

الاستدلال بها على ان للجسم مكانا طبيعيا بحسب نفس الامر بل على ان له مكانا

طبيعيا على ذلك التقدير الذي لا يطابق الواقع ولا يجوز ان يكون للجسم ...

حيزان طبيعيان لانه لو كان له حيزان طبيعيان فاذا حصل في احدهما

طبعه فاما ان يطلب الثاني ولا فان طلب الاول يلزم [illegible]

[illegible] الثاني حصل [illegible] وطالب [illegible] فرضنا

معًا [illegible] لكن طالب الثاني يلزم ان لا يكون [illegible] طبيعيا لانه [illegible]

[illegible] وقد فرضنا طبيعيا معا [illegible] الطبيعية [illegible]

وجد مكانا طبيعيا اخر لا يصح [illegible] فان طلب [illegible] كان

فما يكون ذا لم يكن واحد المكان [illegible]

طبيعيان فاما ان يحصل فيهما معا او في احدهما او لا يحصل [illegible]

بطلان الاول فظ واما الثاني فلما ذكره المصنف واما الثالث فلانه [illegible]

لا يكون على سمت الحيزين ويكون عليه [illegible] او [illegible]

فعلى الاول يلزم [illegible] طبعا الى جهتين مختلفتين وهو [illegible] وعلى الثالث [illegible]

جهتيهما طبعا فاذا وصل الى اقربهما عاد الى [illegible] الثاني [illegible]

واقول لا حاجة لاتمام كلام المصنف الى هذا التطويل [illegible] كان [illegible]

حيزان طبيعيان لا يمكن حصوله في احدهما والثاني باطل [illegible] على تقدير [illegible]

[illegible] هذا الهدم [illegible] في الشكل كل جسم فله شكل طبيعي [illegible] ان كل جسم [illegible]

فهو متشكل وكل متشكل فله [illegible] شكل طبيعي [illegible]

ان كل متناه فهو متشكل فلا يحصل حد واحد وحد

متشكلا قد مر ما فيه فتذكر وانما قلنا ان كل متشكل فله شكل طبيعي لانا لو فرضنا

ارتفاع [illegible] الامور الخارجية لكان على شكل معين وذلك الشكل

ان يكون لطبعه [illegible] الى الثاني لانا فرضنا عدم تلك الامور فان

هو عن طبعه [illegible] المطلوب اورد عليه ان الشكل [illegible] موقوف على تناهي

الابعاد والانسلم ان طبعه الجسم المقتضي تناهي الابعاد والانسلم ان

[illegible] بواسطة ليست مستندة الى [illegible] ملازمة لذلك الشيء

[illegible] يكون [illegible] وايضا [illegible] وارد في المكان بمعنى السطح فان حصول

الجسم فيه موقوف على وجود جسم حاو وهو [illegible] بخلاف

المكان بمعنى البعد فان حصول الجسم فيه موقوف على حصوله وهو وان

لم يستند الى ذات الجسم لكنه لازم له من حيث هو [illegible] في الحركة ولما كان

الحركة هي خروج من القوة الى الفعل على سبيل التدريج قيل بانه ان الشيء

موجود لا يكون بالقوة من جميع الوجوه والا لكان [illegible] بالقوة

الا يكون موجودا وقد فرضناه موجودا هف فهو اما بالفعل من جميع

الوجوه وهو الموجود الكامل الذي ليس له كمال متوقع كالباري عز اسمه

كالعقول وبالفعل من بعض الوجوه وبالقوة من بعضها كالـ

لو خرج من القوة الى الفعل فذلك الخروج اما ان يكون دفعة واحدة وهو الكون

كانقلاب الماء هواء فان الصورة الهوائية كانت لها بالقوة فخرجت منها

الى الفعل دفعة واحدة او على التدريج فهو الحركة وقوله بحيث اما اولا فلانه حصل

للجسم صفات لم تكن لها فلما خرج من القوة الى الفعل باعتبار تلك الصفات و

ليس في ذلك الخروج حركة ولا كونا ولا فسادا واما ثانيا فلان الانتقال فبهذه

والفعل والانفعال في التي دفعي عندهم مع انه لا يسمى كونا ولا فسادا قال ارسطو

الحركة قد يطلق على كون الجسم بحيث اي حد من حدود المسافة يفرض لا يكون

هو من قبل آن الوصول به ولا بعده حاصلا فيه ويسمى الحركة بمعنى التوسط وهي

حقيقة شخصية موجودة في الخارج دفعة مستمرة من المبدأ الى المنتهى يستلزم اختلاف

نسبة المتحرك الى حدود المسافة فهي باعتبار ذاتها مستمرة وباعتبار نسبتها اي

تلك الى الحدود سيالة فباستمرارها وسيلانها تفعل في الخيال امرا ممتدا غير قار

تطلق عليه الحركة بمعنى القطع فانه لما ارتسم نسبة المتحرك الى الحد الثاني في الخيال

قبل ان يزول ارتسامها الى الحد الاول عنه تخيل امرا ممتدا منطبقا على المسافة كما

يحصل من القطرة النازلة والشعلة الجوالة امر ممتد في الحس المشترك فيرى

الا بالكلية جمد وعظمها وماذكرت لنا احدث فيها اسمن

بعض انضاج بعض الهواء واحدث في الهواء الباقي تخلخلا فاذا جمد

مكان متارج بعينها ثم وجد فيه البرد الذي في الماء تكاثفه غير جمه وعاد

الى مقداره الذي كان له قبل المص فدخل فيها الماء ضرورة امتناع الخلاء

قالوا اقول الظاهر ان الحادث هنا الشيء لبرد الماء ... بالتجربة مشاهدة ان

في المذكورة اذ لثبت على الماء ... جمد ... حركة في

كتحلل الماء ... ومع بقاء صورته النوعية ويسمى ... حركة في الكم

الاين وهي انتقال الجسم من مكان الى مكان اي الاين من اين الى آخر على سبيل التدريج

ويسمى نقلة وحركة في الوضع وهي ان يكون الجسم حركة على سبيل الاستدارة

فان كل واحد من اجزائه يتباين اي يفارق كل واحد من اجزاء مكانه لو كان

له مكان او يلازم كله مكانه فقد تخلف نسبة اجزائه الى اجزاء مكانه على سبيل

التدريج اقول ههنا بحث اذ قد علم مما سبق ان الحركة في الوضع هي انتقال

من وضع الى وضع آخر تدريجا والانسلم ان ذلك الانتقال منحصر فيما ذكره

فان القائم اذا قعد فقد انتقل من وضع الى وضع آخر تدريجا مع انه

لم يتحرك على الاستدارة وثبوت الحركة الانية لا ينافي ذلك ... انه

فتحقق في بقية المقولات ايضا اما الاضافة فلانا اذا فرضنا [illegible] بين
اخر ثم تحرك في الكيف حتى صار بحرارته اضعف من [illegible] المضاف
من [illegible] اعني الاشدية الى نوع اخر اعني الاضعفية انتقلت [illegible]
[illegible] فان جسما في مكان على ثم تحرك في الاين حتى صار في مكان
اسفل [illegible] فان [illegible] اصغر مقدارا من جسم اخر ثم تحرك في الكم حتى صار اعظم مقدارا
[illegible] فان [illegible] شرف وضاعة ثم تحرك منه الى وضع [illegible]
فقد حصل الجسم [illegible] العديد [illegible] من اضافة الى [illegible] وانما
الملك فان العمامة اذا تحركت الى النزول والصعود فلا شك انه تتغير
حالتها بالتبع تبعا لحركتها في الاين واما الفعل والانفعال فلانه اذا تحرك
الجسم من برودته الى اشديتها بالتدريج تحرك من مسخن الى مسخن اقوى
وكذلك اذا زاد الاستعداد في قابل السخونة يشتد التسخين وقال الشيخ
في الشفاء يشبه ان يكون الانتقال في متى دفعيا فان الانتقال من سنة الى
سنة ومن شهر الى شهر يكون دفعة وذلك [illegible] ان اجزاء الزمان متصلة بعضها
ببعض والفصل المشترك بينها هو الآن واذا فرض زمان يسير كان في
[illegible] الآن لم [illegible] الى الزمان الاول وبعده [illegible]

متناهية صبا مثال الآن الثاني وقوله الآن نهاية وجود الاول

حصول الثاني فلا تدرج في الانتقال ويرد عليه ان المسافة من حيث هي مسافة

محدودة وغير منقسمة فيكون الانتقال من بعض تلك الاجزاء الى بعض اخر دفعيا

ايضا ولكن اذا فرض ان بينهما مسافة منقسمة كان الانتقال من احدهما

الى الاخر تدريجا فكذا الحال في الانتقال من آن الى آن من زمان آخر بينهما كالفجر

مثلا فيكون التدريج الا دفعة نقول ايضا ان ما يوصف بالحركة

اما ان يكون الحركة حاصلة فيه بالحقيقة او لا يكون بل يكون الحركة لشيء في

شيء يقارنه فيوصف هذا بالحركة مثال ذلك الاول والحركة المنسوبة الى

الاول تسمى ذاتية والمنسوبة الى الثاني تسمى عرضية كحركة اعراض الاجسام والحركة

الذاتية اما طبيعية او قسرية او ارادية لان القوة المحركة [illegible]

[illegible] فلا يلائم قوله اما ان يكون مستفادة من خارج [illegible] متميز عن المتحرك

في الاشارة الحسية او لا يكون وان [illegible] الميل فلا يلائم قوله [illegible]

مستفادة من خارج فاما ان يكون لها شعور او لا يكون [illegible] الميل [illegible]

[illegible] في رسالة الحدود [illegible] بها يكون الجسم مدافعا [illegible]

[illegible] حملت على الاول فالمراد [illegible] وان حملت على الثاني فالمراد

[illegible] شعور بل قيل لا اول لى بالطبع فالحركة [illegible] مشعور بها

الطبيعية [illegible] في كون الحركة ارادية كما في الساقط من علو مع شعوره

بانه [illegible] لها شعور بالمراد فهي الحركة الارادية قوله [illegible] وقوع بان

الحيوان [illegible] طبيعية ولا شعور لها فالمكان للحركة شعور وان لم تكن لها

شعور فالحركة فهي الحركة الطبيعية والكائنة مستفادة من خارج فهي

الحركة القسرية فهي مستندة الى فاعل الحركة القسرية الطبيعية [illegible]

الا انهم من القدماء انه [illegible] في [illegible] فرضنا

واقعة على مسافة على [illegible] بين [illegible] السرعة [illegible] معاً

منهما واتفقنا في الاخذ [illegible] الاول [illegible] الاخذ [illegible] وحدث البطيئة

المسافة اقل من مسافة السريعة والسريعة قاطعة لمسافة اكثر منها واذا كان

كان بين اخذ السريعة وتركها امكان [illegible] واحد غير المسافتين الحركتين

ليس فيه قطع مسافة معينة بسرعة معينة وقطع مسافة اقل منها ببطء معين

قال الامام [illegible] على [illegible] حركتين متبدلان [illegible] ولا شك

الا المعية الزمانية التي لا يمكن اثباتها الا بعد اثبات الزمان فيلزم الدور

[illegible] على [illegible] حركتين احدهما اسرع والاخرى ابطأ ولا يمكن

اثبات السرعة والبطوء الا بعد اثبات الزمان فيلزم الدور واجيب

الزمان ظاهر الوجود ... علم به حاصل فان الاعم كلهم قدروه بالساعات

والشهور والاعوام والمقصود بيان حقيقته المخصوصة اعني كونه كماً

للحركة والاسلم ان العلم بوجود زمان يكفينا في ثبوت المعية والـ

البطوء فلا دور اقول يمكن ان يجاب ايضا بان ثبوت المعية والسرعة

والبطوء وان توقف على ثبوت الزمان في نفسه لا على كونه مقدار

بذلك ... معلوم به حتى يلزم الدور وهذا الامكان قابل للزيادة والنقصان

فان الحركتين اذا اختلفا في الاخذ والترك تفاوت امكاناً سماه وغير قار

اذ لا يوجد اجزاؤه معاً بالضرورة وقيل لانه يلزم من اجتماعها اجتماع

اجزاء الحركة الواقعة فيها واقول فيه نظر اذ لم يثبت بعد ان الزمان مقدار

الحركة وهي كما انها واقعة في الزمان واقعة في المسافة ولا يلزم من اجتماع

اجزاء المسافة اجتماع اجزاء الحركة فلا يلزم من اجتماع اجزاء الزمان ايضا

اجتماعها وقيل لو اجتمع اجزاؤه لكان الحادث يوم الطوفان حادثا

يومنا وبالعكس وانت تعلم انه لا يلزم من اجتماع اجزاء الشيء ان

الحاصل في احدهما حاصلا في الاخر فههنا امكان مقدار غير قار

حتى من الزمان وفي المباحث المشرقية ان الزمان كالحركة له معنيان احدهما
امر موجود في الخارج غير منقسم وهو مطابق للحركة بمعنى التوسط ويسمى بالآن
السيال والثاني امر موهوم لا وجود له في الخارج فانه كما ان الحركة بمعنى التوسط
علة للحركة بمعنى القطع كذلك الامر الذي هو مطابق لها وغير منقسم مثلها
يفعل بسيلانه امرا ممتدا وهميا مطابقا للحركة بمعنى القطع وهو مقدار
الحركة لانه كم لقبوله الزيادة والنقصان وليس هو كما من ذات قارة الذات
مطابق للحركة لمطابقته للمسافة التي يقع عليها الحركة فلو تركبت منها كم
المسافة من اجزاء لا تتجزى فيكون مقدارا وقيل مقداريته متوقفة على ان
يكون كما وهو موقوف على انه قابل للزيادة والنقصان بالذات وهو
لا يخلو اما ان يكون مقدار الهيئة قارة فالمناسب ان يقول لامر قار
او لهيئة غير قارة ليستقيم الحصر فان الامر القار وهو ما يجتمع اجزاؤه في الوجود
شامل للجواهر مطلقا والاعراض القارة كالسواد والبياض بخلاف الهيئة
فانها لا تشمل الجواهر ولا تغاير بينها وبين العرض الا بعد الحصول في الهيئة
والعروض فيه بعض الميل الى الاول لان الزمان غير قار والا لكون
مقدار الهيئة قارة والا لتحقق الشيء بدون مقداره فهو مقدار لهيئة غير

كما في حد [illegible] ضعيفة لا توجد مع [illegible] فتكون بعد الزمان ما

معت [illegible]

في اثبات كون الفلك مستديرا وبيانه ان ههنا جهتين حقيقيتين احديهما
فوق والاخرى تحت فان القائم قد يصير منكوسا والمنتصب لا يصير فوقه
تحتا بل يصير راسه تحت ورجله من فوق بخلاف سائر
الجهات فان المتوجه الى المشرق مثلا يكون المشرق قدامه والمغرب خلفه
والجنوب يمينه والشمال شماله ثم اذا توجه الى المغرب فيتبدل الجميع فيصار
قدامه خلفه وبالعكس ويمينه شماله وبالعكس والجهة تطلق على منتهى
الاشارات ومنتهى الحركة المستقيمة فبالنظر الى الاول قيل جهة الفوق
هي محدب الفلك الاعظم لانه منتهى الاشارات الحسية ومقطعها
وبالنظر الى الثاني قيل هي مقعر فلك القمر لانه منتهى الحركة المستقيمة والاول
غير صحيح لان الاشارة اذا نفذت من فلك القمر كانت الى الفوق
قطعا لكونها اخذة من جهة التحت متوجهة الى ما يقابلها والمشهور انها
ستة وسبب شهرة امران عامي وخاصي اما العامي فهو ان الانسان محيط
بجسمان عليهما البدن وظهر وبطن ورأس وقدم فالاول [illegible] التي

الا قوى في الغالب يسمى يمينا ومقابله يسارا وما يسمى وجها

ومقابله خلفا وما يلي راسه بالطبع فوقا ومقابله تحتا ولما لم يكن

سوى ما ذكر وقفت اوهامهم على هذه الجهات الستة واعتبروها في

ساير الحيوانات ايضا لكنهم جعلوا الفوق ما يلي ظهورها بالطبع

ومقابله ثم عمموا اعتبارها في ساير الاجسام وان لم يكن لها

على الوجه المذكور واما الخاصي فهو ان الجسم من ان يعرض فيه ابعاد

ثلثة متقاطعة على زوايا قوايم لكل بعد منها طرفان فالجهات

ستة الا ان امتياز بعضها عن بعض يتوقف على اعتبار الاجزاء

في الجسم فطرفا الامتداد الطولي يسميهما الانسان باعتبار طول

بين [illegible] الفوق والتحت وطرفا الامتداد العرضي

باعتبار عرضه جانبه اليمين والشمال وطرفا الامتداد العمقي يسميه

بحسب جانبه القدام والخلف فالاعتبار العامي مع زيادة ... 1167

الابعاد عليه واما قوايمه فلا شك ان العامة غافلون عنها و

تطبيق اعتبارهم عليها وانت تعلم ان قيام بعض الامتداد

بعض مما يجب في اعتبارية ... معتبر كان الجهات

بالطبع فلا يكون محددها مطلقة لبعض الاجسام والاخرى مستولية

البعض بل اختلف لان النار والهواء طالبان بالطبع للفوق والماء

التحت والارض والماء بالعكس فاذن تحدد الجهات في هذه

اطراف خارجة عن الملاء المتشابه قبل التوجيه بل قدام ان تحدد الجهات

ليس الى اطراف جزء الملاء المتشابه فاذن هو في اطراف ونهايات

عن الملاء المتشابه منفصلة وقال المحققين المراد بالملاء المتشابه ملاء لا

فيه امور متخالفة الحقيقة ليكون بعضها جهة حقيقة وبعضها اخرى مقابلة

للاولى فهو الجسم الذي لا يكون متناهيا يوجد فيه حدود متخالفة الحقايق

كالسطوح والخطوط والنقطة وانما يعرض عدم التشابه فيهما على اثبات

تحدد الجهات لا يتوقف على تناهي الابعاد بل الكلام على كل من التوجيهين

لا يخلو عن محل بحث ونظر للاولى تأمل ومتى كان كذلك كان تحددها بجسم كري

لان تحددها اما ان يكون بجسم واحد او باكثر فان كان بجسم واحد وجب ان

يكون كريا لان الجسم الذي ليس كريا لا يتحدد به جهة السفل لان جهة السفل

غاية البعد من جهة الفوق بحيث لا يتصور ان يكون فيه ايها هو ابعد

... جهة السفل ... الى ما هو ابعد منه فصارت

من ذلك الابعد ولا يتحدد جاتى الجسم الكرى غاية البعد سوا كان البعد داخلا

او خارجا بل البعد الخارج لا يتحدد غايته اصلا فان الجسم كريا

كان او لا فانه كل ما يفرض فيه ابعد الابعاد لم يكن ابعد اذ يمكن ان يفرض

ابعد من ذلك الابعد فلا يتحدد به جهة السفل بخلاف الكرى اذ يتحدد

به مركزه غاية البعد الداخل فان قلت الا يمكن تحدد الجهتين بالجسم الكرى ايضا

لانهما جهتان متقابلتان متقابلة فى الغاية بحيث يستحيل ان يتوهم ما هو

ابلغ منه والمركز وان كان ابعد الابعاد المفروضة عن المحيط الا ان

المحيط ليس ابعد الابعاد المفروضة عن المركز لجواز ان يفرض قطر المحيط

اعظم مما هو عليه فلو كانت الجهتين بالجسم الكرى لما وقعتا على ابلغ

وجوه التقابل قلت انما وقعتا على ابلغ الوجوه الممكنة وهو كون

احديهما ابعد الابعاد المفروضة عن الاخرى واما كون كل واحد منهما ابعد الابعاد

المفروضة عن الاخرى فلا يمكن قطعا وان كان باجسام متعددة و

يحيط بعضها ببعض فالا لم يتعين بها غاية البعد لان ما هو ابعد عن بعضها

فى الامتداد او صل منهما فهو اقرب من الاخر وكلما يفرض غاية البعد

بعد ما الى المركز غاية البعد عن المحيط

والمناسب ان يقال لما ان لسمه عين حجم او كان بحيا بحيث فالمعلوم

اين فيجب ان يكون بعضها محيطا بالاخر ومحيطا من كل الجهات الاجسام

يجب ان يكون كرية والا لم يحدد جهة السفل فيكون كافيا في تحديد

جرمه ومحيطه لقنع المحيط والحشو لا دخل له في التحديد ولابد ان يكون

الذي هو محيط بسائر الاجسام اذ لو كان وراءه جسم لكانت جهة الفوق

الغائية به منتهى الاشارة فيحصل المطلوب واعلم ان ما ذكره

لو تم لدل على كروية جسم محدد للفوق والتحت محيط لسائر الاجسام

وهو الفلك الاعظم ولا يدل على كروية جميع الافلاك وكذا الدلائل

المثبتة في الفصول الاتية فلا تغفل ... ان الفلك بسيط اي لم يتركب

من اجسام مختلفة الطبائع بحسب الحقيقة وبهذا المعنى شامل للعناصر وقد

يطلق البسيط على معنيين اخر الاول ما لا يتركب من اجسام مختلفة

الطبايع بحسب الحس فيشمل العناصر والافلاك والاعضاء المتشابهة

كاللحم والعظم والثاني ما يكون كل جزء مقداري منه بحسب الحقيقة

مساويا للكل في الاسم والحد فيشمل العناصر وجميع الافلاك و

المتشابهة اذ فيه الجزء ... من العناصر والاشياء كما في ...

قد حدود نهايات فلعلت ما يكون كل جزء مقداري منه بحسب الحس مساويا

للكل في الاسم والحد فيندرج فيه العناصر والاعضاء المتشابهة ودونها

فهذا البسائط لا يقبل الحركة المستقيمة اي الاينية مطلقا والمستديرة [illegible] الوضعية

واما الحركة الجوالة ونظايرها فانما تسمى مستديرة لغة [illegible]

صرح به بعض المحققين ومتى كان كذلك كان البسيط مما لا يقبل الحركة المستقيمة

فلان كل ما يقبل الحركة المستقيمة اذا فرض حركتها فانه متحير الى جهة وتارك

للاخرى وكلما هذا شانه فالجهات متحددة قبله لا به فيه نظر اذ لا يلزم

من ذلك الا تحدد جهاته قبل حركته ولا استحالة فيه وانما يلزم ان

يتحدد الجهات قبل وجوده فالمناسب الاقتصار على ان يقال فالجهات

لا يكون متحددة به والفلك ليس كذلك بل يتحدد به الجهات فلا يكون

قابلا للحركة المستقيمة ومتى كان كذلك وجب ان يكون بسيطا ولو كان

مركبا لكان كل واحد من اجزائه بسائط على شكل طبيعي [illegible]

لكون بعضها على شكل طبيعي وبعضها على شكل قسري لا يستحيل ان

[illegible] الاماكن كلوازمها كما سالان الشكل الطبيعي للبسيط هو شكل الكرة

قال الشارح [illegible] في [illegible] الفاعل الواحد في محل

تقابل الوصد ينفعل الا عن واحد وكل شكل سوى الكرة فعند فعال فلو
فان لم يتبع من الاشكال لكون بعض منه خطا والآخر سطحا والآخر نقطة ولو كان
منها كرة لا يتشابه ال التي يحصل من مجموعها سطح كرى متصل الاجزاء ولا يحصل
ثى وابتسامة لم يكن كل واحد منها او بعضها كرة فيكون
عائبا بالشكل الطبيعي فيكون قابلا لحركة المستقيمة فان تغير الشكل لا يكون
عن حركة انه هف لا يخفى عليك ان ثابت فما سبق
ان يكون الفلك قابلا للحركة المستقيمة المثبت منها مستحيل
ان يكون اجزاءه قابلة لها وقد يقال اذا كانت اجزاءه قابلة للحركة
المستقيمة كانت جهات حركاتها متقدمة عليها وهي متقدمة
عليه لتقدم الجزء على الكل فيلزم ان يكون الجهات متقدمة على
الكل محدد والجهات وفيه بحث اما اولا فلان جزء الفلك اذا
على دائرة مركزها مركز العالم فهو لم يتحرك الى جهة من
التحت فلم يلزم تحدد فيما قبل المحدد والمحدد انما يحدد فيما دونه
سائر الجهات واما ثانيا فلان اللازم هو تقدم جهات حركاتها
لا عليها في قابل للحركة المستقيمة ضعيفة

لان كل جزء من اجزائه المفروضة فيه يبتنى على ان الفلك متصل
واحد لا اجزاء له بالفعل الا بالتحليل اي بحسب التعقل حصولا وضعا معينا
[illegible] مثلا ومن الاجزاء في الطبيعية [illegible] البسائط
التي يستدل بها على ان الفلك قابل للحركة المستديرة والتي [illegible] غير
قابل لها لانه اذا تحرك على الاستدارة فاما ان يتحرك الى جميع الجهات
وهو ممتنع بالضرورة او الى بعضها دون بعض وانه ترجيح بلا مرجح
وايضا اذا تحرك البسيط على الاستدارة فلا بد هناك من قطبين معينين
ساكنين ومن دوائر مخصوصة متفاوتة جدا في الصغر والكبر بينهما
النقط المفروضة فيها مختلفا غاية [illegible] بالسرعة والبطوء مع استواء
جميع النقط المفروضة في الفلك البسيط وصلاحيتها للقطبية
والسكون ولجميع الدائرة الصغيرة والكبيرة بالحركة البطيئة والسريعة
ترجيح بلا مرجح وقد يجاب عنه بان ذلك التخصيص
يكون لامر عائد الى محركه ان لم تقتضه ضرورة كون المتحرك بسيطا
[illegible] ثم ان [illegible] اختلاف لقوام النسبة الفاعل الى جميع
اجزائه [illegible] معا [illegible] حيز يمكن ان يزول عن

عن وضعه ويميل الى وضع جزء او فيما اكلت الا المتحركة
بحسب نعت الجسمية بعينه المستديرة وقد يقال ان محدد مركزه
الوضع والمحاذات للطبائع الاجزاء يستلزم حيز والكل
و... اليه من جوار الحركة عليها تجوز والحركة يغيرها ...
الوضع والمحاذات معه سوا كانت بالحركة الطبيعية او القسرية
حيث بانا فرضنا وجوب سكون الفرد والعظماء من حيث انه
بسيط وجدنا كل جزء منه ممكن الزوال عن وضعه فيمكن ان
حركته طبعا ونقول ايضا يجب ان يكون فيه مبدأ ميل مستدير
يتحرك به والا لما كان قابلا للحركة المستديرة لكن التالي كاذب فالمقدم
مثله بيان الشرطية انه لو لم يكن في طبعه المناسب ان يقول الوهم
يكون فيه ... ميل مستدير قول ... في كلامه اضطراب لا
... ان الجسم بمعنى الطبائع ... والشعور ...
اذ فيما بعد ... لكان الشيء مع العائق طبيعي ...
بمعنى الطبيعة فلا يصح قوله لما قبل الميل المستدير من خارج
على تقدير ان يقبل التحرك في طبعه مبدأ الميل ... من خارج

هو في العلم الميل الكلي والذي في الميل طبيعيا ... في السير

كما يصدق عليه ولا استحالة في ذلك وايضا لم يصح قوله فلا

فيه ميل مستدير اصلا ومنه والانسب ان يحمل الطبع على الطباع

والعلم الطبيعي على المتناول لما بالشعور واراد

بالطبع على ميل الذي مراده الطباع كما صرح به بعضهم

فيمتنع ان يتحرك على الاستدارة وقد مرت انه قابل الحركة المستديرة

وفيه بحث لجواز ان يكون الحركة المستديرة ممكن ذاتي له فهذا الايا

يمتنع حصوله على الاستدامة بواسطة عدم علتها وهي الميل

المستدير وان يريد به ان تلك استعداد اتا ما للحركة المستديرة 139

ولا يحصل ذلك الاستعداد الا عند وجود جميع الشرائط وعدم جميع

الموانع فذلك غير معلوم تمام وايضا ما ذكره ههنا جار في كل من

البسائط العنصرية اذ لا شبهة في امكان حركة المستديرة

وقد ذهبوا الى ان كرة النار متحركة بمتابعة الفلك فيجب ان يكون

فيها ميل مستدير متحرك به ويمكن تقرير الدليل على وجه يكفي فيه

حركة بحسب الذات ولا يجري في العناصر بان يقال التحريك القسري

القسري على ما مر من ان ما يقبل تحريكا قسريا فلا بد فيه من مبدا ميل

طبعي واذا امتنع في الفلك الميل المستقيم كان ذلك المبدا

مبدا ميل مستدير انما قلنا انه لو لم يكن فيه طبعا ميل مستدير لما كان

مستديرا من خارج لانه لو تحرك من خارج لحركه مسافة في

ولا يتصور وقوع الحركة في الآن فيكون الزمان اقصر من زمان حركة

ذي ميل طبيعي لكون ذلك الميل معاوقا للميل القسري في الفعل

في الجهة ويتحرك بمثل تلك القوة القسرية في حين تلك المسافة والا

لكان الشي في الحركة مع العايق وهو الميل الطبيعي كهو لا معه ممتنع

قيل لا يلزم من فرض عدم الميل العايق فيه عدم جميع العوايق فيمكن ان

يكون خاليا عن الميل ومقارنا بعايق اخر فيقاوم ذلك العايق

الميل المفروض في ذي الميل فلا يلزم ان يكون زمان عديم الميل اقصر من

زمان ذي الميل واجيب بانا نفرض ميلا في ذلك العايق [illegible]

ميل اضعف وهو كذلك الزمان الاقصر الذي هو زمان عديم الميل المعاوق له

نسبته الى الزمان الاطول لكن بضعفه كان يكون زمان عديم الميل

مساويا لزمان ذي الميل [illegible] [illegible] ميل اخر ميله اضعف

من الميل الاول بحيث تكون نسبتها الى الميل الاول مثل نسبة الزمان
الاقصر الى الزمان الاطول فتكون نصفه فيتحرك ذو الميل الثاني تلك المسافة بالقوة
القسرية في مثل زمان عديم الميل مثل مسافته اي مسافة عديم الميل
المتحرك يزداد سرعتها بقدر تناقص القوة المعاوقة التي هي
بقدر ازدياد القوة المذكورة لانه لو انتقص شيء من القوة المعاوقة هي
الجسم لا يزداد السرعة او زاد شيء منها ولا انتقص السرعة لم يكن القوة الميلية
مانعة من الحركة فعلى هذا كان الميل الثاني نصف الميل الاول كانت سرعة 137
ذي الميل الثاني ضعف سرعة ذي الميل الاول فيتحرك ذو الميل الثاني
في نصف زمان ذي الميل الاول وذلك النصف مثل زمان عديم الميل
مسافة ذي الميل الاول فهي مثل مسافة عديم الميل فظهر ان الجسم العديم الميل
الميل والذي له ميل فيه متساويان في السرعة والبطء وهو محال وقد
الكلام بعد فرض الاجسام الثلثة المذكورة بوجه اخر بان يقال ان حركة
ذو الميل الثاني مثل مسافة عديم الميل في زمان عديم الميل لان
السرعة تزداد بقدر انتقاص الميل المعاوق وازدياده فكلما كان
الميل المعاوق اقل كان الحركة اسرع لازدياد السرعة وكلما كان

الميل الآخر من زمان حركة اطول لانتقاص السرعة فتفاوت الزمان

هو بحسب تفاوت الميل المعاوق فلما كان الميل الثاني نصف الميل

الاول كان زمان حركة ذي الميل الثاني نصف زمان حركة ذي الميل

فلنضع ان ذلك ساعة فزمان حركة عديم الميل فان

[illegible] الحركات المتعادية وجود الحركة من حيث هي متصورة الا في

فذلك الزمان الذي يقع بينهما يكون ملحوظا في جميع الحركة

وما زاد عليه يكون بحسب المعاوق فيجب ان يتحرك الاجسام

في ساعة واحدة لاجل اصل الحركة وفي زمان حركة عديم الميل ويكون

ساعة في ذي الميل الاول بازاء ميله ولما كان ميل ذي الميل الثاني نصف

ميل ذي الميل الاول كان زمان حركة ذي الميل الثاني نصف زمان حركة

ذي الميل الاول فيكون نصف ساعة بازاء ميله فيكون ثلثة ساعة و نصفا

[illegible] ان الزمان متصل واحد لا ينقسم جزء منه [illegible]

ينقسم بالفرض الى [illegible] نصفا الا [illegible] عند [illegible] كذلك

الحركة متصلة بانطباقها على المسافة والزمان ولا ينقسم الا الى اجزاء

[illegible] الا الى اجزاء منقسمة [illegible] المسافة

فزمان الحركة فرضت اذا جرى على اي جزء اريد كان اجزاء منه زمانا
وكان طرف الجزء من اجزاء تلك الحركة وذلك الجزء ايضا حركة واقعة في
جزء من اجزاء المسافة وهو في نفسه ايضا مسافة ثنائية الكل من حيث هي حركة
صالحة لان يقع في اي جسم كان من الاجسام المفروضة بلا
فلا يقتضي الحركة لذاتها قدرا معينا من الزمان ولا من المسافة بل انما هي
ويمكن ان يقال ان المبداية تعلم بان الحركة المخصوصة التي توجد في مسافة
مخصوصة تقتضي قدرا معينا من الزمان باعتبار القوة المحركة والجسم المتحرك
والمسافة المعينة مع قطع النظر عن المعاوق ثم ان الزمان يزداد
بسبب المعاوق فيكون بعض من الزمان بازاء المعاوق وبعض
بازاء الحركة باعتبار الامور المذكورة فبسبب اشتراك الاجسام الكلمة فيما
كان من الزمان بازاء الحركة باعتبارها المفروض تتساوى تلك الاجسام
بازاء وما زاد عليه يكون بازاء المعاوق وقال الامام في
الجسم الميل والذي لا ميل فيه متساويين في السرعة الا اذا
الميل القليل عائقا ولم لا يجوز ان يكون الخالي مراتب تضعف كل
لا يبقى له اثر معا وقد كان قطرات نزلت وتكررت اثرت

في حيز غريب يقتضي ميلا مستقيما الى حيزها الطبيعي
الطبيعي فان الاجزاء الفاسدة كانت قبل الفساد حاصلة في حيز غريب
فهي تقتضي ميلا مستقيما الى حيزها الطبيعي بما بحث انه قوة
بمعنى الامكان والصحيح حمله هنا على معنى الاعم منه ومنها
لا تقبل الخرق والالتيام فان ذلك ايضا متبادر منه ان يكون حصوله
بالكون والفساد بالحركة المستقيمة وليس كذلك بل مما يتبادر فان لها
مما يحصل بالحركة المستقيمة لاجزاء الافلاك والافلاك لا تقبل الحركة المستقيمة
فلا تقبل الخرق والالتيام وقد مر ان المراد بها سلب الحركة الانية مطلقا
فلا حاجة الى ما تكلفه بعضهم من انه لابد للخرق والالتيام من افتراق الاجزاء
وتفرقها المستلزم عين الحركة والحركة اما مستقيمة او مستديرة فالخرق
والالتيام اما ان يكون بالمستقيمة او بالمستديرة وكلاهما باطلان اما
الاول فلان فلما بينا ان الفلك لا تقبل الحركة المستقيمة واما الثاني فلان
الخرق والالتيام بالحركة المستديرة بان تتحرك بعض الاجزاء على الاستدارة
في جهة ويتحرك البعض الاخر في جهة اخرى مخالفة للاولى او ميلين لكن
ماثلة لا تقبل الحركة [illegible] الافلاك لانها لو قبلت و... كيفما

طبيعية او قسرية او ارادية والكل محال اما الطبيعية فلان الفلك ذو طبيعة
بسيطة [illegible] الاشيا واحد غير مختلف واما القسرية فلما عرفت
[illegible] قاصر [illegible] واما الارادية فلان الفلك ليس طبيعيا [illegible]
الجسمانية المتشابهة التي بواسطتها يصدر كذلك لا فاعيل المختلفة [illegible] الفلكية
بالارادة [illegible] لان الحركة الى نقطة فقط
اي التي كان الزمان مقدارا لها اما ان يكون مستقيمة او مستديرة وعلمت
ان الحركة المستقيمة في عرفهم هي الحركة الاينية مطلقا والمستديرة قد تكون
ولا شك ان الترديد بينهما غير حاصر لاحتمال ان تكون الحركة الفلكية
حركة كمية او كيفية والملائم للكلام فيما بعد ان تحمل الحركة المستقيمة على
على الخط المستقيم ويصير حينئذ محال الشارح في الحصر او [illegible]
ان يكون مستقيمة لا متناهية لان [illegible] تذهب الى غير النهاية او يرجع لا
الاول والا لزم وجود بعد غير متناه [illegible] المسافة لا الحركة [illegible]
[illegible] ليست [illegible] والحركة التي هي بعد ليست موجودة ولا
[illegible] الى النهاية [illegible] تنتهي الى طرف قبل الرجوع فيكون
[illegible] السكون ان بين كل حركتين مختلفتين [illegible] لان الميل الموصل

ولا تأثير اصلا للقطرة فيه وبالجملة انما يلزم من فرض تحرك

ذلك الجسم الذي لا ميل فيه او من فرض الميل الذي نسبته

الى الاول كنسبة زمان عديم الميل الى زمان ذي الميل الاول و

لم يعرض لحركة الجسمين الاخيرين المعوقين بالقسر الا خلاف جهتيه

[illegible] اجتماع الامور المتنافية [illegible] الاول [illegible] الحكاية [illegible]

الثاني فيصبح على الثاني من [illegible] مما بالقسر

لكن فرض الميل على النسبة المذكورة ممكن لكن ان يقال النسبة مراتب

الميل بحسب الشدة والضعف والاول كانت غير متناهية لكنها عدد

والنسبة لا [illegible] الى [illegible] وقد عرض [illegible] ان يكون

[illegible] نسبة الى [illegible] لا يوجد تلك النسبة من النسبة العدد

[illegible] المحال اللازم من تحرك الجسم الذي لا ميل فيه اصلا تحركا قسريا فتلك

[illegible] ان [illegible] الالوان في طبعه [illegible] ميل [illegible] و الا

[illegible] الطبيعة الواحدة يقتضي الامرين المتنافيين [illegible] فيه نظر

[illegible] المستقيم والمستدير لا اجتماعهما في

[illegible] الميل من [illegible] مستقيم يقتضي توجه الجسم الى جهة المستدير

يقتضي صرفه عنها هو الدوام المستند الى مقتضى النوع لا

وليس يسلم المنافاة بين الكون ان يقتضي الطبيعة الواحدة امرين متنافيين

باعتبارين شيئا طبيعيين [illegible] فان

في حين بعد ما على حد وسط صورة نوعية فزوال الاخر [illegible]

على الوجه والعدم والتجدد بعد الوجود [illegible]

الحرق والالتيام هي تفرق الاجزاء واقترانها لما كان لا يقبل الكون

والفساد لانه محدد الجهات الثاني [illegible] وانها تستقبل الكون والفساد

اما الصغرى فقد مر تحقيقها واما الكبرى فلان ما يقبل الكون والفساد

الحادث حيز طبيعي للجسم [illegible] حيز طبيعي [illegible]

فله حيز طبيعي [illegible] ان يكون الحيز الطبيعي [illegible]

الطبيعي للصورة الفاسدة بل هو موقوف على ان الحيز [illegible]

[illegible] مختلفان بالنوع وهو ممنوع لان [illegible]

ان يشترك في الاعم واحد كلما [illegible]

طبيعي وللصورة الفاسدة غير حيز طبيعي فهو مقابل [illegible]

الكائنة اما ان يحصل في حيز طبيعي او في حيز غريب فان حصلت

لا يجري ... في المسافة على الحركة المنطبقة على الزمان منصف به

على وجه ... الآن ... انه لا يتحرك فيه الجسم قطعا لانه لو تحرك فاما

ان يكون الطرف المذكور فانه ... يكون الجسم وصول في ... الآن الذي

ان الوصول اليه او عنه يلزم وجود الميل قبل حدوثه ... التحرك عنه لما

يوجد بالميل الثاني واعلم ان الحجة المشهورة هي ان المتحرك الى المنتهى

يصل اليه في الآن واذا تحرك عنه بعد كونه واصلا اليه فلا محالة يصير

ومباينا له في آن حينئذ ايضا ولا يمكن اتحاد هذين الآنين ... واصلا

المنتهى ومباينا له معا فوجب تغايرهما بالذات واستحال ان

يتشافعا ... فيلزم ... وذلك الزمان زمان سكون

فاذا حركة ... الى ذلك الحد ... وهذه الحجة بعينها قائمة في الحدود

المفروضة في المسافة المتصلة تقطعها حركة واحدة وقد ابطلها الشيخ

في الشفاء بان المفارقة والمباينة هي حركة الرجوع فهناك آنان

ان يجتمع فيه ابتداء الرجوع والمباينة وان يصدق فيه على المتحرك

انه مفارق ومباين للنقطة التي هي المنتهى فان عنى بالآن

طرف زمان المباينة ... ذلك الآن هو ... الوصول

فيكون ... كما بين ما في المحركين اول ... انا يصدق شيء على المتحرك
انه مباين للرجوع محتاج ... مغاير لان الوصول الى ... ما محرك
ليس شيء من السكون بل هو زمان الحركة هو بعض حركة الرجوع فان ح
يعرض في هذا الزمان وقع فيه حركة الرجوع تكون بينه وبين آن ابتداء الرجوع
بعض حركة الرجوع ثم انه اقام الحجة باعتبار الميل الموصل والميل الموجب
لمفارقة اقول قد ظهر مما ذكر ان العدد دل على الحجة المشهورة مع الذي
ان لا وصول بلى كما فعله المصنف بعيد جدا فنقول ان الحركة الحافظة
للزمان ليست مستقيمة فيكون مستديرة وتلك الحركة منقطعة والا لزم
انقطاع الزمان فلا بد من وجود حركة مستديرة تحتمل الدوام ...
فان الفلك اي احد من الافلاك وهو الفلك الاعظم على ايهم متحرك
على الاستدارة دائما هو المطلوب اقول فيه بحث لاحتمال ان يكون
لبعض الكواكب حركة مستديرة على نفسه ومستمرة ابدا ويكون الزمان
محفوظا بها ... لقطع بها شبهة تمسك بها بعض الجهال في نفي
تخلل السكون بين حركتين قالوا لو وجب ذلك فاذا فرضنا حبة رميت
حبة الى فوق وتلاقت في الجهة بايساقه بحيث تماس سطحها

[illegible]

سطحها الى الحد ويرجع حينئذ لا محالة فيجب ان يتخلل السكون بين حركتيهما

والمنازعة في ذلك توجب سكون الجبل واللازم باطل فكل عاقل يعلم بديهة

بعين اليقين في الجواب سادة الحجة فاجاب بان الحجة المرمية الى فوق

عند نزول الجبل ينتهي حركتها الى سكون بعينها لانقطاع حركة الحصاة عنه

في آن الملاقات وعدم تحرك المباينة فيها وان الحركة لا توجد الا في الزمان

ولكنه غير مانع عن حركة الجبل لان سكونها آني ولا يستدعي زمانا فانهما وان حصل

فيهما الميلان لكنهما ليسا في آنين متغايرين ليكون بينهما زمان السكون بل

هما يجتمعان في آن الملاقات لعدم تنافيهما الذاتي احدهما وهو الميل المتصاعد

و[illegible] آخر وهو الميل الهابط الحاصل فيهما من جهة الجبل كالحجر المرمي فوق

الى فوق يحس منه الرفع في تلك الحالة ميلا هابطا هو ميله الذاتي الطبيعي

ويحس منه من وضع يده عليه في تلك الحالة ميلا متصاعدا وهو ميله

العرضي الحاصل فيه من جهة الرافع وحركة الجبل ثانية وليس بينهما آن بين

الحركة التي توجد في زمان وذلك السكون الذي يوجد في آن [illegible]

ذلك الزمان [illegible] مما [illegible] خلاصة ما ذكره بعضهم في

هذا المقام واقول فيه بحث [illegible] وبالميل العرضي لا يقوم [illegible]

لما يجب ... عبارة على قابلية الحركة العرضية ويخصص ان يقال ان الميل الى
لجهة ليس من قبيل الفرق بينه وبين الميل الطبيعي ...
... يجاب بعد ما يبحث لا تمايز من الجبل الى ان ...
وقفت ثم رجعت قبل الوصول الى الجبل فذلك الذي ...
... ويجوز استلزامه المحال الذي هو وقوف الجبل وبان وقوف الجبل في
الجو غير مستحيل بل مستبعد لكن الضروريات الطبيعية ... مما
يستبعد بالعقل كما في الخلاء ... فصل في ان الفلك متحرك بالارادة لان
حركته الذاتية لو لم تكن ارادية لكانت اما طبيعية او قسرية لا جائز ان تكون
طبيعية لان الحركة الطبيعية هرب عن حالة منافرة وطلب لحالة ملائمة
وذلك اي كل واحد من الهرب والطلب في الحركة المستديرة محال
اما انه لا يمكن ان يكون هربا فلان كل نقطة المناسب ان يقال كل وضع
يتحرك عنها الجسم بالحركة المستديرة فحركته عنها توجه اليها والهرب عن
الشيء بالطبع يستحيل ان يكون بعينه توجها اليه فان قلت ... كان
ترك كل وضع في الحركة المستديرة عين التوجه الى ذلك الوضع ...
كون حركة الفلك ارادية ايضا الا ان ذلك الوضع مرادا

فاذن كل حركة دائرة فهي امر كما ان الزمان مقدار الحركة وسيتبين في
في الفلكيات ونقول ايضا ان الزمان لا بداية له ولا نهاية له والا لو كان
له بداية لكان عدمه قبل وجوده قبلية لا يوجد مع البعدية وكل قبلية لا توجد مع
البعدية فهي زمانية تكون في امتداد منقوص متقدم اجزاء الزمان بعضها على بعض
فان قيل ليس زمانا لان مقتضى التقدم الزماني ان يكون المتقدم في زمان
المتاخر في زمان لاحق فلو كان كذلك التقدم زمانيا لزم
يكون الامس في زمان متقدم واليوم في زمان متاخر عنه وننتقل
في تلك الزمانين ويلزم ان يكون للزمان زمان آخر حتى ينطبق بعضها على
بعض الى ما لا نهاية بالضرورة وح يجوز ان يكون التقدم عدمه على وجوده ايضا
غير زماني وقد يجاب بان التقدم الزماني لا يقتضي ان يكون كل من المتقدم
والمتاخر في زمان مغاير له بل يقتضي ان يكون السابق قبل اللاحق قبلية لا يجامع
معها البعدية فان هذه القبلية لا يوجد دون الزمان فان لم يكن شيء
من المتقدم زمانا حتى يحتاج الى الزمان وان كان زمانا
والاخر ليس كذلك بل محتاج لا يخرج الى الزمان دون الاول ولكن كون
منها زمانا لا يحتاج في تقدمه الى زمان زائد عليه وذلك لان القبلية لمدة

[illegible] لاجل الزمان او لا او بالذات ولما عدا با [illegible] وقبلية

عن ذلك انه اذا قيل وجود زيد متقدم على وجود عمرو اتجه بان يقال لِمَ

[illegible] متقدم عليه فلو اجيب بان وجود زيد كان مع الحادثة الفلانية

ووجود عمرو مع الحادثة الاخرى وتلك الحادثة كانت متقدمة على تلك

اتجه ايضا ان يقال لم قلت ان تلك متقدمة على هذه فلو اجيب بان

كانت امس وهذه كانت اليوم وامس متقدم على اليوم

فيقال لم قلت انه متقدم عليه واعترض عليه بان انقطاع السؤال انما يكون

اليوم انما هو لان المتقدم على اليوم ماخوذ في مفهوم لفظ امس كما ان

المتاخر عن اليوم ماخوذ في مفهوم لفظ غد فلو قيل لماذا قلت ان امس متقدم

على اليوم كان كما لو قيل لماذا قلت ان الزمان المتقدم متقدم على الزمان

المتاخر وهذا مما يعد سخيفا وكان انقطاع السؤال عند قولنا تلك في

الزمان المتقدم وهذه كانت في الزمان المتاخر لا لدلالة على التقدم عن

[illegible] فكذا انقطع السؤال [illegible] كرتم لا [illegible]

على كونه عرضا اوليا بمعنى عدم الواسطة في الاثبات لا في الثبوت وهو

هو المطلوب كما لا يخفى فيكون قبل الشي [illegible] ولو كان له نهاية

الموصل الى ذلك الطرف موجود حال الوصول لانه يفصل الا

الوصال فلو لم يكن موجودا لا الوصول لاستحال ان يحصل الوصول

تميز عليه لا نعم ان الميل فاعل الوصول حتى يجب وجوده حال الوصول

بل هو معد للوصول كالحركة فلا يجب بقاؤه مع المعلول وكلما كان

الموصل موجودا ولم يحدث فيه ميل يقتضي كونه غير موصل يعني اللاوصول

لاستحالة اجتماع الميلين الذاتيين المتنافيين في جهة او رد عليه الامام

بانا لا نسلم الاستحالة المذكورة اقول كانه مبني على ان الميل مبدا المدافعة

ولعلهم ارادوا بالميل ههنا نفس المدافعة فانه قد يطلق عليها ايضا اولا شبهة

ح في [illegible] الاستحالة قال الشيخ لا تصغ الى قول من يقول ان الميلين

يجتمعان وكيف يمكن ان يكون شيء فيه بالفعل مدافعة الى جهة وفيه بالفعل

التنحي عنها ولا تظن ان الحجر المرمي الى فوق فيه ميل الى السفل البتة بل فيه مبدا

من شانه ان يحدث ذلك الميل اذا زال العايق فالحال الذي

فيه ميل الوصول غير الحال الذي فيه ميل اللاوصول وكلاهما حدثا في المسلمين

بعضهم الانفصال وازالة الوصول الى امر حادث في الآن لان

الوصول لو [illegible] في الآن حال الوصول الى ما يحدث هو

المنتهى

فيه لو كان آنا ما فهو منقسم فيمكن ان يكون الجسم في احد طرفيه لم يصل اصلا الى
منتهى قيل فيه نظر لانه اراد انه لم يكن [illegible] وصولا تاما فيمنع وفيه انه
لا يكون
اراد وصولا في الجملة فنمنع وقد يقال حد الذي هو منتهى المسافة المنقسمة
منقسما في ذلك الامتداد والا لم يكن بعد تمامه حدا فالوصول اليه آني اذ
لو كان زمانيا لكان في ذلك الحد منقسما لتعلق الوصول بشيء فشيئا وكذا
حال صيرورته غير موصل قيل وايضا قد ثبت ان الوصول آني وهذا يستلزم
ان يكون اللاوصول آنيا ايضا لان رفع الآني آني لا محالة وقد يقال
ان الانطباق والموازاة والمحاذاة والتماس والوصول وامثالها
آنيات لانها يحصل عند انتهاء الحركة مع ان زوال منها [illegible] لا يحصل الا
بعد الحركة فان حد الجسمين اذا تحرك زال الانطباق على الجسم الآخر
فلا شك انهما ينطبقان عند انقطاع حركته ولا يزول ذلك الانطباق الا بعد
تحرك حدهما والحركة مما لا يحصل الا بالزمان وكذا الحال في جميع ذلك
واذا كان كل واحد [illegible] في الميلين آنيا فيجب ان يكون بين الآنين زمان
لا يتحرك فيه الجسم والا لزم تعاقب الآنين فيكون الزمان مركبا من آنات
لا تتجزى وهي الآنات [illegible] المسافة من اجزاء لا تتجزى

فيكون مطلوبا في حالة وبعينها طلبت بحيث ذلك من حيث فيها

فمن هنا جاز ان يختلف الطبيعة بخلاف ما اذا كان مع

تشبيهها بما لك اختلاف الجهات والاغراض وههنا بحيث لا

ان ترك وضع والتوجه الى ذلك الوضع بل الى مثله عن

ذلك الوضع وامتناع اعادة المعدوم واما انها ليست طالبة

بل طلبها بحالة ملائمة فلان كل وضع تتحرك اليه الجسم بالحركة المستديرة

يترك عنه والتوجه الى شيء بالطبع يستحيل ان يكون هربا عنه ولان

الطبيعة اذا وصلت بالجسم الى الحالة المطلوبة سكنته قيل انما يلزم

ذلك لو كانت الحالة المطلوبة امرا آخر وراء الحركة يتوصل بها اليها واما اذا كان

المطلوب بالطبع نفس الحركة فلا وقد يجاب بان الحركة ليست مطلوبة

اي بعضها غير المسكون

لذاتها بل لغيرها فانها لذاتها تقتضي التادي الى الغير فيكون المطلوب

ذلك الغير ويمكن ان يقال لا يستلزم السكون الا اذا لم يستعد الفلك بعد

نيل الحالة المطلوبة اولا لحالة اخرى مطلوبة وهلم جرا الى غير النهاية

حصلت له حالة مطلوبة يستعد لحالة اخرى يطلبها فلذا يتحرك دائما والحركة

المستديرة الفلكية ليست كذلك ولا يجوز ان يكون قسرية لان القسر على

خلاف ميل يقتضيه الطبع فحيث الطبع اقتضيه بشاءة لا يلزم من
كون جوهر مستدعية طبيعته الى كون له ميل طباعي — فيه
الحركة واذا لم يكن حركة الفلك طبيعة ولا قسرية يجب ان يكون ارادية
وهو المطلوب — فصل في ان القوة المحركة للفلك يجب ان يكون
مجردة عن المادة لان القوة المحركة للفلك تقوى على افعال اي
دورات غير متناهية بحسب المدة والعدة ولا شي من القوة الجسمانية
المتشابهة الحالة في الجسم البسيط المنقسمة بانقسامه كذلك فالمحرك
للفلك ليست القوة الجسمانية وانما قلنا ان القوة الجسمانية المذكورة
لا يقوى على تحريكات غير متناهية لان كل قوة جسمانية ذكرناها
فهي قابلة بتجزي الجسم للتجزي الى اجزا كل منها قوة فاجزائها كل جزء
منها بالنسبة الى اجزاء الجسم يقوى على شي نسبتها الى [illegible] كل القوة
بالنسبة الى كل الجسم كنسبة جزء الجسم الى كله ويجب يقوى على
تلك الاشياء والا لكان الجزء اي جزء القوة بالنسبة الى جزء الجسم
مساويا للكل اي كل القوة بالنسبة الى كل الجسم او اكثر منه في التاثير
اذ لا تفاوت بين الجسمين البسيطين المتشابهين وتبين

في قبول الحركة الا بقيا لو تساوتا فيهما فاذا قطع النظر عن الفعل
٩٦ له
الجسمان متساويين في قبول الحركة لم يكن لهما [illegible]
تفاوت هناك الا في الحركتين فيجب التساوي في الحركتين
تعاقبهما ومتى كان كذلك فالمجموع في الحقيقة لا يتوقف على [illegible]
لان الجزء منهما اما ان يتوقف على جملة متناهية من جملة الحصين وعلى جملة
غير متناهية والثاني باطل اذ المجموع حينئذ يكون كالبعض على
هو ازيد منه فيلزم الزيادة على غير المتناهي المتسق النظام بالفعل
قيل لعله انما قيد غير المتناهي بالمنتظم لان الانتظام منتفيا غير مستقيم كالشهور
والسنين الماضية فانها غير متناهيين مع ان الشهور اكثر من السنين
لذا حكم الالوف المتضاعفة بالنسبة الى المتضاعفة عشرة الى غير المتناهي
وتوضيحه ان المراد بكون غير المتناهي متسق النظام ان يكون امتدادا
واحدا متصلا في نفسه واللازم من تطبيق الزمان في نفسه [illegible]
الشهور والسنين لانهما لا يحصلان الا باعتبار العد والعارض للاجزاء
المفروضة للزمان ولا يتحقق الا الاتصال والاتساق وما قيل من انه
عليه ما لا يندفع عنه وهو ان الاتساق لا يوجد في اجزاء الحركة اول

ولا مجال في المطلوب موقوف على انتفاء الحركة في نفسها ونحو ذلك

ولا يلزم من عدم تناهيهما كما يشتبها العدد والعارض لاجزائها المفروضة

وحينئذ لا يمكن ان يكون الا وبانتفاء الانقطاع عدم الانقطاع و

الزيادة على غير متناهي في العدم الانقطاع الزيادة عليه في جهة عدم

تناهيه وهذا لازم فيما نحن فيه بفرض وقوع الحركتين من مبدأ

واحد فيكون احديهما اقصر من الاخرى بالزيادة على غير المتناهي في جهة التناهي

ما فلا غير مستحيلة بل واقعة كما في الحوادث الغير المتناهية

مبدأ معين بين مختلفين احدهما من هذا اليوم والآخر من يوم آخر قبل

اليوم او بعده والدليل على ان المصنف لم يذكر فيكون الزيادة في

جهة عدم التناهي ولا بد من ذكر ما ذكرنا ان الزيادة بدونه غير مستحيلة

الا انه لا يمكن لكن وجب الذكر ايضا لعدم الاستحالة

ان المصنف تركه لكونه ظاهرا في الحركة قوله زيادة غير متناهية

على غير متناه انما يحصل اذا كان ابتداؤهما من مبدأ واحد فان لم يكونا

كاعداد الشهور والسنين او لم يكن مبدأهما واحدا كما اذا اعتبر خط غير متناه

مبدأه وسط خط كذلك فلا استحالة في الزيادة المذكورة ولا

ان الوجود له السبق النظامي [illegible] قلنا هذا من الشعر بين وقد يقال ان حركة

واقع في الطرف المقابل [illegible] وحتى يلزم منه حال لم اتجه

شيخ التفاوت في انحلال الاختلاف حاصل كحصول الى الظهر حدود السطوح فقط

لجسم يقوى على حمله متناهية والجزء الاخر مثله بالضرورة يقوى على متناهي

المتناهي لان انضمام المتناهي الى المتناهي مراتب مثلا يوجب الازدياد

وانما كانت مراتب الانضمام المتناهي متناهية لان الا العظم مقدار

الممكن للجسم متناهية وما قيل من ان الجسم قابل القسمة الى غير النهاية فقد

سبق تحقيقه على وجه لا ينافي ما ذكرنا فثبت ان كل ما يقوى عليه القوة

الجسمانية من الحركات فهو متناه في ان المحرك القريب ان في واسطه

محرك اخر للفلك قوة جسمانية نسبتها الى الفلك كنسبة الخيال الينا في

كل منهما محل ارتسام الصورة الا ان الخيال مختص بالدماغ وهي سارية في

جوهر الفلك لبساطة الجرمية وعدم رجحان لبعض اجزاء على بعض في

المحلية وتسمى نفسا منطبعة واعلم انهم اختلفوا في محركات الافلاك الجزئية

للكواكب السبعة السيارة فذهب فريق الى ان كل كوكب منها [illegible] مع

بمنزلة حيوان واحد ذي نفس واحدة تتعلق بالكواكب اولا وتتعلقها

[illegible] والكواكب بمنزلة اعضائه فكما ان الشخص الحيواني له قلب والا
عضاء الباقية [illegible] القوة المحركة المنبعثة عن
الشمس بمنزلة القلب فيه والقمر [illegible] والاعضاء الباقية
فعلى هذا يكون النفوس الفلكية تسعا اثنان للفلك الاعظم وفلك [illegible]
وسبع للسيارات وافلاكها وذهب الشيخ ومن تبعه الى ان لكل
فلك من الافلاك المذكورة ذو نفس محركة اياه وكذلك كل كوكب محرك
ولو اثبتوا للكواكب حركات وضعية على نفسها فعدد النفوس
المحركة على هذا الراي عدد الافلاك والكواكب جميعا لان الحركات الاختيارية
يعني الارادية الجزئية لا تقع الا عن ارادة تابعة في الاغلب للشوق الى طلب
ملائم ويسمى شهوة او الى دفع امر منافر ويسمى غضبا ويدل على مغايرة
الارادة للشوق كون الانسان مريدا لتناول ما لا يشتهيه كما في الدواء
البشع ومنه يعلم ان الفعل الاختياري قد يترتب على تصور النفع [illegible] لقصد
من غير توسط شوق هناك وغير مريد لتناول ما يشتهيه كما اذا [illegible] منع
مانع شرعي حيا او صحية ثم ذلك الشوق منبعث عن ذلك الادراك الملائم
او المنافر من حيث [illegible] ومنافرته [illegible] مصافيا [illegible] حيث [illegible]

فقد اجاب الشيخ عنه بان تصور كلي او جزئي لا سبيل الى الاول لان التصور الكلي نسبته

الى جميع الحركات على السوية فلا يقع منه بعض الحركات الجزئية دون

بعض والا لزم الترجيح بلا مرجح فنسبة الحركات الجزئية الارادية الى التصور

جزئية قيل لو كان المعتبر في صدور الفعل الجزئي التصور الجزئي لزم الدور

لان الصورة من حيث انها تمنع عن وقوع الشركة تتوقف على وجود

لان قبل حدوث السواد المعين مثلا لا يتصور السواد معينا فانه

المحل في هذا الوقت على الشرط والمتعدد بهذه القيود والكثرة الوقا

لا يكون الا كليا واما تصور هذا السواد من حيث شخصه المانعة عن فرض الاشتراك

فلا يحصل الا بعد وجوده فلو توقف وجوده على مثل هذا التصور لكان دورا

واجيب عنه بان ادراك الجزئي قبل وجوده موقوف على حصوله في

الخيال لا على حصوله في الخارج وحصوله في الخارج هو الذي يتوقف

تحصيل الفاعل اياه المتوقف على ادراكه فانه كما يكون حصول الجزئي في

الخارج مبدا لحصوله في الخيال قد يكون حصوله في الخيال مبدا

لحصوله في الخارج ولا يلزم الدور فكل ما له تصور جزئي فهو جسماني

على الاطلاق اذ الدليل مخصوص ببعض الجزئيات الجسمانية

بخلاف الصورة ترتسم في النفس ان الصورة الجزئية ترتسم وهي الصغر و
في الكبر فاما ان يكون الاختلاف في الصغر والكبر لاختلاف الصور
في الصغر او اختلاف ماخوذ عنه الصورة في الصغر والكبر او الاختلاف
المحل من المدرك قيل الحصر ممنوع لجواز ان يكون الاختلاف لاعراض كالشكل
والسواد والبياض اجيب عنه بان المفروض التساوي فيها فقوله التساوي
في الاعراض باشخاصها ممتنع وبمجرد التساوي في ماهيات الاعراض
لا يسد باب المناقشة لاحتمال ان يكون الاختلاف لتشخصاتها لا سبيل الى
الاول لانا نتكلم في الصورتين من نوع واحد ولا سبيل الى الثاني لان
الصور المختلفة بالصغر والكبر لا يجب ان يكون ماخوذة من خارج حتى
القسم الثالث فيكون الصورة الكبيرة منهما مرتسمة في محل اعظم من محل غير
ما ارتسمت فيه الصغيرة فينقسم المدرك لا محالة في الوضع وما هذا شانه فهو جسماني
قيل قد ثبت بالبرهان ان القوة الجسمانية لا تقوى على التحريكات الغير متناهية
ان المنطبعة للفلك قوة جسمانية فكيف صدرت منها هذه التحريكات الحركات
متناهية وهل هذا الا تناقض صريح واجيب بان مبادي
المفارقة لو لا توسط نفوسها الجسمانية المنطبعة في اجرامها

اجرامها والبرهان انما قام على ان القوة الجسمانية المنطبعة لا تقوى

على افعال غير متناهية لا على ان لا يكون واسطة في صدور تلك

الافعال عنها وبانه لما جاز بقاء القوة الجسمانية مدة غير متناهية وكونها واسطة

صدور تلك الافعال الغير المتناهية جاز ايضا كونها مبادي لتلك الآثار

المباشرة لتلك التحريكات عندهم واذا كانت واسطة فليجز ايضا ان

تباشرها استقلالا وقد يجاب ايضا بان هذه التحريكات الغير المتناهية

صادرة عن النفس المنطبعة بواسطة طريان الانفعالات الغير المتناهية عليها

من النفس المجردة والثابت بالبرهان امتناع صدور التحريكات

الغير المتناهية من القوة الجسمانية ابتداء من غير واسطة وذا لا ينافي

صدور التحريكات الغير المتناهية عنها بواسطة الانفعالات الغير المتناهية

الطارية عليها من تأمل والله اعلم بالصواب

وهو مشتمل على ستة فصول فصل في البسائط العنصرية وهي اربع بالاستقراء

اذ العنصر اما بارد او حار وعلى التقديرين اما رطب او يابس فالبارد

الرطب هو الماء والبارد اليابس هو الارض والحار اليابس هو النار

والحار الرطب هو الهوا والعنصر هو الاصل في اللغة

الهيولانية وهذه الاربعة من حيث انها تتركب منها المركبات تسمى اسطقسات ومن حيث انها تنحل اليها المركبات يسمى عناصر ومن حيث انها تحصل بتضيد ها عالم الكون والفساد تسمى اركانا ومن حيث يكون كل منها الى الاخر يسمى اصول الكون والفساد وكل منها يخالف الاخر في صورته الطبيعية اي النوعية والاشياء كل واحد منها بالطبع حيز مناسب ترك كل اذ لا يلزم توافق الكل عند عدم تخالف الكل وبطله اذ كل واحد منها يهرب بالطبع عن حيز غيره فالمقدم مثله وكل واحد قابل الكون والفساد والصور والانقلابات اثني عشر حاصلة من كل من الاربعة مع الثلثة الباقية فستة منها لا واسطة فيها وهي انقلاب من العنصرين المتجاورين الى الاخر يعني انقلاب الارض ماء وبالعكس والماء هواء وبالعكس والهواء نارا وبالعكس وهي التي لا بيانها واما الستة الباقية فبعضها لا تحصل الا بواسطة واحدة وهي انقلاب الارض هواء وبالعكس والماء نارا وبالعكس وبعضها الا بواسطتين يعني انقلاب الارض نارا وبالعكس وذا ما يسمى ... الصاعقة يتولد من ... صار ... حارقة ...

113

تساعد الاستيلاء اليبوسة على جوهره كما نقله فلو صح ما ذكر

الاجزاء النارية منقلبة الى اجزاء ارضية صلبية بلا واسطة وايضا قد يستبعد

بان النار القوية تحيل الاجزاء الارضية بلا واسطة الى الان الماء الصافي

فيغلب في زمان [illegible] الى الحجر يعرف منه في الحجر فلا مجال لان يقال حصل فيه اجزاء

ارضية انعقدت حجرا بعد ذهاب الماء بالتبخر والمشهور قبل ذ

[illegible] حين هي في [illegible] قد رأينه [illegible] الى الحجارة في ما

فيغلب حجرا صمرا والحجر يتحلل بالحيل الاكسيرية او ذلك تصير

اما بالاحراق او بالسحق معها فيجري مجرى الملح كالنوشادر ثم اذا اصابها

الماء وقد يقال ان ارباب الاكسير يتخذون مياها حادة ويحلون

احجارا صلبة حجرية حتى له [illegible] مياها جارية وكذا الهواء يتغلب ماء

كما ترى في قلل الجبال فانه ينعقد الهواء لشدة البرد ويصير ماء

وقد [illegible] من غير ان ينساق اليه سحاب من موضع اخر او يصعد بخار

مشاهدا والشيخ قد حكى انه شاهد ذلك في جبال طبرستان

طوس وغيرهما وقد شاهد بل الماء [illegible] امثال ذلك كثيرا و

ايضا يتغلب الهواء الماء [illegible] في انقلاب [illegible] المطر و

في الشمس وعند غليان القدر وكذلك الهواء يجب طلوعه كما في كرة

اذا سدت المنافذ التي يدخل فيه الهواء الجديد والجمد في النفوذ و[illegible]

ينقلب هواء كما نشاهد في المصباح فان ما ينفصل من شعلته [illegible]

نار الزيت واحرقت سقفا [illegible] فاذن [illegible] هواء وايضا

الكائنة في كور الحدادين تنطفئ وتصير هواء ولنقول ايضا الكيفيات الغير

زائدة على الصورة الطبيعية لانها تستحيل اي الكيفيات مثل الحرارة والبرودة

مع بقاء الصور الطبيعية بذواتها ولو كانت الكيفيات نفس الصور

الطبيعية لاستحال ذلك لا يخفى عليك ان ما ذكره غير ظاهر في

الكيفيات لسائر العناصر والبسائط سواء كانت حقيقية وايضا

ليتم الكلام مزاج الثاني ويكون [illegible] المزاج جامعا الاجزاء الصغار

[illegible] تماست في المركب وفعل بعضها في بعض [illegible]

اذ انما [illegible] وقيل [illegible] بعضها [illegible] هواء [illegible]

الحقيقي المصطلح الذي [illegible] في غاية [illegible]

يكن الكلام [illegible] والامتزاج الثاني كمزاج الذهب والفضة [illegible]

امتزاج الزيبق والكبريت لان [illegible] ليس في غاية البعد

من مزاج الكبريت [illegible] بهما ... وذلك بانه لا حاجة الى ...

على خلاف المصطلح فان المركبات بعضها حار وبعضها بارد وبعضها رطب

وبعضها يابس وكما ان البياض والسواد على الاطلاق متضاد

[illegible] كذلك بين الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة

ولكسر كل واحد منها سورة كيفية الآخر الظاهر ان نسبة [illegible] اليه

بعض المحققين من ان الفاعل الكاسر هو نفس الكيفية والمنفعل المنكسر هو

سورة الكيفية لا نفسها فان الحرارة مثلا يكسر سورة البرودة والبر[ودة]

يكسر سورة الحرارة والكاسر سورة البرودة لا يجب ان يكون نفس سورة

الحرارة بل يحصل بذلك نفس الحرارة فان الماء الفاتر اذا امتزج

بالماء الشديد البرد يكسر سورة برودتها وكذلك الكاسر سورة الحرارة

لا يلزم ان يكون لسورة البرودة بل يحصل نفس البرودة

الا بميل البرودة [illegible] بالماء الشديد الحرارة يكسر سورة حرارتها فيحصل

كيفية متوسطة توسطا ما بين الكيفيات المتضادة بحيث تستحق بالقياس

الى البرودة [illegible] بالقياس الى الحرارة وكذا الحال في الرطوبة

واليبوسة متشابهة في جميع الاجزاء يعني يكون الحاصل من تلك الكيفية في

كل جزء من اجزاء المركب مما لا يحصل في الجو الاجزاء مائية وهي في تحصيل

جوهر تصعدت الا بالحل وهي المزاج [illegible] وهي يحدث من العناصر

بلا مزاج ووجه الستة ان اكثر ما يحدث في الجو هي من السحاب والا

اما السحاب والمطر وما يتعلق بها فالسبب الاكثر [illegible] تكاثف

اجزاء البخار وهو اجزاء هوائية يخالطها اجزاء صغار مائية تلطفت بالسخونة

بحيث لا يتميز منها في الحس لغاية الصغر لتباعد لان ما يجاوز الماء

الهواء المستفيد كيفية البرودة من الماء قبل [illegible] المقدمة ليست العلة الماء فيها

بل هي مقدمة تقدمها في اثناء البحث ثم قال فان كان كثيرا انعقد سحابا

ما اطر القول يمكن [illegible] الاجزاء [illegible] كما ستدرك منها

بها قد ذكروا ان للهواء اربع طبقات الاولى ممتزجة بالبخار وهي التي

فيها الادخنة المرتفعة من السفل ويكون فيها الحر [illegible] وفيها السحب

والبخار وما يشبهها الثانية الهواء الغالب وهو [illegible]

الثالثة الهواء [illegible] وتختلط بالاجزاء المائية ولا يصل اليها اثر شعاع الشمس

بالانعكاس عن وجه الارض وتسمى زمهريرية وهي منشأ السحب والرعد

والبرق والصاعقة الرابعة الهواء [illegible] التي يصل اليه اثر شعاع الشمس

وبعضها الأولتان مجاورتان للنار والأخريان للماء فحاصل كلامه أن

الأخير من يستخف بكيفية البرودة من مخالطة الأجزاء المائية لكن الطبقة

لا يحمى حمى صارفة بسبب برودتها التي اكتسبتها من مجاورة تلك الأجزاء

بانعكاس [illegible] ثم الطبقة الثالثة التي ينقطع عنها تأثير

الشمس منتهية البرودة فإذا بلغ البخار المتصاعد في صعوده إليها تكاثف

بواسطة البرد فإن لم يكن البرد قويا اجتمع ذلك البخار وتقاطر للثقل الحاصل

من التكاثف ويقال للمجتمع منه السحاب وللمتقاطر منه المطر والتكا

البرد قويا فإما أن يصيب البرد أجزاء السحاب قبل اجتماعها أو لا

البرد مع اجتماعها [illegible] فإن حصل قبل اجتماعها نزل السحا

ثلجا وإن لم يصبه قبل اجتماعها بل بعد صيرورته قطرات نزل بردا

وربما لا يصل البخار إلى الطبقة الباردة الزمهريرية لقلة الحرارة المص

فيتكاثف [illegible] فينعقد سحابا ماطرا أو ما يصيبه برد كما حكى الشيخ أنه شاهد

قد صعد من [illegible] في بعض الجبال صعودا يسيرا وتكاثف حتى كأنه ظلة

موضوعة على ذلك الجبل [illegible] فوق تلك الغمامة في الشمس وكان من تحته

من أهل القرية التي كانت هناك ممطرون وقد لا ينعقد ويسمى ضبابا

ويقع بعض البرق [illegible] الكثرة الا قلة والجمان قليلا فاذا ضربته

اي برد الليل فانه [illegible] منه الطل الذي [illegible] فيسمى بعضه الطل

نسبة الشيخ الى المطر فقد يكون السحاب من ابخرة [illegible] بالبرد يشبه

فيحصل منه الاقسام المذكورة ولهذا [illegible]

بالانقري واما الرعد والبرق فسببه الدخان [illegible] اجزاء ناريه [illegible]

شعاع ارضيه لطيفة بالحرارة [illegible] في الحس [illegible] العنصر [illegible]

بخار مختلطين في [illegible] السحاب [illegible] البخار [illegible] الدخان [illegible]

فما صعد من الدخان الى العلو لبقاء حرارته [illegible] نزل الى السفل [illegible]

تمزق السحاب [illegible] صوت [illegible]

الرعد ببرقه وان اشتعل الدخان [illegible] بالحركة [illegible]

ركان برقا ان كان لطيفا وينطفي بسرعة [illegible]

[illegible] وتفصيل [illegible]

[illegible]

[illegible] الا ما يحرق [illegible] كان [illegible]

[illegible] في كل شيء [illegible] ما يقع على الجبال [illegible]

واما الرياح فقد تكون بسبب انحفاز السحاب ... الى الاسفل

[illegible] ... متحركة ... ثقلها الى الاسفل ...

[illegible] فيتموج الهواء بالاندفاع المذكور فيحصل الريح

وقد يكون ... بسبب تراكم السحب وتزاحمها وانجذابها

في القوام فيندفع اللطيف الرقيق فيصير السحاب من جانب الى

اخرى وقد يكون لانبساط الهواء بالتخلخل في جهة ازدياد مقداره

او لانضمام جسم اخر اليه واندفاعه من جهة الى اخرى فيندفع ما يحاذيه

وذلك ... [illegible] ... فيتموج الهواء ولضعف تلك

المدافعة ... [illegible] ... ايضا من

الهواء لانه اذا انضغط ... الى جهة ضرورة امتناع الخلاء

وقد يكون بسبب برد الدخان المتصاعد الى الطبقة الزمهريرية و

[illegible] ... يكون ... متكيفا بكيفية ... [illegible]

الى ... [illegible] ... وقيل باختلاطه ... مادة الشهب

... بالارض ... وقد يحدث رياح مختلفة الجهة دفعة فيندفع

الرياح الاجزاء الهوائية فينضغط تلك الاجزاء بينها مرتفعة

يحوق من فيها ومن الابصار ، ما قرب من الافق ... بعضها يحدث

ضوء الشمس الاكبر في الشمس في اجزاء ...

غير متصلة مستنيرة اي واقعة على ... الاستدارة ...

وجد في خلاف جهة الشمس اجزاء المذكورة ...

من كل منها الى الشمس بكان وراء تلك الاجزاء جسم كثيف ما جبل او

سحاب كثير وكانت الشمس قريبة من الافق والعين على امتداد

الى تلك الاجزاء وينعكس شعاع البصر عنها الى الشمس فيرى في كل

تلك الاجزاء ضوء ... المستقل ... ينعكس

شعاع البصر اذا ...

تلك الاجزاء على ... قوس ...

الشمس ... الاجزاء التي ينعكس منها الاشعة

البصرية الى الشمس من الطرف وانما احتيج ...

تلك الاجزاء الرشية جسم كثيف لتصير كالمرآة فان الشفاف

فيه شي اذا كان وراءه شفاف اجزاء ... الشمس قريبة

ان الاجزاء الرشية الكائنة في الجو ... تحلل ...

ادنى صفحة تقسيما عن شعاع الشمس فان علمت

في الجو اجزاء اشياء غير مستديرة الى الوقت فرج بان تلك

اجزاء الرشية المذكورة على غير هيئة الاستدارة علمت

في علم ... بحسن تساوي اوضاع الشعاع والانعكاس عادت

تلك الاجزاء على غير هيئة الاستدارة ثم ينعكس الشعاع من

منها الى البصر كما لا يخفى على من له تخيل صحيح واختلاف الوانها بسبب

ضوء النير والوان الغمام المختلفة وقد يقال ان الناحية العليا منها لما قربت

من الشمس في ناحية المشرق فيرى حمرا ناصعا وما الناحية السفلى

فلما بعدت عنها ... فيرى فيها حمرة الى سواد

الاجوالى وما يتوسط بينهما فان لونه متوسط بين ذينك

... ورد هذا بان الكلام لا يناسب هذين اللونين

... من حمرة والسواد وبان سبب اختلاف ... انما هو

اختلاف اجزائها بالقرب والبعد مطلقا الى النير كان الانتقال من احد

اللونين الى الاخر على سبيل التدريج فلم يكن الالوان مختلفة متباينة

عند الحس قال الشيخ ... اشخاصا واطرافها على النهار

حتى تشاهد ضوء النير الاصغر في اجزاء رشية صغيرة صيقلة متعارية المذكورة

متصلة مستديرة حول النير وبانها اذا وجد بين الناظر والنير الاجزاء

على وضع ينعكس الشعاع البصري من كل منها الى النير ونظر في تلك

الاجزاء فيرى في كل منها ضوء النير دون شكله فكان مجموعها

على هيئة دائرة تامة او ناقصة وهي الهالة وقيل ان على حدوث الهالة

لدلالتها على رطوبة الهواء واذا اتفق ان وجد سحابتان على الصفة

المذكورة احدهما تحت الاخرى حدثت هناك هالة تحت هالة

وتكون التحتانية اعظم لانها اقرب الينا وزعم بعضهم انه راى سبع هالات

معا واعلم ان هالة الشمس وتسمى الطفاوة بعضهم الطفاوة نادرة جدا

لان الشمس تحلل السحب الرقيقة وقد حكى الشيخ في الشفاء انه راى

[illegible] تارة الهالة التامة وتارة الهالة الناقصة على [illegible] قوس قزح

واما الشهب فيشبه ان الدخان اذا بلغ حيز النار وكان [illegible]

متصل بالارض فيشتعل فيه النار فانقلبت الى النارية ولسبب [illegible] رشحة

حتى يرى كالمطفى [illegible] ذكره المحقق في شرح الاشارات انه

يشتعل طرفه الاعلى [illegible] بسبب الاشتعال فيه الى اخره فيرى

فترى الاشتعال جهة اعلى جهته والدخان الى جهة الاخرى [illegible]

فاذا اشتعلت الاجزاء الارضية نارا [illegible] صارت [illegible] انها

لطيفة وليس ذلك بلطيفة وان كان الدخان [illegible] الشيطانيا

[illegible] بجهة غليظة ويكون على صورة [illegible] او ذنب

رمح او حيوان له قرون وحكي ان [illegible] عليه السلام [illegible] كثير

من السماء نارا مضطرمة من جهة القطب الشمالي وبقيت

كلها وكانت الظلمة تغشى العالم من تسع ساعات من النهار الى

الليل حتى لم يكن احد يبصر شيئا وكان ينزل من الجو شبه الشعلة

الحمراء وان اتصل الدخان بالارض يشتعل الشرارة نازلة الى

[illegible] واما الزلازل والعيون فاعلم ان البخار [illegible]

[illegible] الى جهة ويتردد بها اي بالارض فيصيب [illegible]

بخارية [illegible] اكثر [illegible] الارض وجب [illegible]

والعيون منها [illegible] قال ابو البركات في المعتبر ان السبب في

[illegible] الثلوج [illegible] والامطار انما

[illegible] وان [illegible]

[illegible]

... في الارض ... ذلك واحتج بان الطين

في الصيف اشد بردا منه في الشتاء فلو كان سبب ... [illegible]

لوجب ان يكون العيون والقنوات ومياه الآبار في الصيف [illegible]

وفي الشتاء انقص ... ذلك على ما هو

عليه التجربة والحق ان السبب الذي ذكره صاحب المعتبر معتبر

الا انه غير مانع من اعتبار السبب الذي ذكره المصنف

احتجاجه في المنع انما يدل على عدم جواز ان يكون ذلك هو السبب التام

لا على عدم جواز ان يكون ذلك سببا ... اذ اغلظ البخار

لا ينفذ في مجاري الارض او كانت الارض كثيفة عديمة المسام

اجتمع طالبا للخروج ولم يمكنه النفوذ ... [illegible]

من الاحجار وربما قويت المادة على شق الارض

... قد يخرج نار لشدة الحركة المقتضية لاشتعال البخار والدخان ١٥١

المتمرجين على طبقة الارض ... الكبريت ...

الذي اصوله ... [illegible]

فالثاني هو المعدني والاول ... وحركة ...

والقسم الثاني هو النبات والاول هو الحيوان ثم قد يقال المشهور [illegible]

ان المعدني والنبات ليس لهما حس وحركة ارادية وان المعدني [illegible]

تغذية ونمو غايته عدم الوجدان وانه لا يدل على العدم ولهذا

قال شارح [illegible] النبات المركب ان تحقق لو ذا حس وارادة [illegible]

والا فان يكون ذا ثمار فهو النبات والا فهو المعدني وقد [illegible]

يشبه النبات واختيار في الحركة بما يشاهد من ميلانه عن [illegible]

في الصعود واذا كان هناك مانع قبل ان يصل الى ذلك [illegible]

يعوج ثم اذا جاوزه عاد الى تلك الاستقامة وفي شجرة النخل

امارات شاهدة بذلك ويشبه ايضا الاغتذاء المعدني بما ظهر

المرجان من هيئة النبات الاشجار والاوخية المختفية في الارض اذا

كثرت [illegible] واذا لم يكن كثيرة جبلت على ضروب [illegible]

مختلفة في [illegible] وكيف فيكون منها الاجسام المعدنية على [illegible]

على الدخان [illegible] والكبريت والزيبق والرصاص وهو اما

ابيض وهو القلعي واسود وهو الاسرب واذا اطلق الرصاص اريد

به الابيض وغيرها من [illegible] قيل في حد الزيبق والرصاص

من نفوذ المشتد ... اما الرصاص فلانه من الاجسام السبعة التي تتولد

من امتزاج الزيبق والكبريت ولانه لا شفيف فيه ولما الحق

فلانه لا شفيف فيه ايضا ولما تقرر عندهم انه تتولد من ...

فالطلق جزء كبريتي في غاية اللطافة مع لطافة شديدة بحيث لا ...

له سطح الا و ... بخلاف من الاجزاء الكبريتية كالقطرات ...

على تراب مباين مسحوق في غاية السحق بحيث يصير كل قطرة

مغشاة بخلاف ... بعضها وان غلب الدخان تولد الملح والزاج

والكبريت والنوشادر ثم من اختلاط بعض هذه اي الزيبق مع

اي الكبريت تولد الاجسام الارضية اي الاجساد السبعة المتطرقة

وهي التي تقبل الضرب المطرقة بحيث لا يتكسر ولا يتفرق بل يلين و

الى عمقها وتنبسط مثل الذهب والفضة والنحاس والحديد ...

والاسرب والقلعي ... ولها قوة اي صورة نوعية

عديمة الشعور عند الاكثر فبشرط تركيبه ويصدر منها حركات ...

في الاقطار المسماة نموا وافعال مختلفة بالات مختلفة قيل فان ...

بحيث انه واحد لا يصدر عنه افاعيل مختلفة الا بالات مختلفة وفيه نظر

دو فيه نظر لان قولهم الواحد من حيث هو واحد لا يصدر عنه الا واحد

على تقدير صحته يستلزم ان لا يصدر عن ... الا الجهات

المختلفة سواء كانت تلك الجهات الاشياء غيرها ويسمى كمالا ثانية

وهي كمال وهو ما يتم به النوع اما في حد ذاته كهيئة السرير في حد ذاته

الابدا او في صفاته كالبياض فانها كمال الجسم الابيض الاول في صفته

والاول كمال اول والثاني كمال ثان للجسم طبيعي ليس المراد به هنا ما يقابل

الجسم التعليمي بل ما يقابل الجسم الصناعي واحترز به عن مثل الهيئة السريرية

ومنهم من رفع طبيعي على انه صفة الكمال احترازا عن الكمال الصناعي

فان الكمال الاول قد يكون صناعيا يحصل بصنع الانسان كما في السرير

وقد يكون طبيعيا لا مدخل لصنعه فيه آلي يجوز جره على انه صفة جسم

اي جسم مشتمل على الآلة ويجوز رفعه على انه صفة لكمال اي كمال ذو آلة

واحترز به عن الصور البسائط والمعدنيات من جهة ما يتولد فيه

وينقص فقط واحترز به عن النفس الحيوانية والانسانية فانها

غاذية لاجل تقابل الشخص وهي القوة التي تحيل جسما آخر الى مشاكلة

الجسم الذي هي فيه فيلاصق تلك القوة ذلك الجسم بدلا كما

فانها كمال الجنب السرير ... في صفاته

[illegible] الحرارة الغريزية او غيرها و لما هو ة نامية لا الكل
كمال الشخص في النما [illegible] الى تمام بمينه لكنه نراعو مستقيما كالعارضا وعرضا
ومي النمي تريد في الجسم الذي هي فيه زيادة في اقطاره طولا
وعمقا قيل احترز [illegible] الزيادة التي لا يكون في الا
الثلثه لان الزيادة [illegible] في بعض الاقطار [illegible] نقصانا
في بعض اخر وفيه نظر لان زيادة الجسم المغتذي في الاقطار زيادة
ملتفة اليه لا بنفسه واذا كان [illegible] في الزيادة [illegible]
ايضا اذا اضاف الصانع الى الشمعة مقدارا اخر من الشمع جعلت الزيادة
في الاقطار الى ان يبلغ كمال النشو و يخرج به مبدا السمن والورم
اذ ليس غايتهما بلوغ الجسم الى كمال النشو و قيل بما جاز خارج بقوله
على تناسب طبيعي اي نسبة تقتضيها طبيعة المحل وقد يقال ان السمن
والورم خارجان بقوله في اقطاره طولا و عرضا و عمقا اما السمن فلانه
لا يزيد في الطول بل في العرض والعمق واما الورم فلامتناع
[illegible] و تورم العظام عند الاكثرين قول فيه بحث
لان المفهوم من زيادة الجسم في اقطاره الثلثة ان يزيد مجموعه

[illegible] من اجزائه وقد [illegible] مجموعها [illegible]
بعض المحققين بان السمن يدل على الطول ايضا ولنا قوة مولدة
لاجل ابقاء النوع وهي التي تاخذ من الجسم الذي هي فيه جزءا وتجعله
مادة وعدة لمثله لتشخص من نوعه الشبيه بالفعل واعلم ان ههنا
للمشابهة هي عبارة الجعل للدم المستعد للقبول منيا في الانثيين وما بينهما
يعني كل جزء من المني انما يحصل من عضو الانثى في الرحم بعضه
مخصوصا من نحو [illegible] بعضه مستعدا للعظمية والبعض مستعدا
الى غير ذلك وهو المولدة مجموع ما بين القوتين فوجدتهما
وثانيها ما يصور موادا لاعضاء بصورة خاصة بها ويسمى مصورة
وقد ذهب المحقق الطوسي الى ان هذه المصورة عبارة عن قوة
[illegible] وكان المصنف ايضا ذهب الى ذلك فلذا
لم يذكر المصورة اصلا والغاذية كانت الغذاء [illegible] وبعضهم
[illegible] خادم اربع وهي جاذبة وماسكة وهاضمة ودافعة
بالفعل ولا يبعد ان يجعله [illegible] خادمة و[illegible] الطبائع
[illegible] يسمى [illegible] الكامل و[illegible]

العضو فيهما كما قيل في الفرق ان القوة الماسكة فعلها ضد انتهما

من الجاذبة اشيا فضل لما سكة فاذا اجتذبت جاذبة عضو شيئا من الدم

وامسكته ماسكة ذلك العضو فللدم صورة نوعية فاذا استحال شيئا ما

بالعضو فقد بطلت تلك الصورة وحدثت صورة اخرى فيكون

ذلك الا بالصورة العضوية وفعلها الصورة الدموية وهذا الكون

البتة انما يحصل ان لو حدث هناك مزاج لطيف للاجزاء حتى تستعد

المادة للصورة الدموية في الانتقاض بما غيرها ... للصورة

العضوية في الاستحالة ولا يزال الا ولم ينقص ... الى

ان ينتهي المادة الى حيث بطل عنها الصورة الاولى وهي الدموية

الاخرى وهي العضوية ... على الى ... على الذي 95

فالماسكة الاولى هي فعل القوة ... والثانية هي فعل القوة

الغاذية ... لم لا يجوز حصولها بالمغيرة ... فانه

... الحالات ... عن كل واحدة منهما قوة

في حدة لصارت القوى ... المذكورة ... الغاذية والمغيرة

لتغيرها ... مراتب الهضوم ... فقط وبعضها

تغير في الصورة النوعية ايضا فلما جاز ان يكون من الطف التغير

بقوة واحدة هي النامية فليجز ان يكون التغير الى الصورة النوعية

اليتيه بسبب القوة بعينها فيكون هي مبطلة للصورة الدموية

الصورة والنامية تقف عن الفعل لا حين كمال النشو ويبقى الغاذية

وتفعل الى ان يعجز فيعرض الموت وقيل هذا دليل على التغاير بين

القوتين ويحتمل ان يكون هناك قوة واحدة تختلف احوالها بالقوة و الضعف

فتحصل [illegible] من الغذاء ما يزيد على قدر المتحلل ويحصل ذلك في سن النمو

اعني الى قريب من الثلثين ثم تتطرق اليها شيء من الضعف فتحصل

ما يساويه وذلك في سن الوقوف اعني الى قريب من الاربعين

ثم تتزايد ضعفها فلا يقوى على تحصيل ما يساوي المتحلل وذلك في

سن الانحطاط الخفي الذي هو الكهولة اعني الى قريب من الستين ثم

[illegible] الى اخر العمر

[illegible] بالنفس [illegible] الى ان

[illegible]

[illegible]

التعريف [illegible] للنفس لانها مبدأ الافعال النباتية ايضا وان اريد الا

من حيث انها مطلقا فينتقض التعريف على النفس الناطقة فانها ليست

من حيث تفعل الافعال النباتية ويدرك بها الجزئيات [illegible]

فقط العلم الا ان يقال انه ذهب الى ما زعم بعضهم من ان [illegible]

على صورة معدنية لحفظ التركيب وعلى نفس نباتية للتغذية والتنمية

والتوليد وعلى نفس حيوانية للاحساس والحركة الارادية ولا يرد

على تعريف النفس النباتية ايضا وان صدر عنها اثر العنصر [illegible]

وهو حفظ التركيب لكنها ليست الية من جهة [illegible] ما يحصل

الاثار قوة مدركة ومحركة [illegible] المدركة فهي اما في الظاهر او في الباطن

فهي [illegible] الظاهر [illegible] الحس [illegible]

[illegible] في [illegible]

[illegible]

لا يعلم قوة [illegible]

المفروشة في [illegible]

الهوا [illegible]

تموج متقاوم للمقروع للقارع والمقلوع للقالع الى ثلث

ودربا القوة المودعة فيها وذلك اذا كان الهواء

بوصول الهواء الحامل للصوت الى السامعة ان هواء ... متموج

ويتكيف بالصوت ويصل اليها بل ان ما يجاور ذلك الهواء المتكيف

بالصوت يتموج ويتكيف بالصوت ايضا وهكذا الى ان يتموج ويتكيف

الهواء الراكد في الصماخ فيدركه السامعة والمبصرة وهي قوة في ملتقى

نابتتين من مقدم الدماغ مجوفتين يتقاربان حتى يتلاقيا ويتقاطعا تقاطعا صليبيا

فيصير تجويفهما واحدا ثم يتباعدان الى العينين فذلك التجويف الذي

هو في الملتقى اودع فيه القوة الباصرة ويسمى النور المجمع ومذاهب

الحكماء في الابصار ثلثة الاول مذهب الرياضيين وهو ان الابصار بخروج

الشعاع من العين على هيئة مخروط راسه عند مركز البصر وقاعدته

عند سطح المبصر ثم انهم اختلفوا فيما بينهم فذهب جماعة الى ان ذلك المخروط

مصمت وذهب جماعة اخرى الى انه مركب من خطوط شعاعية مستقيمة

اطرافها التي تلي البصر مجتمعة عند مركزه ثم تمتد متفرقة الى المبصر فما انطبق

عليه من المبصر اطراف تلك الخطوط ادركه البصر وما يقع بين اطراف

لكن خطوطا ... ولذلك يخفى في البصر المسامات التي في غاية الدقة في سطوح المبصرات وذهب جماعة ثالثة الى ان الخارج من العين خط واحد مستقيم فاذا انتهى الى المبصر تحرك على سطحه في جهتي طوله وعرضه حركة في غاية السرعة وتخيل بحركته مخروطه الثاني مذهب الطبيعيين وهو ان الابصار بالانطباع وهو المختار عند ارسطو واتباعه كالشيخ الرئيس وغيره قالوا ان مقابلة المبصر للباصرة يوجب استعدادا لفيضان صورته على الجليدية ولا يكفي في الابصار الانطباع في الجليدية والا لرؤي شيء واحد شيئين لانطباع صورته في جليديتي العينين بل لا بد من تأدي الصورة الى ملتقى العصبتين المجوفتين ومنه الى الحس المشترك ولم يريدوا بتأدي الصورة الى ملتقى العصبتين المجوفتين ومنه الى الحس المشترك انتقال العرض الذي هو الصورة بل ارادوا ان انطباعها في الجليدية معد لفيضان الصورة على الملتقى وفيضانها عليه معد لفيضانها على الحس المشترك والثالث مذهب طائفة من الحكماء وهو ان الابصار ليس بالانطباع ولا بخروج الشعاع بل بان الهواء المشف الذي بين البصر والمبصر يتكيف بكيفية الشعاع الذي في

في البصر بصيرة لها ابصار والشم وهو قوة في زائدتي مقدم
الدماغ الشبيهتين بحلمتي الثدي والجمهور على ان الهواء المتوسط بين
الشامة وذي الرائحة يتكيف بالرائحة اقرب فاقرب الى ان
يصل الى مجاور الشامة فتدركها وقال بعضهم بسبب تبخر وتفصل اجزاء
من ذي الرائحة تخالط الاجزاء الهوائية فتصل الى الشامة وقيل
يحصل ذو الرائحة في الشامة من غير استحالة في الهواء وتبخر وانفصال
والذوق وهو قوة في العصب المفروش على جرم اللسان تدرك
بتوسط الرطوبة اللعابية بان يخالطها اجزاء لطيفة من ذي الطعم ثم تغوص
هذه الرطوبة بها في جرم اللسان الى الذائقة فالمحسوس حينئذ هو
الطعم ويكون الرطوبة واسطة لتسهيل وصول الجوهر الى الحاسة في
الذائقة او بان يتكيف نفس الرطوبة بالطعم بسبب المجاورة فتغوص
فيكون المحسوس كيفيتها واللمس وهو قوة في العصب المخالط لاكثر البدن
تدرك بسبب ... لها قوة واحدة وقال كثير من المحققين منهم الشيخ انها
اربعة الحاكمة بين الحرارة والبرودة والحاكمة بين اليبوسة والرطوبة وبين الخشونة
والملاسة وبين اللين والصلابة ومنهم من زاد الحاكمة بين الثقل والخفة

واما التي في الباطن فهي ايضا خمس لا يستقيم الحس المشترك والخيال

والوهم والحافظة والمتصرفة وجميعها من المعقة مع ان المدركة

منها هي الحس المشترك والسمى توهم فقط لان الباقي معينين على الادراك و

اما الحس المشترك ويسمى باليونانية بنطاسيا اي لوح النفس فهو قوة مرتبة

في مقدم التجويف الاول من التجاويف الثلثة التي في الدماغ يقبل جميع

الصور المنطبعة في الحواس الظاهرة فهو الجاسوس لها ولذا سمي حسا

مشتركا وهي غير الباصرة لانا نشاهد القطرة النازلة خطا مستقيما والنقطة

الدايرة بسرعة خطا مستديرا وليس تشاهدهما اي الخط المستقيم والمستدير

في البصر اذ البصر لا يرتسم فيه الا المقابل وهو القطرة والنقطة فاذن

مشاهدتهما انما يكون في قوة اخرى غير البصر يرتسم فيها صورة القطرة

والنقطة وتبقى قليلا على وجه يتصل الارتسامات البصرية المتتالية بعضها

ببعض فيشاهد خط واحد واعترض عليه بانه يجوز ان يكون الخط

في الباصرة بان يرتسم المقابل الثاني قبل ان يزول الرسم الاول

869 بقوة الارتسام الاول وسرعة تعقب الثاني فيكون ان ... واما الخيال

فهو قوة مرتبة في موخر التجويف الاول من الدماغ عند الجمهور قال ...

وحقق في شرح الاشارات بان الروح المحسوسات في مقدم

آخر فيه الحس المشترك والخيال الا ان ما في مقدمه ذلك البطن

اخص والذي في مؤخره هو الخيال اخص تحفظ جميع صور المحسوسات و

بعد الغيبوبة وهي خزانة الحس المشترك فانا اذا شاهدنا صورة

ثم ذهلنا عنها زمانا ثم شاهدناها مرة اخرى نحكم عليها بانها هي التي

قبل ذلك فلو لم تكن تلك الصورة محفوظة فيما بين زمان الذهول لما صح

منا الحكم بانها هي التي شاهدناها قبل ذلك قيل هذه الملازمة ممنوعة لجواز ان

يكون انحفاظها في بعض الاشياء الغايبة عنا ويكون الاختلاف بين

حالتي الذهول والنسيان بكله الاتصال بها وعدمها واعترض عليه بان العايب

مبني ان ... انما يكون جوهرا مفارقا او قوة جسمانية والاول

باطل لان المفارق لا يرتسم فيه الصور الجزئية المكتنفة بالعوارض المادية

والثاني لانه لو امكن ان يدرك شيئا بالقوة الجسمانية الغايبة بالاتصال

لامكن ان يبصر شخص ويسمع بباصرة الغير وسامعته وبطلان ذلك

على احد واقول فيه بحث لانه لا يلزم من كون الغايبة التي

قوة جسمانية امكان ان ندرك شيئا بالقوة الجسمانية الغايبة عنا

محسوسة لا يمكن ان تحفظه شخص ويسمى بمصورة الخيال وسائر
محسوسات ممكن ان ... منطبعا لا يستمر في قوة جسمانية غايته عنايا لا
كالقوى الحالة في الاجرام السماوية وهذا يعرف بطلان وقد قيل
الذي يدل على وجود هذه القوة ان القبول غير الحفظ ولهذا يوجد احدهما
دون الاخر كما في الماء فانه يقبل ولا يحفظ والقوة الواحدة لا يصدر عنها
الا فعل واحد فيستحيل ان يكون القوة الواحدة قابلة وحافظة معا فالقابلة
وهي الحس المشترك غير حافظة وهي الخيال وفيه نظر لان الحفظ مسبوق
بالقبول ومشروط به ضرورة فقد اجتمعا في قوة واحدة تسمونها الخيال بل
على ان القبول والادراك من قبيل الانفعال دون الفعل فاجتماع الحفظ والقبول
في شيء واحد لا يقدح في قولهم الواحد لا يصدر عنه الا الواحد واما الوهم
فهو قوة مرتبة في الدماغ كله لكن الاخص بها هو اخر التجويف الاوسط من
الدماغ تدرك المعاني الجزئية التي لا تدرك بالحواس الظاهرة الموجودة
في المحسوسات كالقوة الحاكمة في الشاة بان الذيب مهروب عنه و
معطوف عليه واما الحافظة فهي قوة مرتبة في اول التجويف الاخير من الدماغ
يحفظ ما يدركه القوة الوهمية من المعاني الجزئية الغير المحسوسة الموجودة

من القبول والحفظ

الموجودة في المحسوسات ومن خزانة القوة [illegible] وما [illegible]

قوة مرتبة في مقدم البطن الثاني [illegible] وسط من الدماغ

في الخيال ومن شأنها التركيب [illegible] تركيب بعض ما في

الحافظة من الصور والمعاني مع بعض وتفصيله عنه وهذه القوة

إذا استعملها العقل في مدركاتها بتصرف بعضها مع بعض أو فصله

سميت مفكرة وإذا استعملها الوهم في المحسوسات مطلقا

متخيلة فإن قيل كيف يستعملها الوهم في الصور المحسوسة مع أنه ليس

لها أجيب بأن القوى الباطنة كمرايا متقابلة ينعكس إلى كل

ما ارتسم في الأخرى والوهم سلطان في الحكم القوى فلها

تصرف في مدركاتها [illegible] على مدركات القوة وقد يتنازعا

[illegible] عليها بخلاف [illegible] وأما القوة المدركة فينقسم إلى ما هو

[illegible] عنه فيسمى حسية [illegible] في أعيان صورة

[illegible] و [illegible] على

[illegible]

[illegible]

حصول اللذة ويسمى قوة شهوانية لان جهة الباعث الشوق الى

تحصيل الملائم ويسمى شهوية وان حملت الباعثة الفاعلة على تحريك

تدفع به الشي المتخيل سواء كانت في نفس الامر ضارة او مفسدة طلبا للغلبة

يسمى قوة غضبية اذ باعثها تحمل على الشوق الى دفع المنافر ويسمى غضبا

واما الفاعلية فهي التي تعد العضلات بتشنجها وارخائها وبسطها وتشنجها و

على التحريكية ويسمى ... وهي مختصة بالنفس الناطقة متى كان اول

بجسم طبيعي آلي من جهة ما يدرك الامور الكلية والحركات المجردة

يفعل الافعال الفكرية والبصيرية فلها باعتبار ما يخصها من الافعال

قوة عاقلة يتعلق بها التصورات والتصديقات اي الامور الكلية

البصيرية يسمى كما العقل النظري والقوة النظرية

وقوة عاملة يحرك بدن الانسان الى الافعال الجزئية ...

او بالحس على مقتضى آراء والعقل ... يخصها تسمى العقل العملي

وتسمى تلك القوة العقل النظري والقوة العاملة العقل العملي ...

... مراتب اربع ... الاول

التي تكون ... بالاطلاقية خالية عن ... العلم ...

المحصور في عقلها وهي في هذه المرتبة العقل الهيولاني وان كانت
المحسن في هذه المرتبة وكذا الحال في ساير المراتب والمرتبة الثانية
يحصل لها المعقولات البديهية بسبب احساس الجزئيات وتنبهها
لما بينها من المشاركات والمباينات فان النفس اذا احست
بالجزئيات كثيرة وارتسمت صورها في الاتها الجسمانية ولاحظت نسبة
بعضها الى البعض استعدت لان يفيض عليها من المبدا صور
كلية واحكام فيما بينها بالضرورة وبهذا الاستعداد قويا لان
ينتقل من البديهيات الى النظريات بالفكر او الحدس وتسمى العقل
بالملكة قيل لما حصل لها من ملكة الانتقال الى النظريات وفيه نظر
ليس في هذه المرتبة الاستعداد الانتقال والمراد بالملكة ... الى
الحال اي الكيفية الراسخة لان استعداد الانتقال الى النظريات راسخ
في هذه المرتبة وما يقابل العدم كانه قد حصل للنفس فيها وجود الانتقال
لانها بنا على قربه كما سمي العقل بالفعل عقلا بالفعل مع كونه بالقوة
لان قوته قريبة من الفعل جدا والمرتبة الثالثة ان يحصل لها المعقولات
النظرية لكن لا تطالعها بالفعل بل صارت مخزونة عندها بحيث

١٨١

تستنبط حتى شاهدت بلا حاجة الى كسب جديد وذلك لما يحصل

لاجل تلك النظريات الحاصلة مرة بعد اخرى حتى يحصل لها ملكة يقتدر

بها على ذلك الاستحضار وهي العقل بالفعل وقال صاحب المحاكمات

عندي انه لا اعتبار لملكة الاستحضار في العقل بالفعل بل القدرة على احضارها

كافية فيه فاذا احضرت المعقولات و طولعت معنا فهي هاونه على

فهذه المرتبة لو لم يكن عقلا بالفعل لم ينحصر مراتب القوة النظرية في الاربعة

الاربعة فلا بد من الاقتصار على الاقتدار على الاستحضار والمرتبة

ان تطالع معقولاتها المكتسبة وهي العقل المطلق اعتبر بالتشبيه

بالقياس الى كل معقول بانفراده ولا شبهة في وقوعها في هذه النشأة

وقد يعتبر بالقياس الى جميع المعقولات معا والظاهر انها

انما يكون في دار القرار ومنهم من جوزها في هذه النشأة لنفوس كاملة

لا يشغلها شان عن شان فانهم مع كونهم في جلابيب من ابدانهم قد

انخرطوا في سلك المجردات التي تشاهد معقولاتها دائما واعلم

العقل بالفعل متاخر في الحدوث عما سماه المصنف عقلا مطلقا

لان المدرك ما لم يشاهد مرات كثيرة لا يصير ملكة يقتدر بها على استحضاره

فهو متقدم عليه في

البقاء لان مشاهده تزول بسرعة و يتوقف ... الا ...

الى مشاهدته فمنهم من نظر الى الاخرى ... مرتبة

من نظر الى التقدم في البقاء فجعله مرتبة ثالثه و يسمى معقولاتها عقلا

و لا يخفى على من احاط بكتب القوم ان ما ذكره خلاف اصطلاح القوم فانهم

لا يطلقون العقل المستفاد الا على النفس في المرتبة الرابعة او نفس

المرتبة ثم العقل بالملكة ان كان في الغاية بان يكون حصول كل نظري

بالحدس من غير حاجة الى الفكر يسمى قوة قدسية و اعلم ان القوة

العاقلة اراد بها النفس الناطقة فانها كما يطلق على مبدء التعقل

للنفس يطلق على نفسها ايضا مجردة عن المادة ... لانها لو كانت مادية

لكانت ذات وضع فاما ان لا ينقسم او ينقسم لا سبيل الى الاول

لان كل ما له وضع من الجواهر فهو منقسم على ما مر في نفي الجزء و لا سبيل

الى الثاني لان معقولاتها ان كانت بسيطة تلزم انقسامها ان اراد

بالبسيط ما لا جزء له اصلا بالفعل و القوة فلا نسلم قوله كل مركب انما

يتركب من البسائط و ان اراد به ما لا جزء له بالفعل فاللازم هو الانقسام

بالقوة غير ... لان ... منهما ... في الجزء

كانت

[illegible] و ان الحيوان مركبا منها فيما نحن فيه بعينه و [illegible] ان

مركبة وكل مركب فانه يتركب من البسائط بالضرورة فامتناع تركب الشيء

اجزاء غير متناهية فيلزم انقسام تلك البسائط ضعفا وهو الى [illegible] ايضا

التعقل اي تعقل النفس المجردة ليس بآلة جسدانية والا لعرض لها

الكلال لضعف البدن كما يعرض لمبادي الاحساسات والحركات وليس

كذلك لان الشيوخ بعد الاربعين يأخذون في النقصان مع ان القوة العاقلة

اي ما به تعقل النفس شابة لم يشرع في الكمال [illegible] الجوارح الظاهرة في اخر و

سن الشيخوخة فليس يضعف القوة العاقلة بل لا يستغرق في تدبير

البدن المشترفة كما انها لا تكل و ذلك لان ضعف [illegible] تعوق

عن تعقلها وقد يقال كما ان ضعف القوة العاقلة لضعف البدن

و ان ما يرى من تزيدها في التعقل بسبب اجتماع علوم كثيرة تعين النفس

بسبب التمرن والاعتياد فان الممتنعين على فعل مثل المشايخ يقتدرون

على ما لا يقدر عليه الشبان الاقوياء وفي آخر سن الشيخوخة لما

لضعف على البدن وكذلك على القوة العاقلة بحيث لا يفي التمرن

الاعتياد واثر تعقده به فيعرض الكلال وايضا [illegible] المزاج

اى حصل فى المادة من الهيولى او فى القوة العاقلة من معانيها الا فرضية وذلك
القوة العاقلة ونقول ايضا ان النفوس الناطقة حادثة مع حدوث
البدن كما ذهب اليه ارسطو خلافا لافلاطون فانه قايل بقدمها
لانها لو كانت موجودة قبل البدن وهى متعددة فالاختلاف
بينها اما ان يكون بالماهية او لوازمها او بعوارضها المفارقة
لا يكون بالماهية ولوازمها لانها مشتركة استدلوا على اشتراكها
فى الماهية بشمول حد واحد لها وفيه نظر لانا نسلم ان ما عرفوا النفس
حد لها وان سلم فلا يكون حد النفس المشترك بين النفوس
بالحقيقة وما به الاشتراك غير ما به الامتياز ولا جايز ان يكون
اليها بعوارض لان العوارض انما تلحق الشى بسبب القوابل فى العوارض المفارقة
للشى لا تفيض من المبدا الفياض عليه الا بقابل فى ذلك الشى والاستعداد
استعدادية لان الماهية استحق العوارض لذاتها والا لكان
لها والقابل للنفس وعوارضها انما هو البدن فمتى لم يكن الابدان
موجودة لم تكن النفس موجودة على التعدد والانحصار فيها
ووحدها مع لا بد من ضرورة بدنية مبنية على بطلان التناسخ

... بجوز اختلافهما قبل الا بدان المتعلقة بها بالعوارض المفارقة
لا بدان اخرى سابقة الى النهاية والله اعلم بالصواب

اي في مباحث الكلمة الالهية بالمعنى الاعم وهو مرتب على
... ان لان مالا يفتقر الى المادة اما ان يكون مما رفته للمادة هو الامور العامة
... لا والثاني اما واجب او ممكن الفن الاول في تقاسيم الوجود قيل
اراد بها الامور العامة لكونها امورا تنقسم الهيئة اليها بحث الوجود
والمراد بالامور العامة مالا يختص بقسم من اقسام الموجود التي
... والجوهر والعرض وقيل هي ما يشتمل جميع الموجودات
... وقيل هي الشاملة لجميع الموجودات على الاطلاق او على
... ان يكون هو مع ما يقابله شاملا لها ولما كان هذا التعريف
لجميع الموجودات بل بعضهم قيدا آخر وهو ان تعلق بكل واحد من
غرض علمي وهو مرتب على فصول الفصل الاول في الكلي والجزئي
الكلي فليس واحدا بالعدد ومشتركا ... في الخارج ...
الشيء الواحد بعينه ... واحد
... كونه اسود وابيض معا ومنهم من زعم ان ...

انما يحتاج الى البحث الماهية المشخصة دون الماهيات الواحدة النوعية
او الجنسية وقال الطبيعة الانسانية مثلا موجودة في الخارج ومشتركة
بين افرادها وهي في كل فرد منها معروضة لتشخص معين وليس المشترك
بين تلك الافراد مجموع المعروض والعارض معا ليلزم اشتراك
شخص واحد بعينه بين كثيرين بل المشترك هو المعروض وحده
لاستحالته ويرد عليه بان كل موجود في الخارج فهو بحيث اذا
نظر اليه في نفسه مع قطع النظر عن غيره متعينا في ذاته غير قابل للاشتراك
فيه بين متعدد فلو كانت الطبيعة الانسانية موجودة في الخارج لكانت
مع قطع النظر عما يعرضها في الخارج متعينة في ذاتها غير قابلة للاشتراك
فيها فلا يتصور كونها موجودة في الخارج ومشتركة بين افرادها بل
معنى معقول في النفس مطابق لكل واحد من جزئياته في الخارج على
معنى انه اي النفس لو وجد في اي شخص من الاشخاص الخارجية
لكان فرد ذلك الشخص بعينه من غير تفاوت اصلا يعني لو وجد مشخصا
بتشخص زيد كان عين زيد ولو وجد مشخصا بتشخص عمرو لكان
عينه وهكذا الحال بالنسبة الى سائر افراده وهذا انما يتاتى على

لان الحاصل في النفس هو ماهية الاشياء واما من قال الحاصل
فيحصل فيها فهو متصور بان اشباحها المناسبة لها بالحقائق [illegible] عنده
هو الماهيات المعلومة بها والمخزونة فانما تعين متشخصا [illegible] الى
على الطبيعة الكلية كالوضع والاين ونحوهما [illegible] هذا الحكم غير
صحيح على اطلاقه اذ الجزئي قد يتعين بنفسه كالواجب تعالى وقد
الطبيعة الكلية ح يكون منحصرة فيه وعد نقل صاحب المحو
بعض الفضلاء انا لا نعقل العوارض المشخصة فانها ان كانت عقلية
لم تشخص شيئا خارجيا وان كانت خارجية فهي حاصلة في الخارج
ومن البين عند العقل ان التشخص العرض الخارجي بالوجود وهو
[illegible] الوجود المعروض والتشخص فكيف يحتاج في تشخصه الى العرض
7 بل الحق ان المشخص هو المبدا الفاعل فان المتشخص الجنس لا
الهوية ربما يكون هذه الهوية لذاتها وهو واجب الوجود وربما
يكون هذه الهوية لغيرها وذلك الغير هو الذي يحصل هذه الهوية
[illegible] المشخص لانه الان كل [illegible] بنفسه [illegible] غير مانع
الشركة بين كثيرين ان يقال لكل واحد منها انه المتشخص من حيث هو هو

موضوعا لها من الشكوك كثيرة فالتشخص على الطبيعة
اولا [illegible] المتشخص [illegible] التقرب ويمكن ان
يختلف فيه ويقال الواحد للمتشخص فيما يتوقع التشخص باعتبار انه
يجعل الشخص شخصا [illegible] على الفصل باعتبار انه يجعل النوع
نوعا ويكون ان يجمع المتشخصين باعتبار انه يجمع [illegible]
لو جعلتم الكثير بالواحد فيقال على ما لا ينقسم من الجهة التي يقال انه
واحد المناسب ان يقال لما لا ينقسم من حيث انه لا ينقسم وهو قد
لا يكون واحدا بالشخص ولا معنى له الا ان امورا متكثرة لها جهة واحدة
فهي اما مقومة لتلك الامور او عارضة لها اي خارجة عنها محمولة
عليها او لا مقومة ولا عارضة والاول قد يكون الجنس كما في الانسان
والفرس المتحدين بالحيوان وقد يكون الفصل او النوع كزيد
وعمرو المتحدين بالناطق او الانسان والثاني قد يكون المحمول ان
كانت جهة الوحدة محمولا بالطبع على تلك الامور كالقطن والثلج
المحمول عليهما الابيض وقد يكون الموضوع ان كانت الجهة الواحدة
موضوعا بالطبع لها كالكاتب والضاحك المحمولين على الانسان

العارض لهما ووحدتهما وامكان حملها عليهما والثالث كنسبة النفس
الى البدن ونسبة المدبر الى المدينة فان للنفس تعلقا خاصا
بالبدن بحسبه تتمكن من تدبيره والتصرف فيه دون غيره من
الابدان وكذا الملك تعلق خاص بمدينة بحسب ذلك تدبير
ويتصرف فيها دون غيرها من المدن ثم ان التعلقين مشتركان
مشتملان في التدبير الذي ليس مقومهما ولا عارضا حقيقيا لهما
بل عارض للنفس والملك وقد يكون واحدا بالعدد اي
بالشخص كزيد وهو قد يكون غير حقيقي اي قابلا للقسمة و
قد يكون بالاتصال وهو الذي ينقسم بالقوة الى اجزاء متشابهة
في الحقيقة كالماء وقد يقال الواحد بالاتصال للمقدارين
[illegible] مشترك بينهما كالخطين المحيطين بزاوية وقد يقال للشيئين
لجسمين [illegible] من حركة كل منهما بحركة الاخر وقد يكون بالتركيب
الذي لا كثرة بالفعل كالبيت وقد يكون حقيقيا وهو الذي
لا ينقسم اصلا كالنقطة والمفارق واما الكثير فيقابل الواحد
اي ما ينقسم من حيث انه ينقسم فلكل من اقسام الواحد مقابل من [illegible]

اقسامه الاكثر فوائد ان يعدان تصور المتعلم عند البحث عن الشيء فيحصل

69

حيرة واشتباه في ماهيته فاذا اورد بدايه في بيان حقيقه التقابل

واقسامه دفع ذلك الاشتباه اقول الاقرب ان تعلل المناسبة

المصنف ان الكبرى من فوائد ان يعدان يحصل للمتعلم حيرة في

ان مفهوم التقابل ماذا افاده وبعد الهدايه لتحقيقه وتو [illegible]

ميل الى بعض الضدان فان المتقابل مما يعتبر في الاعراض

وكانه ذهل من ان المصنف قد اعتبر والتضاد في

بعضا قد يتقابلان وهما اللذان لا يجتمعان الى

في شيء واحد اراد به الموضوع او المحل على الخلاف

في تضاد الصور النوعيه وحصول [illegible] في

في تعريف المتقابلين بالجمع والملكة ان المراد هو الا دن جو

ان يكون ذلك [illegible] الى ذيتك المتقابلين المعتبران الا

بالنسبه اليه متحد واحد فيكون قبل الادخال المتضايفين كالابوه

كالابوه والبنوه [illegible] المتضايفين [illegible] و [illegible]

البنوه المذا [illegible] المتضايفين الا ان يحصل احدهما الى

بالقياس الى الاخرى واجيب عنه بان مطلق الابوة والبنوة متضايفان
مع جواز اجتماعهما فى ذات واحدة من جهتين ضرورة وجود
المطلق فى ضمن المقيد والاحتراز انما هو عن نحو دج المطلقين المقيدين
حتى يتوجه ما ذكر واقسامه اربعة فانهما اما وجوديان او
وعلى الاول اما ان يكون يعقل كل منهما بالقياس الى الاخر فهما
متضايفان والا فهما المتضادان وعلى الثانى يكون احدهما وجوديا
والاخر عدميا فاما ان يعتبر فى العدمى محل قابل للوجودى فهما العدم
والملكة او لا فهما السلب والايجاب لو وعليه انما ولا يجوز ان يكونا
عدميين كالعمى واللاعمى فهو عدمى تجاب بان العدم المطلق لا يقابل الخصوصية
منعت عن الاجتماع معه والعدم المضاف لا يقابل العدم
ما فى الاجتماع فى كل موجود متغاير لما ضيف اليه العدمان
وفيه نظر لجواز ان يكون احد العدميين مضافا الى الاخر كالعمى وعدم
العمى وايضا يجوز ان يكون من المفهومين اللذين اضيف اليهما العدمان
واجبا كعدم القيام بالنفس وعدم القيام بالغير على تقدير
يجوز ان لا يصدق العدمان على شىء لعدم خلو محل منهما من شائبة

73

الا ان يكون احدهما عدم قابلية الاخر فانهما متنافيان وجوديان
تنافي الا باعتبار اللازم من ذلك الحمل لوجود ... بحسب
المجموعة الدالة ... احدا في العدم والملكة والثاني
والايجاب والسلب ... ان يكون العدم عند الوجودي احدهما
يجتمعان ان يشتمل على ما الوجود او لانها بحسب الوجه الحصر
تقابل الوجوديين ع المراد بالوجودي هنا ما لا يكون السلب جزءا من
مفهومه وهو اعم من ان موجود وغير المتضايفين كالسواد والبياض
وقد يشترط في الضدين ان يكون بينهما غاية الخلاف والبعد
فيسميان حقيقيين وثانيهما المتضايفان وهما موجودان بل وجوديان
تعقل كل واحد منهما بالنسبة الى الاخر كالابوة والبنوة وثالثها
المتقابلان بالعدم والملكة وهما امران يكون احدهما وجوديا والاخر
عدميا اي عدم ذلك الوجود ولكن لا مطلقا بل يعتبر فيهما موضوع
قابل لذلك الموجود بل الوجودي كالبصر والعمى والعلم والجهل
فان اعتبر قابليته بحسب شخصه في وقت اتصافه بالامر العدمي فهو
العدم والملكة المشهوران كالكوسج فانها عدم اللحية عما من

في ذلك الوقت ان يكون ملتحيا فان الصبي لا يقال له كوسج
وان اعتبر قبوله بحسبهم من ذلك بان لا تقيد بذلك الوقت كعدم
اللحية عن الطفل [illegible] كالعمى الاكمه [illegible]
كالعمى للعقرب اما البعيد كعدم [illegible] جبل [illegible]
الجسم الذي فوق المحدد فانه قابل للحركة لا [illegible] العدم والملكة [illegible]
ورابعها المتقابلان بالسلب والايجاب كالفرسية واللافرسية
في العقل لا في الوجود العيني اي متقابلان عقليان [illegible] على
التي هي عقلية ايضا ولا وجود لها في الخارج اصلا وقال الشيخ في
الشفاء وان المتقابلين بالايجاب والسلب ان لم يحتملا الصدق
والكذب فبسيطة كالفرسية واللافرسية وان تركبت كقولنا زيد فرس
زيد ليس بفرس [illegible] بين المتقابلين على موضوع واحد في
زمان واحد محال [illegible] بين التقابل الايجاب والسلب
الايجاب وجود [illegible] سواء كان [illegible] موجود في نفسه
لغيره [illegible] السلب [illegible] سواء كان المحمول [illegible] وجوده في
او لا وجود [illegible] المتقدم [illegible] على خمسة اشياء

بحيث ما احدهما المتقدم بالزمان [illegible] الثاني المتقدم بالطبع

الذي لا يمكن ان يوجد الشيء الا وهو موجود معه او قد

ليحصل العلة [illegible] يمكن ان يوجد وليس الاخر معه المتاخر وجوده

قيل ينبغي ان يزاد في تفسيره قيد كونه غير مؤثر في المتاخر ليخرج

عنه المتقدم بالعلية اقول فيه نظر لانه ان اريد غير المؤثر المستجمع

الكامل لشرائط التاثير فلا حاجة اليه لان العلة لا يمكن ان يوجد و

ليس الاخر موجودا معه وان اريد كونه غير مؤثر في الجملة فيخرج

الفاعل الغير المستقل متقدم بالطبع على المعلول عندهم فاذا

قيد به لم يكن التعريف جامعا كتقدم الواحد على الاثنين والثالث

بالشرف كتقدم محمد مصطفى صلى الله عليه وسلم على موسى عليه السلام

والرابع المتقدم بالرتبة وهو ما كان اقرب من مبدا محدد

كالصف في المسجد منسوبة الى المحراب وكترتب الاجناس والانواع

الاضافية على سبيل التصاعد والتنازل والخامس المتقدم بالعلية

وهو الفاعل المستقل بالتاثير اي المستجمع لشرائط التاثير عند المتكلم

وعند صاحب الحكمات انه الفاعل مطلقا سواء كان مستقلا

[illegible] ان المتقدم بالعلية والمتقدم بالطبع مشتركان
في [illegible] ويسمى المتقدم بالذات وهو تقدم المحتاج اليه على المحتاج
وربما يقال للمعنى المشترك التقدم بالطبع [illegible] المتقدم بالعلية باسم
المتقدم بالذات والشيخ استعملها في [illegible]
كذلك كتقدم حركة اليد على حركة القلم وان كانتا معا في الزمان فان
العقل يحكم بانه تحركت اليد فتحرك القلم لا بالعكس ووجه الحصر في اقسام
الخمسة [illegible] ان المتقدم ان احتاج اليه المتأخر
فان كان مستقلا في وجوده فالمتقدم بالعلية والا فبالطبع وان لم يكن
محتاجا اليه فان لم يمكن اجتماعهما في الوجود فالمتقدم بالزمان و
ان امكن فان اعتبر فيهما ترتب فالمتقدم بالرتبة والا فبالشرف
والمتأخر فيقال على ما يقابل المتقدم فيعد واقسامه بحسب اقسام
المتقدم القديم بالذات وهو الذي لا يكون وجوده
من غيره وهو منحصر في الحق تعالى والقديم بالزمان هو الذي
لا اول لزمانه كالفلك والمحدث بالذات هو ما يكون وجوده
من غيره كالممكنات والمحدث بالزمان الذي لزمانه ابتداء

قال وقد كان وقت لم يكن فيه موجودا لعرضى [illegible]

وقت صار فيه موجودا كالمركبات العنصرية والمحدثات

[illegible] بالزمان وهو اعم من وجه من المحدث الذاتي

وهو لم يتخلف من المحدث بالزمان الباقي مباينة وكل حادث

زماني فهو مسبوق بمادة بمعنى انه لا يكون موجودا بنفسه الحادث ان كان

عرضا وجسما ان كان جوهرا او متعلقا ان كان نفسا ومدة والثاني

ظاهر من تصور مفهومه والاول لان كان وجوده سابقا على وجوده

والا لما كان ممكنا قبله بل ممتنعا لذاته لامتناع كون العدم وصفا

لذاته ثم صار ممكنا في وقت وجوده فيلزم انقلاب

الذاتي الى الامكان الذاتي وبطلان ذلك الانقلاب ضروري

اي موجود اذ لا فرق بين قولنا امكانه منتف وبين قولنا

له فلو كان الامكان عدميا لم يكن الممكن ممكنا [illegible] وفيه نظر

جاز في الامتناع العدمي بان يقال لو كان عدميا لم يكن الممتنع

ولا الممتنع [illegible] وجود اذ لا فرق بين قولنا امتناعه لا [illegible]

وعدمه [illegible] والحل ان يقال قولنا امكانه لا [illegible]

وهي الامكان وقولنا لا امكان له معناه سلب تلك الصفة اه

وكان فرقا بين الاتصاف بصفة عدمية وبين سلب الاتصاف

بها وقد يقال معنى قولنا امكانه لا مو [illegible] امكانه [illegible] الصفة

السلبية انما يتحقق بتحقق موصوفها والموصوف ههنا وهو الحادث

معدوم فيكون امكان الحادث قبل وجوده معدوما ومعنى قولنا

لا امكان للحادث قبل وجوده والفارق لم يتفطن بمعنى الكلام

حيث حمله على دعوى عدم الفرق بين القولين بحسب المفهوم

وليس كذلك بل المراد ان كون الامكان صفة سلبية يستلزم عدم

تحققه قبل الحادث لعدم موصوفه وهو الحادث وبين المعنيين

بون [illegible] فيه بحث لان قولنا امكانه لا خير يستلزم لقولنا

لا امكان له بمعنى انه لا يتصف بالامكان فان العدم والامتناع

عدميان مع ان المعدوم والممتنع متصفان بهما وهذا هو

في هذا المقام لا معنى لان امكانه قبل وجوده معدوم والامكان

اما ان يكون قائما بنفسه او لا يكون لا جائز ان يكون قائما بنفسه

امكان الوجود انما هو بالاضافة الى ما هو [illegible] الامكان

بعيد

وما ان [illegible]

مكان اضافة بين الوجود وذات الممكن

قائما بمحل موجود وليس هو نفس ذلك الحادث بل يتعلق

منفصلا عنه او لا معنى لقيام امكان الشيء بالا

عنه فيكون متعلقا به وهو المادة وما لوهم من ان امكان الشيء

اقتدار الفاعل عليه فيكون قائما به فاسد لان الاقتدار وعدمه

يعللان به امكان وعدمه فهما متأخران عنه لانه يقدر عليه لانه ممكن وانه غير مقدور

لانه ممتنع وههنا بحث اذ لا نسلم ان المتعلق بالحادث منحصر في

المادة بالمعنى المذكور لم لا يجوز ان يكون امكان الحادث قائما

بشيء له تعلق بحادث وراء تعلق الحلول او التدبير والتصرف

فلو كان له تعلق الحلول فلم لا يجوز ان يكون الحادثة جوهرا جسمانيا

حالا في جوهر اخر كذلك ولم يقم دليل على امتناع ذلك او جوهرا

قائما بجوهر غير جسماني فان علوم العقول والنفس بل كيفياتها

النفسانية عند الحكماء اعراض موضوعاتها ذوات العقول

والنفس وانه ينتقض بها والحكماء لم يقم الموضوع بحيث متناولين

الجسم غيره او بالاقسام ما افرضوا على هذه القاعدة مثل ما يجي

ان يحصول جميع كمالاتنا بالفعل الا ان يكون بعضها بالقوة

تكون العقول مادية لان كل حادث لابد له من مادة فصل في

القوة وهي الشيء الذي هو مبدا للتغير في اخر من حيث هو اخر

او عرضا سواء كان فاعلا او غيره من حيث هو فقوله في اخر

اي اخر المتغير لا يجب ان يكون مغايرا بالذات بل قد يكون مغايرا

بالاعتبار كما في معالجة الانسان نفسه الناطقة في الامراض النفسانية

فان التغاير ههنا اعتباري وانما اعتبرنا في الامراض النفسانية

ليكون المعالج والمعالج متحدين بالذات متغايرين بالاعتبار واما

في الامراض البدنية فالمعالج هو النفس الناطقة والمعالج هو البدن

وهما متغايران بالذات واعلم ان القوة قد تطلق على امكان الحصول

مع عدمه وهذا المعنى تقابل الفعل بمعنى الحصول فالمناسب ان

يذكر القوة في عنوان الفصل اذ ذكر فيه المعنى واما

ما يصدر عن الاجسام من الافاعيل المحسوسة من

الاثار والافعال كالاختصاص بمكان وحركة وسكون

صادرة عن قوة موجودة فيها لان في الجسم لكونه جسما او

65

لا امور الغائية موجودة فيه والاول باطل والا لاشتركت الاجسام
فيه والثاني باطل والا لما كان ذلك مستقلا لان الامور الاتفاقية
لا تكون دائمية ولا اكثرية هذا [illegible] اقول ههنا بحث لانه ان اراد
بالامور الاتفاقية مطلق الامور الخارجية فهذه المقدمة ممنوعة و
ان اراد بها ما لا تكون دائمية ولا اكثرية كما يفهم من كلام بعضهم
فلا يتوجه هذا المقام لان الامور الاتفاقية هي التي لا تكون دائمية
ولا اكثرية فالحصر ممنوع ولعل هذا القائل اخذ ذلك مما ذكره
من ان ما يتادى السبب الى المسبب اما ان يكون دائميا او اكثريا
او مساويا او اقليا فالسبب الذي يتادى الى المسبب على احد
الوجهين الاولين يسمى سببا ذاتيا وذلك المسبب يسمى غاية
ذاتية والسبب الذي يتادى الى المسبب على احد الوجهين الاخيرين
سببا اتفاقيا وذلك المسبب يسمى غاية اتفاقية فاذن
عن قوة موجودة فيه وهو المطلوب [illegible] الى العلة
العلة يقال لكل ما له وجود في نفسه ثم يحصل من وجوده وجود
غيره ظاهرا [illegible] الاصطلاح الاعلى العلة الفاعلية

كذلك حرفنا بعضه [illegible] التي يكون منها وجود المعلول و غاية

فمثال المراد ان يكون لوجوده غيره حاجة الى وجوده في الخارج ومنع

منطبق على العلة الغائية وعدم [illegible] فمثال عدم المانع كاشف

عن وجود هو المحتاج اليه بعدم الباب المانع للدخول

فانه كاشف عن وجود فسحة له قوام يمكن النفوذ فيه وكعدم العمود

مانع لسقوط السقف فانه كاشف عن وجود مسافة يمكن [illegible]

السقف فيها الا ان الشرط الوجودي بالاحتمال الا بان عدمي

[illegible] فسبق الى الاوهام الا ان ذلك الامر العدمي

هو المحتاج اليه والحق انه تكلف بل الحق ان علية الشئ في وجود

آخر اما ان يكون بحسب وجوده فقط كالفاعل والشرط والمادة

والصورة فيجب ان يكون موجودا واما بحسب عدمه فقط كالمانع

فيجب ان يكون معدوما واما بحسب وجوده وعدمه كالمعد

فلا بد من عدمه الطارئ على وجوده فيجب ان يوجد اولا

ثم يعدم فالمناسب ان يقال العلة ما يحتاج اليه امر في تحققه

وهي اربعة اقسام مادية وصورية وغائية وفاعلية اما المادة

... فهي التي يكون جزءا من المعلول لكن لا يجب بها ان يكون
موجودا بالفعل كالطين للكوز واما العلة الصورية فهي التي يكون
جزءا من المعلول لكن يجب بها ان يكون المعلول موجودا بالفعل
كالصورة للكوز وليس المراد بالعلة المادية والصورية ما يختص بالاجسام
من المادة والصورة الجوهريتين بل ما يعمهما وغيرهما من الجواهر والاعراض
التي يوجد بها امر بالفعل او بالقوة وهاتان العلتان الداخليتان قد تسميان
علتي قوامها كما انهما علتان للوجود ايضا لتوقفه عليهما وتختصان باسم
علة الماهية لما عن الباقيتين المشاركتين اياهما في علية الوجود واما
الفاعلية فهي التي يكون منها وجود المعلول كالفاعل للكوز واما
الغائية فهي التي لاجلها وجود المعلول كالغرض المطلوب من الكوز
وهي انما يكون علة بحسب وجودها الذهني واما بحسب وجودها
الخارجي فهي معلولة للمعلول لترتبها عليه وتأخرها عنه في الوجود
فلها علاقتا العلية والمعلولية بالقياس الى شيء واحد لكن بحسب
وجوديها الذهني والخارجي وهاتان العلتان تختصان باسم علة الوجود
لتوقفه عليهما دون الماهية والحصر المذكور منقوض بالشرط والمعد

[illegible] م المانع وقد يقال المقسم هو علة الشيء بلا و [illegible]

هو اقسامه هو العلة المادية بمعنى القابل بالفعل والعلة الفاعلية بمعنى

الفاعل المستقل بالتاثير والمعلول يحتاج الى القابل والفاعل المذكورين

او لا والاحتياج الى ما ذكر الا ثانيا وبواسطة احتياجهما اليه وفيه بحث

لانه لا ثانيا وان المقسم للعلة الغائية اذ لا يحتاج المعلول اليها

الا بواسطة انها موثرة في موثرية الفاعل ثم العلة الفاعلية

كانت بسيطة اي كانت واحدة في حد ذاتها ولم يكن لها صفة

لم يكن فاعليتها مشروطا بامر استحال ان يصدر عنها الا الواحد

لان ما يصدر عنه اثران فهو مركب لان كون الشيء بحيث يصدر عنه

هذا الاثر غير كونه بحيث يصدر عنه ذلك الاثر لامكان تعقل كل

منها بدون الاخر فمجموع هذين المفهومين او احدهما ان كان داخلا

في ذات المصدر يلزم التركيب في ذاته وان كانا خارجين كان

مصدرا لهما اي للمفهومين اذ لو كانا مستندين اليه لنقلنا الكلام الى غيره

[illegible] مع وحدة مصدر الاثرين والمصدر [illegible] فكونه مصدرا لهذا

المفهوم غير كونه مصدرا لذلك المفهوم فننقل الكلام اليهما حتى ينتهي

فينتهي الاحتمالات الى ما يوجب التركيب والكثرة في الذات
ثم يقرر الدليل بطريق البسط فيقال ان كان الجنس مفهوم مصدرية
ثم مصدريته فذلك مثل الواحد الحقيقي كالبسيط ماهيتان مجعولان
ان دخلا فيها او دخل احدهما وكان الاخر عينا لزم التركيب فقط
وان خرجا او خرج احدهما وكان الاخر عينا لزم التسلسل فقط
وان دخل احدهما وخرج الاخر لزم التركيب والتسلسل معا فالاقسام
ستة والكل محال وهنا بحث اما اولا فلانه لو سلم ما ذكره لزم
ان لا يصدر عن الواحد الحقيقي شيء اذ لو صدر عنه شيء لكانت مصدريته
لذلك الشيء امرا مغايرا له لكونه نسبة بينه وبين غيره فاما
داخل فيه فيلزم تركيبه او خارج عنه معلول له لا مر ونقل الكلام
الى مصدريتها او نقول لكان الصادر هناك شيئين احدهما ذلك
الشيء الصادر عن الواحد والثاني مصدريته لذلك الشيء لا شيئا
واحدا وهو خلاف ما ادعيتم من اتحاد المعلول عند اتحاد العلة
واما ثانيا فلان المصدرية امر اعتباري فيستغني عن المصدر
فيقال لا بد ان يكون للعلة خصوصية مع المعلول لا يكون لها تلك

بخصوصيته مع غيره اذ لولاها لم يكن اقتضاؤها لاحد المعلولين

اولى من اقتضائها للاخر فلا يكون صدورهما عنها [illegible] وان

لم يكن العلة الواحدة بحسب [illegible] متعددة الا [illegible]

عنها بل كانت ذاتا بسيطة لا كثرة فيها بوجه من الوجوه فلا شك

ان تلك الخصوصية انما يكون بحسب الذات فلو فرض لها

معلولان كانت للعلة بحسب ذاتها خصوصية مع [illegible] ليست مع غيره

اصلا فلا يمكن ان يكون لها معلول اخر والا لزم ان يكون خصوصيته

بحسب ذاتها مع الثاني فلا يكون لها مع شيء من المعلولين خصوصية

ليست لها مع غيره فلا يكون علة لشيء منهما وفيه بحث لجواز

ان يكون للذات واحدة من جميع الجهات خصوصية مع امور

متعددة لا يكون تلك الخصوصية لها مع غير تلك الامور فيصدر

عنها تلك الامور باسرها لا بعضها دون البعض ونقول ايضا

ان المعلول بحسب وجوده عند وجود علته [illegible] عند [illegible]

[illegible] المعتبرة في [illegible] التعريف [illegible] ان [illegible]

علة تامة بالنسبة الى معلولها الاول ولا [illegible] لهذا التعريف [illegible]

علية جملة الامور وفي التيسير الجامع انها علة لا يتوقف المعلول على شيء خارج
عنها وفيه نظر اذ لا بد من اعتبار امكان المعلول فان المركب لا يوجد
يجاب بان منع الاحتياج الى الفاعل هو الامكان فالشيء ما لم يعتبر مستقلا
بالامكان لم يعتبر علته فالامكان ملحوظ في جانب المعلول فانا
نأخذ شيئا ممكنا ثم نطلب له علة ولا سيما انه مع ذلك لا يعتبر امكانه
مع الفاعل مرة اخرى ورد هذا بان كلا من جزئي الصوري والمادي
جزء من المعلول من العلة التامة ايضا فلو كان الامكان جزءا من
العلة التامة مع كونه صفة للمعلول ومعتبرا فيه لم يلزمه محذور وايضا
لما كان الامكان من شرائط التاثير فلا يوجد مؤثر بلا اشتراط امر في تاثيره
اعلم ان المعلول اذا كان مركبا فجميع اجزائه التي هي عينه يكون جزءا من
العلة التامة والجزء لا يكون محتاجا الى الكل بل الامر بالعكس فاطلاق
لفظ العلة عليها بالمعنى المذكور غير صحيح لانه لو لم يكن واجب الوجود
[illegible] فلا [illegible] الوجود وهو محال [illegible] واحدا [illegible]
[illegible] موجودة معها في زمان [illegible] معها في زمان
[illegible] في زمان [illegible] الى النفس [illegible]

بالفعل من العلة التامة مشتركة بين الزمانين فلا يكون جملة الامور المعتبرة في
وجوده حاصلة وقد فرضناها حاصلة هف فبان ان المعلول يجب
وجوده عند تحقق العلة التامة فيكون واجبا بالغير وممكنا بالذات لانا
لو اعتبرنا ماهيته من حيث هي هي لم يجب بها الوجود ولا العدم فلا معنى
للممكن بالذات الا هذا [illegible] لازالة ما سبق الى الاوهام من ان
تاثير العلة في شيء ينافي وجوده كون الشيء موجودا ينافي تاثير
العلة فيه [illegible] لان الشيء اذا كان معدوما ثم يوجد فاما ان يكون
العلة بكونها مفيدة لوجوده حالة العدم او حالة الوجود او في الحالتين
جميعا لا جائز ان يفيد وجوده حالة العدم او في الحالتين جميعا والا لزم
اجتماع الوجود والعدم هذا خلف فاذن يفيد وجوده حالة وجوده
المغاير من العلة فلا يلزم تحصيل الحاصل فكون الشيء موجودا ينافي كونه
معلولا فقال بعضهم من اوهام العلة ان المعلول [illegible] لو وجد من العلة
لا يحتاج في بقائه الى العلة حتى لو انعدم [illegible]
يبقى موجودا بعد فناء العلة ولذلك [illegible]
بانه لو جاز العدم على الباري تعالى لما ضر عدمه في وجود العالم [illegible]

وسبب توهم هذا ما يشاهد من بقاء البناء بعد زوال وجود البنّاء

وورد ما هو توهمه من أنه لا يرد الوهم إذ لو بقي المعلول بعد فناء

مؤثره فيه حال وجوده وهو خلاف ما ثبت بالحجة من أن المؤثر

المعلول حال الوجود ضعف قول من حيث أن الذات سببا بالدليل أن

البقاء ... في المعلول في آن وجوده لأنها مؤثرة فيه حال وجوده مطلقا

الإضافات عنه ومن بقاء المعلول بعد فناء العلة فلو نزل عن هذه الدعوة

الوهم المذكور والذي يرد ما ذكره من أن علة افتقار الممكن إلى المؤثر

الإمكان ... كل موجود فإما أن يكون محتاجا بشيء سار فيه

أو لا يكون فإذا كان الواقع هو القسم الأول يسمى الساري حالا والمسري فيه

محلا وقد مر الكلام فيه فتذكر ولا بد أن يكون لأحدهما أو لكل حاجة إلى صاحبه

بوجه من الوجوه وإلا لامتنع ذلك الحلول بالضرورة فلا يخلو إما أن يكون

المحل محتاجا إلى الحال فيسمى المحل الهيولى والحال الصورة أو بالعكس فيسمى

المحل موضوعا والحال عرضا والمناسب أن يقال الافتقار إما أن يكون من

الطرفين وهما الهيولى والصورة أو من جانب الحال فقط وهو العرض ومحله

موضوع ... لأن الحال مفتقر إلى المحل مطلقا وإذا ثبت هذا

فنقول الجوهر هو ماهية التي اذا وجدت في الاعيان بي اتصفت بالوجود الخارجي

لا في موضوع وظاهر ان هذا المعنى انما يصدق على ماهية يرجوها

مما وجد يخرج منه واجب الوجود اذ ليس له ورا الوجود ماهية ويدخل فيه

الصور العقلية الجواهر فانها وان كانت حال كونها في الذهن في موضوع لكن

يصدق عليها انها اذا وجدت في الخارج لم يكن وجودها في موضوع

وهذا على مذهب من يقول ان الحاصل في الذهن ماهيات الاشياء لا

ما هو في الوجود وما يتبعه من الاحوال واما من يقول ان الحاصل في الذهن

صور واشباحها المخالفة لها في الماهية المناسبة اياها بمناسبة مخصوصة بها

صار بعض تلك الصور علما ببعض الاشياء دون بعض فلا يكون تلك

الصورة علما ببعض الاشياء دون بعض فلا يكون تلك الصورة عنده

الا صفا موجود الوجود خارجي قايمة بالنفس كساير الاعراض القايمة

بها واما العرض فهو الموجود في موضوع فالصور العقلية الجواهر يكون

عرضا على الاول من المذهبين وقد التزم صاحب حكمة

العين ان يقال هو الماهية التي اذا وجدت في الخارج لا

في الموضوع ثم الجواهر ان كان محلا فهو الهيولى وان كان منقوضا فيه فالجسم

محل التعريف حتى يرد النقض بالجسم حصول الاجيب بان المراد ان ... الجوهر

الهيولى وفيه بحث لان النفس محل للصورة الجوهرية مع انها ليست

ان كان حالا فهو الصورة الجسمية والنوعية وان لم يكن حالا ولا محلا

بل مركبا منهما فهو الجسم الطبيعي وان لم يكن متعلقا بالاجسام تعلق

التدبير والتصرف فهو النفس الانسانية والفلكية والا فهو العقل فان قيل قوله

انما قيد التعلق بالتدبير والتصرف لان العقل يتعلق بالجسم لكن على

سبيل التأثير فقط واما النفس فتكون مدبرة وقد تكون مؤثرة على

اصالة [illegible] في الجوهر الجسمي هذا الحصر الاقسام الخمسة اذ لو كان جسما

لكان يتصل بجهة مركبا من جنس وفصل [illegible] الا ان النفس ليست

مركبة منهما لانها تعقل المبادي البسيطة الحالة فيها فلو يكون مركبا والا لزم انقسامها

انقسام المعنى البسيط الحال فيها وفيه بحث فيه نظر اذ لا يلزم من تركب النفس تركبها

في الخارج واما اقسام العرض فتسعة بالاستقراء الكم والكيف والاين

والمتى والاضافة والملك والوضع والفعل والانفعال اما الكم

فيقبل المساواة واللامساواة لذاته قيل التعريف دوري

المساواة هي الاتحاد في الكم فالاولى ان يقال هو ما يقبل القسمة

ما يمكن ان يفرض فيه اجزاء وانما قلنا الذي يصح الكم بالعرض مثل محل الكم
الى غير ذلك وينقسم الى متصل وهو ما يمكن ان يفرض له اجزاء تتلاقى على حد
مشترك والمراد بالحد المشترك ما يكون نسبته الى الجزئين نسبة واحدة كالنقطة
بالقياس الى جزئي الخط فانها ان اعتبرت نهاية لاحد الجزئين يمكن اعتبارها
بداية للاخر فليس لها اختصاص باحد الجزئين ليس كذلك الاخر
الى الجزء الاخر بل نسبتها اليهما على السوية وكالخط بالقياس الى جزئي السطح
والسطح بالنسبة الى جزئي الجسم والآن بالنسبة الى جزئي الزمان والحد
المشترك يجب كونه مخالفا بالنوع لما هو [illegible] والحد المشترك
بحيث اذا ضم الى احد القسمين لم يزد اصلا واذا فصل منه لم ينقص شيئا
ولولا ذلك لكان الحد المشترك جزءا اخر من المقدار المقسوم فيكون التقسيم
الى قسمين تقسيما الى ثلثة والتقسيم الى الثلثة تقسيما الى خمسة وهكذا فالنقطة
ليست جزءا من الخط بل هو عرض فيه وكذا الخط بالقياس الى السطح
والسطح الى الجسم ولا يوجد بين اجزاء الكم المنفصل حد مشترك فان العشرة
اذا قسمت الى ستة واربعة كان السادس جزءا من الستة واخراجا عنها
بالنسبة الى الاربعة فلم يكن ثمة امر مشترك بين قسمي العشرة [illegible]

والرابعة كما كانت النقطة [illegible] بالعدد وان الكم
[illegible] فيه التشكل باشباه القواعد والثاني متصل
فيهما حد مشترك [illegible] الذات وهو المقدار كالخط
[illegible] السطح اي الجسم التعليمي او الثاني متصل غير قار الذات وهو الزمان
فصل ان وجد شيء من اجزاء الزمان لزم اتصال الموجود بالمعدوم
ان لم يوجد لزم اتصال [illegible] وهم بالمعدوم وهم وكلاهما [illegible]
بالبديهة وان اعتبر اتصال اجزائه بعضها ببعض في الخيال [illegible]
من قبيل القار لاجتماع اجزائها [illegible] في [illegible]
المتصل في الخيال بحيث اذ [illegible] الشكل به [illegible] خارج [illegible] باستناع
اجتماع اجزائه هناك وهو معنى كونه غير قار [illegible] الكيف فهو هيئة
في شيء لا يقتضي لذاته قسمة خرج به الكم ولا نسبة خرج به البواقي
ومن جعل النقطة والوحدة من الاعراض دون الكيف زاد قيد
عدم اقتضاء اللاقسمة [illegible] وينقسم الى كيفيات [illegible]
باحد الحواس الظاهرة راسخة كحلاوة العسل وملوحة ماء البحر
وتسمى انفعاليات وغير راسخة كحمرة الخجل وصفرة الوجل وتسمى

بحيث قبل ان يخصه بذوات الانفس

يدل على ان بعضها يكون من الاجسام الحيوانية والنباتية

لا يمتنع ثبوت بعضها للمجردات من الواجب وغيره وخصه

بعضهم بذوات الانفس مطلقا وهي حال لازمة

راسخة كالكتابة في ابتداء تعلمها والملكات ان كانت راسخة

بعد الرسوخ والعلم وغير ذلك ومنه الكيفيات الاستعدادية

التي هي جنس الاستعداد فانها صنف اما باستعداد شديد نحو

ان يفعل ولا ينفعل كالصلابة والمصححة او نحو الانفعال كاللين والمصحح

ضعفا ومرضا ... ان يفعل ثالثا وهو الاستعداد الشديد نحو

الفعل كالمصارعة وليس بشيء اذ المصارعة انما يتم بثلثة امور

العلم بتلك الصناعة والقدرة وهما من الكيفيات النفسانية و

كون الاعضاء بحيث يعسر عطفها ونقلها وهو في الحقيقة من باب

استعداد نحو اللاانفعال فلم يثبت القسم الثالث فان قيل لا يعتبر

في كل واحد من الاستعداد هي القابل للانفعال واللاانفعال الشدة

والترجيح يخرج عنهما حصل التقسيم الذي نسبت اليهما على التسمية

فيكون قبولها له اقل بحيث يمكن ان لا يقبل الآخر بحيث يمكن ان يصير
[illegible] بها امرا متباينا عن حقيقته وذلك الشيء
ثم انه قد يوجد فيه امور تتفاوت بها حال ذلك المقبول بالنسبة
الى القابل قربا وبعدا فتلك الامور هي المسماة بالاستعدادات
فاصل القبول من باب الامكان الذاتي ومراتبه المعتبرة لقرب القبول
وبعده من باب الاستعدادات الخاصة فيكون الشدة المتناهية
للرجحان معتبرة في ذلك الاستعداد لا الاستعدادات واعلم انهم
عدوا الصلابة واللين من كيفيات الملموسة والحق ما ذهب اليه
المصنف كما ذكره الامام الرازي من ان الجسم اللين هو الذي
فهناك امور ثلثة الاول الحركة الحاصلة في سطحه الثاني الشكل
الا ما ان يحدث تلك الحركة الثالث كونه مستعد القبول [illegible] تلك
الامرين وليس الاولان من اللين لانهما محسوسان بالبصر واللين ليس
فتعين الثالث وهو من الكيفيات الاستعدادية وكذلك الجسم
الصلب فيه امور ثلثة [illegible] عدم الانغمار وهو [illegible] في
الشكل الباقي على حاله [illegible] من الكيفيات المختصة بالمماسة الثالث

المقولة محمولا ليس بمستقيم بل لا ان [illegible] الى الجواهر التي في
الاوقات المقوم فهذا [illegible] الاصل [illegible]
لا انفعال فهذا امر انفعالية فيكون من الكيفيات الاستعدادية
في كيفيات مختصة بالكميات المتصلة والمنفصلة كالتربيع [illegible]
للسطح والزوجية والفردية للعدد واما الاين فهو حالة تحصل في
بسبب حصوله في المكان واما المتى فهو حالة تحصل للشيء بسبب حصوله
في الزمان والآن واما الاضافة فهي حالة نسبية متكررة كالابوة
والبنوة فان تعقلهم النسبة الحاصلة بسبب البنوة ولذا قال في بيان
كون الابوة والبنوة مضافة فتبين ان تولد الحيوان من نطفة حيوان آخر
من حيث عرض بسبب نسبة بينهما بواسطتها تعرض لاحدهما حالة نسبية
وهي الابوة وللآخر اخرى وهي البنوة اقول فيه بحث لانهم عرفوا الاضافة
بالنسبة المتكررة وهي نسبة معقولة بالقياس الى نسبة اخرى معقولة
بالقياس الى الاولى ولم يعتبروا في مفهوم الاضافة كونها حاصلة من
نسبة فالاولى ان تفسير النسبة بما يكون من جنس النسبة حتى يرجع الى ما
ذكروه ويحصل المؤنة واما الملك ويقال له الجدة ايضا فهو حالة

حال تحصيل الشيء بسبب ما يحيط به اي بكله او بعضه سواء كان شيئا

ما لا يا [illegible] فيقال بانتقاله فخرج به الاين فانه وان كان حصله

الشيء بسبب المكان المحيط به لا الاين للمكان لا ينتقل بانتقال المتمكن لكون

[illegible] ان اي الهيئة الحاصلة للشيء بسبب نسبة بعضها الى بعض [illegible] واما

الوضع فهو هيئة حاصلة للشيء وقيل ينبغي ان يقال الهيئة [illegible] لينتقض

التعريف بالشكل الذي هو من مقولة الكيف وفيه نظر اذ لا ما احاط

في الشكل [illegible] بنسبة [illegible] فضلا عن نسبتها الى

الامور [illegible] الخارجة [illegible]

الى ما ذكره [illegible] الوضع الثا

[illegible] التعليمي [illegible] عن [illegible] الجسم حلقة

[illegible] الشكل العارض [illegible] في تحج الوضع بما [illegible] لباقي المقا

[illegible] بعضها الى بعض ونسبتها الى الامور الخارجة

[illegible] القيام والقعود [illegible] الحاصل

[illegible] فهو حالة [illegible]

[illegible] 164 [illegible]

للشيء بسبب تأثيره عن غيره الظاهر ان الفعل والانفعال نفس التأثير

والتأثر لا نسبة اخرى تعرض للشيء بسبب [illegible]

فيستحق [illegible] بشارته الى ان ينفعل الامر غيره [illegible] ولذا الفعل ولذا [illegible]

بان يفعل و ينفعل له لا التماعل على التجدد و التقضي اما الامر [illegible]

عليها فزايد عنهما و داخل في الكيف

[illegible]

مولدي اذا اعتبر من حيث [illegible] الكون قابلا للعدم [illegible]

بانه يقول ان لم يكن في الوجود موجود [illegible]

ان الموجودات بأسرها يكون جملة مركبة من احاد وكل واحد

منها ممكن [illegible] فيحتاج الى كل من اجزائها الممكنة [illegible]

المحتاج الى الممكن [illegible] بان الكون جملة فيحتاج اي الجملة الى علة موجودة خارجة

اي خارجة عن الجملة والعلة بمعنى [illegible] فظهر [illegible] القياس [illegible]

مما ليست منفصلة [illegible]

جزئها وذلك لان كل جزء [illegible] يحتاج الى [illegible]

موجود علة لكل واحد من الاجزاء لكان [illegible] معلولا [illegible] علة اخرى

فلا يكون الاولى علة للمجموع بل لبعضه فقط وهو بلا طرف

ح ملزما دين الجزء الذي هو علة لمجموع علة لنفسه وهو ما ثبت

لا يلزم من جملة احتياجها الى علة واحدة تشخص بل يجوز

ان يكون احتياجها الى علل متعددة موجودة احاد الجملة جميعا علة

موجودة للجملة فيجوز ان تكون لكل سلسلة غير متناهية يكون الثاني

للاولى والثالث علة للثاني وهكذا فيكون علة جملة جزءا وجميع

الاجزاء التي يكون كل منها وجميعها علة والمعلول له بحيث لا يخرج

الا المعلول المحض شارح المواقف الكلام في العلة الموجدة للسلسلة

المستقلة بالتأثير والايجاد فهو كان ما قبل المعلول الاخير علة موجدة

باسرها مستقلة بالتأثير والايجاد فما حققته لكن علة لنفسه قطعا

قد يقال لتوجيه هذا الكلام فيحتاج كل واحد منها الى علة خارجة عن

سلسلة الممكنات اذ لو لم تكن خارجية للزم اما الدور او التسلسل و

الاحتياج الى العلة بعد ملاحظة الامكان بين ولا يخفى عليك

غير متناه حسب والموجود الخارج عن جميع الممكنات واجب

فيلزم وجود الواجب على تقدير وجود هذه السلسلة فوجود الواجب

[illegible]

الموجود بحسب التقسيم العقلي ثلث [illegible]

موجود غيره فهذا الموجود له ذات ووجود مغاير [illegible] وموجود

فاذا نظر الى ذاته وقطع النظر عن موجده امكن في نفس الامر انفكاك الوجود

عنه فلا شبهة في انه يمكن ايضا تصور الانفكاك عنه فالتصور والمتصور

كلاهما ممكن في هذه [illegible] الماهيات الممكنة كما هو المشهور وموجود

بالذات بوجود هو غيره اي الذي يقتضي ذاته وجوده [illegible] بانها

يستحيل معه انفكاك الوجود عنه فهذا الموجود له ذات ووجود لعارض

ذاته [illegible] انفكاك الوجود [illegible] بالنظر الى ذاته لكن يمكن تصور هذا

الانفكاك [illegible] المتصور [illegible] هذه حال الواجب الوجود

[illegible] بحسب [illegible] الموجود بالذات بوجود

هو عينه اي الذي وجوده عين ذاته فهذا الموجود ليس له وجود

[illegible] فلا يمكن تصور انفكاك الوجود عنه بل الانفكاك وتصور

[illegible] محال وحقيقة الواجب الوجود على مذهب الحكماء وان اردت

[illegible] لما صورناه [illegible] توضيح الحال فانظر في هذا المثال

مثال وهو ان مراتب المضيء في كونه مضيئاً ايضاً ثلث الاول ان

لغيره اي الاتي مستفاداً ضوءه من غيره كوجه الارض الذي

استضاءة بمقابلة الشمس فهذا مضيء وضوءه يغايره وشيء ما

افاد الضوء والثانية المضيء بالذات الضوء هو غيره اي الذي

يقتضي ذاته الضوء والضياء بحيث يمتنع تخلفه عنها كجرم الشمس

فرض اقتضاء والضوء فهذا المضيء له ذات وضوء يغايرها

والثالث المضيء بالذات بعينه هو عينه كضوء الشمس فانه مضيء

لا بضوء زائد على ذاته فهو اعلى واقوى مما تقدم في كون الشيء مضيئا

فان قيل كيف يوصف الضوء بمعنى المضيء حكما

قيل الا ما قام به ثم مبني مولد

يغاير العادة وقد وضع لفظ المضيء في اللغة وليس كل ما

فيه فانا اذا قلنا الضوء مضيء بذاته لم يرد به انه قام به ضوء آخر

وصار مضيئاً بذلك الضوء بل اردنا به ان ما كان حاملا

من المضيء لغيره والمضيء بذاته الضوء هو عين واعني الظهور على

الابصار بسبب الضوء فهو حاصل الضوء في نفسه بحسب

لا بامر زايد على ذاته بل الظهور في الضوء اقوى والحال فانه بطانه في

ظهور الاخفاء فيه اصلا و مظهر لغيره محجب كاملة الا ان وجود

لو كان زايدا على حقيقته لكان عارضا لها قيل امتناع جزئية المستلزم

للتركيب في ذات الواجب و فيه بحث اذ التركيب الممتنع في

الواجب هو التركيب الخارجي لانه موجب للافتقار في الخارج

وهو موجب للامكان و اما التركيب الذهني للواجب فلا نسلم

امتناعه لانه لا يوجب الافتقار في الخارج بل في الذهن والافتقار

في الذهن لا يوجب الامكان اذ الممكن هو ما يحتاج في وجوده

الخارجي الى غيره ولو كان عارضا لها لكان الوجود من حيث هو

مفتقرا الى الغير اعني الى المعروض فيكون ممكنا لذاته فيحتاج

الى علة فلا بد من موثر فيه و ذلك الموثر ان كان نفس تلك الحقيقة

يلزم ان يكون موجودا قبل الوجود لان العلة موجدة للشي لكونه متقدمة عليه

بالوجود والا بالعقل بالضرورة لاحظ كون الشي موجودا

امتنع ان يلاحظ كونه مبدا الوجود و مفيدا له فيكون الشي موجودا

قبل نفسه هف و ان كان غير تلك الماهية يلزم ان يكون الو

الواجب لذا محتاجا الى الغير في الوجود و... وقال
لكونه عين الواجب قد انبسط على هياكل الموجودات
فلا يخلو عنه شيء من الاشيا بل هو حقيقتها وعينها
انما امتازت وتعددت بتقيدات وتعينات اعتبارية
في وجوب الوجود وتعينه بنفس ذاته فان قلت كيف يتصور
كون صفة الشي عينه مع ان كلا واحد من الموصوف والصفة يقتضي
مغايرته لصاحبه قلت معنى كون الصفات الواجب عين ذاته
ان ذاته تعالى يترتب عليه ما يترتب على ذات الممكن وصفته
معا فانهم قالوا لبيان كون الواجب عين العلم والقدرة ان ذاتك
ليست كافية في انكشاف الاشياء عليك بل تحتاج في ذلك
الى صفة العلم التي تقوم بك بخلاف ذاته تعالى فانه لا يحتاج
في انكشاف الاشيا وظهورها عليه الى صفة تقوم به بل المفهومات
باسرها منكشفة عليه لاجل ذاته فذاته بهذا الاعتبار حقيقة العلم
وكذا الحال في القدرة فان ذاته تعالى مؤثرة بذاتها لا بصفة
زائدة عليها كما في ذواتنا فهي بهذا الاعتبار حقيقة القدرة و

تقدم ان يكون الذات والصفات متحدة فى الحقيقة متغايرة بالاعتبار
و بالمفهوم و مرجعه الى الحق الى نفى الصفات مع حصول نتايجها
وثمراتها فى الذات وحدها اما الاول فلان وجوب الوجود
لو كان زايدا على حقيقته لكان معلولا لذاته مسبوقا بها لان
العلة ما لم يجب وجودها استحال وجودها فاستحال ان يوجد
المعلول وذلك الوجوب هو الوجوب بالذات ضرورة
فيكون وجوب الوجود بالذات ثابتا لنفسه وهذا محال واما
فلان تعينه لو كان زايدا على الحقيقة لكان معلولا لذاته والعلة
لم تكن متعينة لا يوجد فلا يوجد المعلول فيكون التعين حاصلا
قبل نفسه وهو محال لو فرضنا موجودين
واجبى الوجود لكانا مشتركين فى وجوب الوجود متغايرين
بامر من الامور وبه الامتياز اما ان يكون تمام الحقيقة او
لا ... لا سبيل الى الاول لان ما به الامتياز لو كان تمام حقيقة
لكان وجوب الوجود المشترك خارجا عن حقيقة كل واحد منهما
وهو محال لما بينا ان وجوب الوجود نفس حقيقة واجب الوجود

الوجود اقول فيه بحث لان معنى لزوم وجوب الوجود نفس حقيقته

الوجود ان يظهر من نفس تلك الحقيقة اثر صفة وجوب الوجود

لا ان تلك الحقيقة عين تلك الصفة فلا يكون اشتراك موجودين

بمعنى الوجوب وجوب الوجود الا ان يظهر من نفس كل واحد منهما

اثر صفة وجوب الوجود فلا منافاة بين اشتراكهما في وجوب

الوجود وتمايزهما بتمام الحقيقة لا سبيل الى التنافي لان كل واحد

ح يكون مركبا مما به الاشتراك ومما به الامتياز وكل مركب يحتاج

الى غيره اى جزئه فيكون ممكنا لذاته هف وفيه بحث كما سبق

من ان التركيب الموجب للامكان هو التركيب الخارجي لا الذهني

قيل لم لا يجوز ان يكون ما به الامتياز امرا عارضا لا مقوما حتى

يلزم التركيب واجيب بان ذلك يوجب ان يكون التعين عارضا

وهو خلاف ما ثبت بالبرهان فالاولى ان يوجه كلام المصنف

بما لا يتوجه عليه ذلك بان يقال لو تمايزا فما به الامتياز اما تمام الحقيقة

او جزؤها او عارضها وعلى التقادير يلزم ان يكون كل واحد

منهما مركبا اما على الاول فمن الجنس والفصل واما على الثاني فلما

فالتعين وعدية فالطيهما من يلى التعين نفس حقيقه واجب الوجود
يلغى فى اثبات توحيده فان التعين اذا كان نفس الماهية كان نوعه
ملك الماهية منحصر بالتشخص بالضرورة والقول فيه بحث لان المعنى
من هذا البرهان هو بيان ان واجب الوجود حقيقة واحدة تعينها
عينها وهو غير ثابت بما ذكر لاحتمال ان يكون هناك حقايق مختلفة
الوجود وتعين كل واحد كل منها عينه فلا يصح ذلك من قال البرهان
على التوحيد

اى ليس له حالة منتظرة غير حاصلة في ذاته كافية فيما له من الصفات
فيكون هو اجبا من جميع جهاته واما على ذاته كافية فيما له من
لانها لو لم تكن كافية فيما له من الصفات لكان شئ من صفاته من غيره
فيكون حضور ذلك الغير اى وجوده علة في حصول وجود تلك الصفة
وغيبته اى عدمه علة لعدمها ولو كان كذلك لم يكن ذاته اذا اعتبر
من حيث هي هي بلا شرط حضور الغير وغيبته يجب لها الوجود
اما ان يجب مع وجود تلك الصفة او مع عدمها فانه كان الوجوب
مع وجود تلك الصفة لم يكن بوجودها اى وجود الصفة من حضور غيره

بغيره فحصوله لذات الواجب من حيث هي هي لا باعتبار حصول الغير

ايضا لكن ... مما لم يكن عدمهما من حيثية لحصوله لذات الواجب من حيث

هي هي بلا اعتبار الغير وههنا بحث اذ لا يلزم من عدم

... عدم ذلك الغير اذ لم يجب وجوده الى ذات الواجب

بلا شرط لم يكن الواجب واجبا لذاته فقد يفرض له ... معوض بانه

بان الدليل هنا مع ان ذات الواجب غير كافية في حصولها

لتوقفها على امر مغاير للذات ضرورة وقيل الاولى في الاستدلال

ان يقال كل ما هو ممكن للواجب من الصفات يوجبه ذاته وكل ما

يوجبه ذاته يجب حصوله فالكبرى ظاهرة واما الصغرى

فلما لم يصدق لكان وجوب وجود بعض الصفات لغير الذات

فيكون ... فان كان الواجب بالذات لزم تعدد الواجب وان كان

ممكنا فالذي يوجبه الذات فلزم كونها موجبة للبعض الذي فرضناه

غير موجبة له من الصفات وان وجب للواجب وجب اولا

فيكون وجوبه موجبا لان يوجبه وينقل الكلام اليه فاما ان

تتسلسل الموجبات الى غير النهاية او ينتهي الى موجب لذاته يوجبه

فيلزم خلاف المفروض وايضا لو حصل الى الذات لو لم يوجب بنفسه

باسرها لزم احد الامور المستبعدة من نفيه والوجوه [illegible]

خلاف المفروض فيكون الذات موجبة لجميع الصفات وهو [illegible]

المطلوب اقول فيه نظر اذ لو تم هذا لزم ان يكون كل ممكن موجود

قديما سواء كان صفة للواجب او لا [illegible]

[illegible] اي ليس الوجود المطلق طبيعة

نوعية لوجود هو عين الواجب ووجودات الممكنات بل هو

مقول عليهما قولا عرضيا بالتشكيك لانه لو كان مشاركا للكلية

في وجوده على الوجه الذي ذكرنا فالوجود المطلق من حيث هو هو اما

ان يجب له التجرد عن الماهية او اللاتجرد او لا يجب شيء منهما

وجب له التجرد وجب ان يكون وجود الممكنات ايضا مجردا

غير عارض للماهيات لان مقتضى الطبيعة النوعية لا يختلف

محال الا بالعقل [illegible] في غيره والخارج عن الماهية [illegible]

[illegible] فالكلام في الوجود المطلق الشامل [illegible]

فلو كان وجوده نفس حقيقته [illegible] ان الشيء الواحد معلولا ومشكوكا [illegible]

في حالة واحدة وهو محال لانا بحسب ما يقال الا انا نتعقل

وجوده لو كان وجوده نفس حقيقته وغيرها لكان الشي

معلوما وغير معلوم في حالة واحدة او نقول انا نعقل الماهية

مع الشك في وجوده فلو كان وجوده نفس حقيقتها لما امكن

الشك فضرورة ان ثبوت الشي لنفسه بين وكذا لو كان

لها الا ان الذاتي بين الثبوت لما هو ذاتي له واثبت بعدا ان احكامها

بينهم اذا كانت الماهية معقولة بالكنه وان وجب له الا تجرد

لكان وجود الباري تعالى مجردا وهذا خلف وان لم يجب

منها كان كل واحد منهما ممكنا لذاته فيكون معلولا للعلة فيلزم افتقار الواجب

الوجود في تجرده الى الغير والا يكون ذاته كافية فيما له من الصفات

هذه هي الكلمات الدايرة على السن القوم في هذا المقام

وقال بعض المحققين كل مفهوم مغاير للوجود كالانسان فانه

ما لم ينضم اليه الوجود بوجه من الوجوه ... لم يكن موجودا

منها قطعا وما لم يلاحظ العقل انضمام الوجود اليه لم يمكن له الحكم بانه

موجود فكل مفهوم مغاير له ... موجودا في نفسه

محتاج الى غيره التي هي الوجود وكل ما هو محتاج في كونه موجودا
الى غيره فهو ممكن اذ لا معنى للممكن الا ما يحتاج في كونه موجود
الى غيره فكل ما هو مغاير للوجود فهو ممكن فلا شيء من الممكن بواجب
وقد ثبت بالبرهان ان الواجب موجود فهو لا يكون الا عين الوجود
الذي هو موجود بذاته لا بامر مغاير لذاته ولما وجب ان يكون
الواجب جزئيا حقيقيا قائما بذاته ويكون متعينا بذاته لا بامر زائد
على ذاته وجب ان يكون الوجود ايضا كذلك اذ هو عينه فلا
يكون الوجود مفهوما كليا يمكن ان يكون له افراد بل هو في حد ذاته
جزئي حقيقي ليس فيه امكان التعدد والانقسام وقائم بذاته
عن كونه عارضا لغيره فيكون الواجب هو الوجود المطلق اي
المعرى عن التقييد بغيره والانضمام اليه وعلى هذا لا يتصور
عروض الوجود للماهيات الممكنة فليس معنى كونها موجودة
الا ان لها نسبة مخصوصة الى حضرة القائم بذاته وتلك النسبة على
وجوه مختلفة وانحاء شتى يتعذر الاطلاع على ماهياتها فالموجود
كلي والكلي الوجود [illegible] وقال بعض الفضلاء كما سمعه بقوله

يقول ان مذهب الاولين والآخرين من حكماء المحققين
انه مجرد عن المادة ادراكه

ماديا لكان منقسما الى الاجزاء فيفتقر اليها وكل مجرد عن المادة
كما سيجيء في الفصل الثاني لهذا الفصل فهو عالم بذاته يجب ان
يكون مجردا عن المادة باتفاق منهم لان الصور العقلية مجردة مع انها
ليست عالمة بذاتها بل معلومة لان ذواتها حاصلة عند ذوات العالم بذاته الا ان العلم
المراد ههنا المرادف للتعقل هو حصول حقيقة الشيء مجردة عن المادة
ولواحقها عند المدرك قالوا المدرك اما جزئي مادي او لا الاول
اما ان يكون محسوسا باحدى الحواس الظاهرة او غير محسوس بها
المحسوس اما ان يكون ادراكه موقوفا على حضور المادة فهو الاحساس
والا فهو التخيل وادراك غير المحسوس هو التوهم
واما غير جزئي مادي فاما ان لا يكون جزئيا بل كليا او يكون
جزئيا غير مادي واياما كان فادراكه تعقل فالباري عالم بذاته
ويندفع بها ما يتوهم من استحالة تعقل الشيء نفسه لان العلم نسبة
والنسبة لا تكون الا بين الشيئين المتغايرين بالضرورة فتعقل الشيء

لذاته لا يقتضي التغاير بين العاقل والمعقول بالذات لان العلم هو حصول
حقيقة الشيء مجردة عن المادة عند المدرك سواء كانت متغايرة
له بالذات او بالاعتبار فان التغاير بالاعتبار كاف لتحقق النسبة
وهذا اعم من حضور حقيقة الشيء المتغاير بالذات للمدرك عنده ولا يلزم
من كذب الاخص كذب الاعم ولان كل واحد من الناس يعقل
ذاته والا لكان له اي لكل واحد من الناس بان احد منها عاقل و
الاخر هو معقول مع انا نعقل بالضرورة وقد تمسك استحالة علم
الشيء بنفسه بانه يستلزم لاجتماع صورتين متماثلين وهو محال و
ان علم الشيء بنفسه علم حضوري فلا اجتماع وقد يجاب بان احدى
الصورتين موجودة بوجود اصلي والاخرى بوجود ظلي وبذلك
يتباين فاستحالة اجتماع مثلين ممتنع لو ان يحل متماثلان في
محل واحد الا ان يحل احدهما في الاخر
بالجسمانيات لانه مجرد عن المادة ولواحقها وكل مجرد عن المادة و
لواحقها اذا كان قائما بذاته يجب ان يكون عالما بالكليات
واما الصغرى فقد مر وكذا فائدة في ذكره لانه قد لو حدا وقيد

بلا دليل واما الكبرى فلان كل مجرد يمكن بالامكان العام ان يعقل

بذاته بديهي الانتفاء فيه فان المانع هو تجرده عن العلايق المادية لما

عن التعقل فماهيته لا يحتاج الى عمل يعمل بها حتى يصير معقولة فان لم

يعقل كان ذلك من جهة العاقل وكلما يمكن ان يعقل وحده

انه يعقل مع كل واحد من المعقولات لامحالة فيمكن ان يقارنه

المجرد ساير المعقولات الحاصلة في النفس حال الادراك ليتعقل

حصول صورة المعقول في العقل مجردا عن المادة ولواحقها و

كل ما يمكن ان يقارنه ساير المعقولات في العقل يمكن ان تقارنه ساير

المعقولات بذاته اي بالنظر الى ماهيته سواء كان في الخارج او

في العقل لان صحة المقارنة المطلقة لم يتوقف على المقارنة

في العقل فان صحة المقارنة المطلقة اي استعدادها متقدمة على

المطلقة المتقدمة على المقارنة في العقل لكونها اعم من المقارنة

في العقل فصحة المقارنة المطلقة متقدمة على المقارنة في العقل

فلا يتوقف عليها والا لزم الدور ولا يتصور مقارنة المعقولات

في الخارج للمجرد القائم بذاته الا بان يكون هي فيه حصول الحال

بحاله

فی محل [illegible] حاله ممّا کان قائما به تقارنت ان یکون مقارنا بغیره

فیه او حلول [illegible] فی ثالث والمقارنة المطلقة منحصرة فی هذه الثلاثة

واذا امتنع اثنان منها تعین الثالث ومقارنة المعقولات فی

الخارج للمجرد القائم بذاته یصحّ ان یکون حالّا لسایر المعقولات هیهنا

انّا نجیب اما اولا فلان تقدم المقارنة المطلقة علی المقارنة [illegible]

[illegible] اذا کانت المقارنة المطلقة ذاتیا لها وهو ممنوع [illegible]

اللازم من المقارنة فی العقل صحة المقارنة المطلقة فی ضمن هذه [illegible]

فقط فجاز ان یصحّ لذات المجرد المقارنة المطلقة فی ضمن هذا الخاص

فقط لان ذات المجرد بحیث لا یقبل الا هذه المقارنة الخاصة یعنی

المقارنة العقلیة واذا وجد المجرد فی الخارج امتنعت المقارنة مطلقة

لانتفاء شرطه الذی هو الوجود الذهنی وتوضیحه ان ماهیة المجرد

ان کانت متحدة فی الذهن والخارج الا ان وجودیهما الشخصیین متغایران

فجاز ان یکون الوجود الذهنی شرطا للمقارنة او الوجود الخارجی

مانعا وعلی التقدیرین لم یصح المقارنة بینهما اذا کان المجرد موجودا

فی الخارج قائما بذاته [illegible] فلان ما ذکر امتناع ثبوت

صحة المقارنة المطلقة على المقارنة الفعلية لا يعني على تقدير ...

المقارنة المطلقة ... من القسم الثالث فيلزم احد الامرين

فساد ذلك الدليل او بطلان هذه المقدمة وكل ما يمكن لواجب الوجود

لذاته بالامكان العام يجب وجوده له والا لكان له حالة منتظرة

المناسب ان يجعل كبرى القياس هنا كل مجرد عن المادة يمكن ان يحصل

ان يكون عاقلا بالكليات ثم نضم نتيجة المقدمتين الاولى ذكره هنا

او يقال ههنا وكل ما يمكن للمجرد بالامكان العام يجب وجوده له اذ

لو بقي بالقوة لكان خروجه الى الفعل موقوفا على استعداد مادته

لقبول الفيض فيكون ماديا هف فان قيل لو كان ... تعالى

بشيء وارتسم فيه صورة لكان فاعلا لتلك الصورة ... لانها ... الافتقار

الى ما يقوم به فيفتقر الى مؤثر هو الواجب اذ لو كان غيره لزم افتقار

الواجب في صفة العلم الى ... الغير وقابلا لها لارتسامها

فيه وهو محال لان القابل هو الذي ... شيء والفاعل للشيء هو الذي

... الشيء والا ... غير الثاني ... كل منهما مع المعلول عن

فيلزم التركيب لو كان قابلا ... لانا لا نجوز ان يكون

الشي بوحدت الشي التصوري من الصورة و...

لان معنى كونه مستعدا للشي انه لا يمتنع ان ...

فاعلا له متقدما بالعلية على ذلك التصور قلتم انما ...

اقول السؤال والجواب لا يتطابقان في الظاهر لان ...

ان القبول غير الفعل فلو كان الواجب قابلا وفاعلا يلزم التركيب

فحق الجواب ان يقال انما يلزم التركيب لو كان القبول والفعل ...

له وليس كذلك بل هما ... انما ... له بالقياس الى

الصورة نعم لو كان السؤال ان القبول مناف للفعل فلو كان ...

قابلا وفاعلا يلزم اجتماع المتنافيين فيه فيكون لهذا الجواب وجه

واعلم ان العلم بالاشياء قسمان احدهما يسمى حصوليا وهو ...

صور الاشياء في المدرك والاخر يسمى حضوريا وهو حضور الاشياء

بانفسها عند العالم كعلمنا بذواتنا والامور القائمة بها وليس

... ... المعلوم ... ... العالم

وهو اقوى من العلم الحصولي ضرورة انكشاف الشي

لاجل حضوره بنفسه اقوى من انكشافه عليه لاجل حصول ...

عنده هو الظاهر من كلام المصنف انه ذهب الى ان علمه تعالى
واكثرهم ذهبوا الى انه تعالى حضوري وهذا مشكل في العلم بالمعدومات
واحوالها خصوصا بالممتنعات اذ لا يتحقق لها ثابتة حتى يتصور حضورها
وقد يقال مثل المعدومات مرتسمة في العقول الحاضرة عند البارى
بخلاف المثل لنا حاضرة عنده ومن عجز عن علم البارى بالا
نفس ذاته اعتقد نفى العلم بالاشياء اذ العلم بالاشياء انقسام وفي الظاهر
الحصر ممنوع على وجه كلى و
بالجزئيات الغير المتغيرة من حيث هى جزئية لانه يعلم اسبابها
علما تاما اى من جميع الوجوه فوجب ان يكون عالما بها لان
من يعلم العلة علما تاما وجب ان يعلم ما يلزم عنها لذاتها والمدركات
عالما بها علما تاما لكن لا من كلها اى الجزئيات مع تغيرها والا لكان
منها تارة انها موجودة وغير معدومة وتارة تدرك انها معدومة
صورة
وغير موجودة فيكون لكل واحد منهما اى من الوجود والعدم
صورة على حدة وواحدة من الصورتين لا تبقى مع انتفائها فيكون
بحسب الوجود متغيرة لذاته من صورة الى صورة

ممكن ان ليس له حالة منتظرة بل يدرك الجزئيات المتغيرة على وجه كلي

ههنا محل تامل لانهم زعموا ان العلم الحاصل بالعلة التامة بخصوصيات معلولاتها الصادرة عنها بواسطة او بغير واسطة

وادعوا ايضا انحصار علمه تعالى بالجزئيات المتغيرة من حيث

جزئيتها لاستلزامه التغير وعلى هذا التقدير فان الجزئيات المتغيرة

معلولة لا محالة بغيرها فيلزم من قاعدتهم المذكورة علمه بها

وقد يتجه الدفع الى تخصيص القاعدة بسبب مانع وهو التغير

داب ارباب العلوم العقلية فانهم يخصصون قواعدهم بموانع

تمنع اطرادها وذلك محال لا يستقيم في العلوم اليقينية كما علمه

الجزئي بعينه بانك تقول فيه انه كسوف يكون بعد ... كذا

كذا من كذا اسماليا بصفة كذا وهكذا الى جميع العوارض

لكنك ما علمته جزئيا لان ما علمته لا يمنع الحمل على كثيرين وعلى

العلم الكلي غير كاف لاعلام وجود ذلك الكسوف المتشخص في

هذا الوقت ما لم ينضم اليه العلم بمشاهدة او التخيل المشابه

التخيل فيما العلم بذلك لما لم يكن الحاصل في حق امه ...

تعالى منزه عما ذكر انه لم يعلم الجزئيات الا على وجه كلي ان اسماء

بقوله ان لم يعقل ... عالم بالجزئيات على وجه كلي انه لا يعلمها

بحيث ان بعضها واقع في الآن وبعضها في الماضي وبعضها

٩٣

في المستقبل بل يعلمها علما ثابتا متعاليا عن الدخول تحت الأزمنة

ثابتا ابد الدهر وذلك انه تعالى لما لم يكن مكانيا كان نسبته الى جميع

الأمكنة على السواء فليس بالقياس اليه بعضها قريبا وبعضها بعيدا

وبعضها متوسطا كذلك لما لم يكن زمانيا كان نسبته الى جميع

الأزمنة على السواء فليس بالقياس اليه بعضها ماضيا وبعضها

حاضرا وبعضها مستقبلا وكذا الأمور الواقعة في الأزمنة موجودة

من الأزل الى الأبد معلومة له كل في وقته وليس في علمه تعالى كان

وكائن وسيكون بل هي ابدا حاضرة عنده في اوقاتها بلا تغير

اصلا ليس ... ما توهمه البعض من ان علمه تعالى محيط

بطبائع الجزئيات واحكامها ... من حيثياتها واحوالها

... ما هو معلوم عنه ... واما ما ارادوا

... غير مناف لـ ... بعض من ذوات المبدأ وكماله المعصوم ...

ينبغي

لسا السمى مرضى او يذا منوالارادة ولما جر قالوا منوافادة ما

لا العوض اصلا او رد عليه ان كان من ايتها الصح والبذل للمرض

لما ينبغي لا للعوض انه ليس بجود واجاب عنه المحقق في شرح الاشارات

بان الجود هو افادة ما ينبغي بالذات لا بالعرض والدواء لا يفيد

بالذات الا كيفية في البدن ملايمة للطبيعة او مضادة للمرض ثم انها

توجب الصحة وازالة المرض فهو انما يفيد بالذات الصحة وازالة المرض

وفيه نظر لان افادة الدواء بالقياس الى الصحة وازالة المرض

وان لم يكن افادة اولية لكنه يفيد بالذات تلك الكيفية الملايمة للطبيعة

والمضادة للمرض فهي امر مبين انه هو شر عوض فيها فوجب ان

يكون هو اجوادا بالقياس اليها والحق في الجواب ان القسمة منحصرة

في مفهوم الجود هو فهو ان الواجب لذاته اما ان يفعل لقصد وشوق

الى كمال او يفعل لانه يعلم نظام الخير في الوجود فيوجد الاشياء

لما ينبغي لا لغرض [illegible] بما يناسب ان يقال اما ان يفعل لقصد

وشوق الى كمال [illegible] محال لما بينا ان الواجب او جواد

لكمال منتظر والقسم الثاني هو جواد [illegible] فعل الخالي عن

البحث ما كان غالبا من القوة والمثال

وافعاله تعالى متعلقة بمصالح راجعة الى المخلوقات

ليست اسبابا باعثة على اقدامه وعللا مقتضية لفاعليته فلا يكون

اغراضا وعللا غائية لافعاله حتى يلزم استكماله بها بل يكون غايات

ومنافع لافعاله

قد يطلق على النفوس الفلكية وجودها ايضا والمشهور فصول

في اثبات العقل ودليلنا على ذلك ان المبدأ الاول

هو الواحد لانه بسيط لا تكثر فيه بجهة من الوجوه والبسيط لا يصدر

عنه الا الواحد كما مر وذلك الواحد اما ان يكون هيولى او صورة

او عرضا او نفسا او عقلا لم يتعرض للجسم لما مر ان الجسم لانه

مركب من الهيولى والصورة فلا يكون جائزا ان يكون هيولى لانها

لا توجد بدون الصورة فلا يكون علة للصورة وقد اعتبر الاول

ان يكون علة لجميع ما عداه بالواسطة او بغير واسطة ولا جائز ان

يكون صورة لانها لا تتقدم بالعلية على الهيولى لما مر ولا جائز ان

يكون عرضا لاستحالة وجوده قبل وجود ... قائم

ذلك الغرض لان ذلك الجوهر شرط

الغرض صعه فاذه ثبات الوجب بمغايره ذاتي واحد

ان يكون بنفسه الامكان علا قبل وجود جسم وهو محال

سي التي يشغل واسطه الاجسام فتعين ان يكون عقلا وهو المطلوب

وفيه نظر من وجوه متعدده لظهر عليك بعد تذكر ما سلف

لانه ان الواجب واحد من جميع الوجوه بل له جهات

كالسلوب والاضافات ويجوز ان يكون تلك الجهات شرطا

التاثيره فيتعدد اثاره بها يجوز تعدد اثار المعلول الاول

جهات الاعتبارية وايضا لا نسلم ان النفس لا تؤثر الا بواسطة

بل هو بنفسها وبعض خوارق العادات كالمعجزه والكرامه

من هذا القبيل على ما صرح به فان قيل فيكون مستغنيا عن المادة

وفي الفعل ولا نعني بالعقل الا به اقلنا العقل هو الجوهر المستغني

مطلقه في ذاته وفي جميع افعاله والمحتاج الى المادة

فعاله لا يكون عقلا بل نفسا فلم لا يجوز ان يكون الصادر

النفس ... في اول المرتبه بدون الاله

بيانه ان المؤثر بلا واسطة في الافلاك

المحلولة وجودها مشاهدة اختلاف حركات الكواكب المعلومة

بالرصد اما ان يكون عقلا واحدا او فلكا واحدا او افلاكا متكثرة

او ان يكون بعضها مؤثرا في بعضها وعقولا متكثرة لا جائز ان

يكون عقلا واحدا لاستحالة صدور جميع الافلاك عن عقل واحد

لما مر من ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد ولا سبيل الى الثاني

والثالث اذ الفلك لو كان علة لفلك اخر فاما ان يكون الحاوي

علة لوجود المحوي او على العكس ولا سبيل الى الثاني لانه اي المحوي

اخس لكونه اقرب حيزا من الحاوي الى العناصر القابلة للكون

والفساد وهي اخس من الافلاك الغير القابلة لهما والاقرب الى

الاخس اخس من الابعد منه واصغر وفيه بحث اذ ربما كان المحوي

اكثر ثخانة من الحاوي بحيث يزيد على الحاوي بحسب المسافة فيكون اعظم

منه حجما وان كان الحاوي اطول منه قطرا والاخس الاصغر يستحيل

ان يكون سببا للاشرف الاعظم لا يخفى عليك انه لا يجري عند

في المقامات البرهانية ولا جائز ان يكون الاول اي علة المحوي

لانه لو كان كذلك لكان وجوب وجود المحوي متاخرا عن وجوب وجود

الحاوي لان وجوب وجود المعلول موخر عن وجوب وجود العلة

واذا كان كذلك فعدم المحوي مع وجود الحاوي في حد

وجوده لا يكون ممتنعا لذاته بل يكون ممكنا والامكان وجوده أي

المحوي معه أي مع وجود الحاوي لا تاخر في المرتبة

كان عدم المحوي مع وجود الحاوي اي في مرتبة وجوده ممكنا كان وجود

الخلاء ممكنا لذاته في تلك المرتبة لان وجود الخلاء في داخل الحاوي

وعدم المحوي في داخله متلازمان بحيث لا يمكن انفكاك احدهما

عن الاخر في نفس الامر وفي التصور ايضا فاذا كان احدهما

غير واجب في مرتبة كان الاخر ايضا ممكنا غير واجب فيها فوجود الخلاء

يكون ممكنا في مرتبة وجود الحاوي ووجوبه كما ان عدم المحوي

كذلك مع ضرورة ان وجود الخلاء ممتنع لذاته فلا يكون ممكنا

في مرتبة اصلا لان ما بالذات لا يختلف ولا يتخلف وقد يقال لا

نسلم التلازم بين عدم المحوي ووجود الخلاء لانا فرضنا عدم الحاوي الاخر

والمحوي معا فاذا المتلازمين اعني عدم المحوي متحقق مع ا

الاخر اعني وجود الخلاء القول قد ثبت ان

الخلاء فيما خرج منه مستلزم لان كما بيناه ولا حاجة تعين

منهما مطلقا لكن يمكن رفع المناقشة بان الحاوي ليس

المحوي بل للمحوي معين يوجود الخلاء وان يستلزم عدم المحوي

معين لكن عدم المحوي المعين لا يستلزم وجود الخلاء فلا تلازم بينهما

وقد يقال يجوز ان يكون احد المتلازمين واجبا بالذات والاخر

بالغير كالواجب ومعلوله الاول فلا يلزم من امكان احدهما

امكان الاخر فيهما فان قلت كيف يجوز ان يتخالف المتلازمان

في الوجوب مع ان الواجب بالغير يجوز ارتفاعه دون الواجب بالذات

فيلزم امكان الانفكاك بينهما قلت امكان ارتفاع احدهما نظرا الى

ذاته لا يقتضي جواز انفكاكه عن الاخر وانما يقتضيه امكان ارتفاعه نظرا

الى الاخر فظهر ان المؤثر في الافلاك عقولا متكثرة قيل لم لا يجوز ان يكون

المؤثر في الفلك نفسه وعرضا واجيب عن الاول بان المؤثر لو

كان نفسا لكان تاثيرها فيه بتوسط الجسم الذي هو آلة لها في صدور

افعالها عنه واذا كان كذلك لزم تقدم ذلك الجسم بالطبع على

بالنسبة اليه الحاوي وبين بطلانهما بما ذكرنا وعن

بان ... ضعف من الجوهر والاضعف يمتنع ان يكون علة للاقوى

وبانه لو كان موثرا في الفلك لاحتاج العرض في تاثيره الى المحل فمحله

ان كان فلكا او نفسا لزم منه ما لزم من كون الموثر فلكا او نفسا وان كان

عقلا يلزم منه المطلوب لافتقار كل واحد من الافلاك حينئذ الى جوهر مفارق

ما يجده لامتناع قيام الاعراض المتعددة المختلفة في الحقيقة بعقل واحد

لاستلزامه تركيب العقل فيتعدد العقول بحسب تعدد الافلاك وهو

المطلوب فان قلت لما كان مقتضاه ان يعارض الدليل القائم على ان

الحاوي لا يكون علة للمحوي بان يقال الحاوي كالفلك مثلا اي الفلك الاعلى

وسبب المحوي اي العقل الثاني معا لكونهما معلولي علة واحدة هو

العقل الاول كما سيأتي والعقل الثاني متقدم بالعلية على المحوي فيلزم

تقدم الحاوي على المحوي بالعلية لان ما مع المتقدم متقدم بالذات

فاجاب بان وجود الحاوي وسبب المحوي وهو العقل الثاني معا

مع ان السبب متقدم على المحوي لكن الحاوي ليس متقدما على المحوي

لان السبب متقدم بالعلية وما مع المتقدم بالعلية لا يجب ان يكون متقدما

علمته

متقدما بالعلة بل يجب ان يكون متقدما بالعلة والازم جميع

متعلقين على معلولا واحد شخصي فكان محتاجا الى كل منهما لانه

منهما بالنظر الى الاخر معف لما سبق الى بعض الاوهام ان

الخلا ممكن لان كلا من الحاوي والمحوي ممكن لذاته فعدمهما

تمامهما بالامكان للخلا واجاب بان الحاوي المحوي كل منهما

ممكن لذاته لكن ذلك لا يقتضي الخلا لان الخلا لا يلزم من انتفاء

الجرم الذي في جوفهما يكون هو المحدد للجهات على تقدير انتفائه

فما وراء ذلك الجرم على تقدير انتفائهما الخلا ما وراء محدد الجهات

وكان ما وراء المحدد ليس بخلاء ولا ملاء اذ لا امكان هناك فلا

حال ما وراء الجرم المذكور على ذلك التقدير فلا يلزم من انتفائهما الخلا

وانما يلزم الخلا من اجتماع وجود الحاوي وعدم المحوي فهو

غير ممكن لان الحاوي سبب المحوي مثلا ان

الازلي ما وجد في الازل وهو الزمان الغير المتناهي

من جانب الماضي والابدي ما وجد في الابد وهو الزمان الغير

المتناهي من جانب المستقبل اما كونها ازلية فلوجوده احدها او

المذكور ههنا ان واجب الوجود يستجمع جميع ما لا بد منه في تأثيره

لان له حالة منتظرة بحث فيه بما مر من التغيير في علة العقل

والمناسب ان يقال ان الواجب بانفراده علة تامة لمعلولاته

اذ لو افتقر الى غيره فان كان مقارنا له كان صفة زائدة عليه

خلاف مذهبهم وان كان منفصلا عنه كان ممكنا معلولا

على ما فرضنا من المعلول الاول بحث والعقول ايضا مستلزمة لجميع ما لا بد

في تأثيرها في بعض لان كل ما يمكن لها فهو حاصل لها بالفعل

والا لكان شيئ منها حادثا وكل حادث مسبوق بمادة كما مر فيكون

من العقول مقارنتها الحادث المادي مادية بحث فيلزم من

هذا ان كلها لان المعلول يجب وجوده عند وجود علة التامة و

يمكن ان يستدل ان العقل لو كان حادثا زمانيا لكان ماديا لان كل

حادث زماني مسبوق بمادة بحث واما كونها ابدية فلانها لو

انعدم شيئ منها لانعدم امر من الامور المعتبرة في وجودها فيكون

الباري تعالى او شيئ من العقول قابلا للتغير والحوادث

لان الامور المعتبرة في وجود كل منها المغايرة لذات العاقل

واحوال الذات العالية مقارنة لما هي عليه في نفسه متوسطا جعل
بين الواجب تعالى وبين العالم الجسماني فقد مر ان واجب الوجود
ومعلوله الاول هو العقل المحض والافلاك معلولات العقول
والافلاك فيها كثرة فيكون في مباديها كثرة لما بينا ان الواحد
لا يصدر عنه الا الواحد والعقل الذي يصدر عنه الفلك الاعظم فيه كثرة
لا باعتبار صدوره عن الواجب الوجود لانه لو كان الكثرة فيه من
حيث انه صادر عن ذات واجب الوجود لزم صدور الكثرة عن
الواجب بل باعتبار ان له ماهية ممكنة الوجود لذاتها واجبة الوجود
لعلتها فيلزم وجوب الوجود بالغير وامكان الوجود لذاته فيكون
باحد هذين الاعتبارين مبدا للعقل الثاني وباعتبار الاخر مبدا
للفلك الاعظم والمعلول الاشرف يجب ان يكون بالعلة
التي هي اشرف الجهات في العقل فان العقل بما هو موجود
واجب الوجود بالغير مبدا للعقل الثاني وبما هو موجود ممكن
الوجود لذاته مبدا للفلك الاعظم قال الامام في الملخص انهم
خبطوا فتارة اعتبروا في العقل جهتين وجوده وجهة كونه علة

العقل الثاني وامكانه وجعلوه علة للفلك الاعظم ومنهم من عبر
بها لعقل الاول وجوده وامكانه علة لعقل وفلك ...
لتقرره من ذاته ا... وجوده في نفسه ووجوبه بالغير وامكانه
لذاته وقالوا يصدر عنه بكل اعتبار امر فباعتبار وجوده يصدر
عقل وباعتبار وجوبه بالغير يصدر عنه نفس وباعتبار امكانه
يصدر عنه فلك وتارة من اربعة اوجه فزادوا علمه بالغير
وجعلوا امكانه علة لهيولى الفلك وعلمه علة لصورته ...
هنا ما سبقت الاشارة اليه من ان مثل هذه الكثرة لو كفى في
ان يكون الواحد مصدرا للمعلولات الكثيرة فذات الواجب
تعالى يصلح ان يجعل مبدا الممكنات باعتبار ماله من كثرة السلوب
والاضافات من غير ان يجعل بعض معلولاته وسائط في
ذلك ويحكم بان الصادر الاول عنه ليس الا واحدا اجيب
بان السلوب والاضافات لا تثبت الا بعد ثبوت الغير فلو
كان لها دخل في ثبوت الغير لزم الدور ورد بان ثبوتها
لا يتوقف على ثبوت الغير بل تعقلها يتوقف على تعقل الغير

منه الا هو ان يطلب الشي عن شي لا يتوقف على حصول شي من

... فلا يتصور تحققها الا بعد تحققهما و...

... لامكان صدور الكثرة عن الواحد في

... بان يقال اذا فرضنا مبدا اولا وليكن ا ويصدر عنه شي

واحد وليكن ب فهو في اول مراتب معلولاته ثم من الجائز ان يصدر

عن ا بتوسط ب شي وليكن ج وعن ب وحده شي وليكن د فيكون

في ثانية المراتب شيئان لا تقدم لاحدهما على الاخر وان جوزنا ان يصدر

... بالنظر الى شي اخر صار في ثالثة المراتب ستة اشياء ثم من الجائز

ان يصدر عن ا بتوسط ج وحده شي وبتوسط د وحده شي ثاني

وبتوسط ج ود معا ثالث وبتوسط ج ب رابع وبتوسط ب د خامس

وبتوسط ب ج د سادس وعن ب بتوسط ج سابع وبتوسط د ثامن

وبتوسط ج د تاسع وعن ج وحده عاشر وعن د وحده حادي عشر وعن ج ود

معا ثاني عشر ويكون جميعها في ثالثة المراتب ولو جوزنا ان يصدر عن السافل

بالنظر الى ما فوقه شي واعتبرنا الترتيب في المتوسطات التي تكون

... صارت في هذه المراتب اضعافا مضاعفة ثم اذا تجاوزنا ...

الى الحجب رحمه ولکثره ... ما فی ... انما
شرح الاشارات موافقا لما فی الش...
... و فلک الی ان ینتهی الى العقل ...
عاشره هو المبدا الفیاض و المدبر لما هو تحت فلک القمر هو العقل
الکثره فعله و تاثیره فی عالم العناصر ویسمی بلسان الشرع ...
فیصدر عنه الهیولی العنصریة و الصورة الجسمیة و الصور ...
بشرط استعداد الهیولی لقبول الصوره فلیس ... العقل
العقل المفارق و الا لم تتغیر ... العقل ...
بل استعدادها بسبب حرکات ... الحرکات
او ضاعا سماویة ... بها استعدادت فی هیولی العناصر
حرکة حادثه ثم تستدعی وضعا حادثا یقتضی حدوث استعداد ...
الهیولی موجب له ... صورة حادثه من العقل الفعال على الهیولی
حادثه و بشرط ... حادث اخر المناسب ... مسبوق بحادث
لان الحرکات المحدثه بل ... اما ان یوجد ... او بعد حادث
... سبیل الى الاول ... دوام الحادث فتعین الثانی ...

الحوادث فان وجد على سبيل الاجتماع في الوجود او على سبيل التعاقب

في الوجود او الاول لزم اجتماع امور لما ترتب في الوجود بلا نهاية وهو محال

فيتسلسل كل حركة حادثة اعني الحاصل منها [illegible] وقبل كل حادث حادث

الى اول وهو المطلوب [illegible] اذ الحصر المذكور انما يتم اذا لم

ينته الى حادث هو اول الحوادث [illegible] فكل ما ذكره [illegible]

والدليل على ذلك ان العلة التامة للحادث لا يجوز ان يكون قديمة بجميع اجزائها

والا لزم قدم الحادث فالعلة التامة للحادث كلها مشتملة على جزء حادث

وهذا الجزء الحادث من العلة التامة له ايضا علة تامة مشتملة على جزء حادث

وهكذا الى غير النهاية فالحركة الفلكية حالة مستمرة في ذاتها [illegible]

متقاسية ومتغيرة [illegible] وهو الواسطة بين عالمي القدم والحادث [illegible]

وهو ارتباط [illegible] الحادث لا يكون علة التامة [illegible] سلسلة

[illegible] اذا كان علة تامة للشيء [illegible] حادث في

علل الى [illegible] ولا ينزل قديم في سلسلة [illegible] بل لا بد منا

من في جهتين [illegible] هو التامة [illegible]

قديم ومن حيث عدم [illegible] المتعاقب لا الى

بفيضان الحوادث من القديم فان قيل لم قلتم انه يستحيل ترتب امور غير متناهية

مجتمعة في الوجود قلت لانا اذا اخذنا جملتين احدهما من مبدا معين الى غير

النهاية والاخرى مما قبله بمرتبة واحدة وطبقنا الثانية بما قبلها [illegible]

من الاولى والثاني بالثاني وهلم جرا فاما ان تقطعه الى غير النهاية [illegible]

كل واحد من الجملة الاولى واحد من الجملة الثانية او تنقطع الثانية [illegible]

والا لكان الزائد مثل الناقص في عدد الاحاد [illegible] فيلزم الانقطاع [illegible]

الجملة الثانية متناهية والاولى زايدة عليها بعدد متناه والزايد على

بقدر متناه [illegible] يكون متناهيا فيلزم تناهي الجملتين في الجهة التي فرضنا

غير متناهيتين فيها وانما اعتبروا قيدي الاجتماع في الوجود والترتب لان الاحاد

اذا لم تكن موجودة معا في الخارج كالحركات الفلكية لم يتم التطبيق لان مجموع

[illegible] الاحاد الاخرى ليس في الوجود الخارجي [illegible]

بحسب الخارج في زمان [illegible] في الوجود الذهني ايضا لاستحالة

وجود ما [illegible] في الذهن دفعة [illegible] من المعلوم انه لا يتصور وقوع احاد

[illegible] في الذهن [illegible]

[illegible] كانت الاحاد موجودة معا

في الخارج [illegible] كانت الاحاد موجودة معا ولم يكن بينها ترتب

[illegible] الذهن [illegible]

مترتبة بوجه ما كالجسمين المتلاحقين التطبيق اذا فرض [illegible] يكون الاول زائدا

لا محالة ووقوع الجزء الثاني بازاء الثاني والثالث بازاء الثالث وهكذا

ووقوع آحاد كثيرة من احدهما بازاء واحد من الآخر اللهم الا ان

كل واحد من الاول بازاء كل واحد من الآخر لكن العقل

ما لا نهاية له [illegible] ولا في زمان متناه حتى يتصور هناك التطبيق

[illegible] بل ينقطع التطبيق بانقطاع الوهم والعقل واستوضح ما صورناه

[illegible] التطبيق [illegible] بين [illegible] على الاستواء وبين اعداد

في الاول اذا انطبقت طرف العددين المتباينين على طرف الآخر كان ذلك

في وقوع كل جزء من احدهما بازاء جزء من الثاني وليس الحال في اعداد

[illegible] بل لا بد في التطبيق من اعتبار تفاصيلها [illegible] وقوع

من آحاد احدهما المتناقصة بازاء كل واحد من آحاد الآخر [illegible]

موجودة معا من الامور [illegible] من [illegible] ترتب و

ذلك الممكن [illegible] حتى يظهر الحكم [illegible] يحتاج في ذلك الغرض الى

آحادهما مفصلة بل يكفي في فرض وقوع ذلك الممكن ملاحظتهما اجمالا

فبرهان التطبيق [illegible] الامور الغير المتناهية الموجودة معا

سواء كان فيهما ترتب ... النشأة الآخرة للنفس الناطقة

وفيها ستة بدايات ... بام المنكرين ... المتحصل

خراب البدن ... بقيد ويتعلق ببدن ... على سبيل التناسخ او ...

بلا تعلق سبيل الى الاول اذ النفس لا يقبل الفساد ولا كان فيها شئ

بمنزلة المادة يقبل الفساد وشئ بمنزلة الصورة ... بالفعل ...

بالفعل غير القابل للفساد فان الفاسد لا يبقى مع الفساد والقابل للفساد

ان يكون باقيا معه لوجوب بقاء ... مع المقبول ... وكسري معنى

قولهم قوة الشئ للعدم والفساد ان ذلك الشئ يبقى متحققا ويحل فيهما لفساد

علمنا ... قول الجسم للاعراض الحالة فيه بل معناه ان في ذلك الشئ بعدم

في الخارج ... حصل ذلك الشئ في العقل ... تصور العقل مع العدم

الخارجي كان العدم الخارجي ... في العقل على معنى ... متصفا به في

حد نفسه في العقل ... في الخارج شئ وقبول عدم فانهم

بذلك الشئ فيكون مركبة ... انما يلزم تركيبها لو كان محل الامكان

النفس ... فيها وهو ممنوع لجواز ان يكون امرا خارجا عنها مباينا لها ... هو

ان ... البدن كما جاز ان يكون محلا لامكان وجودها وحدوثها كما مر ان

ان يكون محلا للامكان عدمها وفسادها وقد يجاب بان النفس الناطقة وان كانت

مجردة في ذاتها لكنها متعلقة بالبدن مدبرة متصرفة فيه

كما لا يشتها الناتية فهذا الارتباط الذي بينها وبينه مقارنة للنفس

الجهة جاز ان يكون البدن محلا لامكان وجود النفس وعدمها على معنى

انه مستعد لوجودها متعلقة به فكما ... محل لاستعداد وجودها

من حيث انها مقارنة له لا من حيث انها مباينة اياه بل هو محل الاستعداد تعلقها

به وتصرفها فيه ولما توقف تعلقها به على وجودها في نفسها كان في الاستعداد

منسوبا اولا وبالذات الى تعلقها بمعنى وجودها من حيث انها متعلقة

وثانيا وبالعرض الى وجودها في نفسها فالاستعداد كيفية

توجد عليها متعلقة به ولا حاجة في ذلك ... الى ... منسوب اولا

وبالذات الى وجودها في نفسها ليمتنع قيامه بالبدن لانها من حيث وجودها

في نفسها مباينة والشيء لا يكون ... لما هو مباين له بالبدنية

الجهة ايضا جاز ان يكون البدن محلا لامكان فسادها ... على معنى انه

يكون مستعدا لعدم التعلق من حيث انها مدبرة فيكون البدن محلا

لاستعداد عدمها من حيث انها مقارنة له لا من حيث انها مباينة

بل انما يحصل استعداد انقطاع تدبيرها عنه لكن لما لم يتوقف انقطاع

تدبيرها على عدمها في نفسها لم يكن في الاستعداد منسوبا الى عدمها

في نفسها لا بالذات ولا بالعرض فلا يكفي هذا الاستعداد لعدمها في نفسها

بل لا بد له من استعداد آخر وقد تبين امتناع قيامه بالبدن فظهر ان

البدن لا يجوز ان يكون محلا لامكان فساد النفس ح اذ محل الامكان

وجودها ولا سبيل الى الثاني لان النفس حادثة مع حدوث الابدان

على ما مر فيكون التناسخ محالا لان [illegible] النفس [illegible] في فيضان

النفس عن مبداها بحكم انه يصلح ان يتعلق به نفس فلو تعلق به نفس اخرى

على سبيل التناسخ تعلق بالبدن الواحد نفسان معا [illegible] فان قيل عليه انحصار

شرط فيضان النفس عن مبداها في حدوث استعداد البدن ممنوع لجواز

ان يكون مشروطا ايضا بان لا يصادق استعداد البدن لتعلق

النفس به نفسا موجودة تبطل بدنها في حالة كمال ذلك الاستعداد

فلا يفيض نفس اخرى عن المبدا لانتفاء شرط الفيضان وهو محال لا

نذر الاشهر كلوا احد من ذاته الا [illegible] واحدة فظهر القول ببقاء النفس بعد

الموت بلا تعلق وهنا بحث لان ما ذكره لبطلان التناسخ موقوف

موقوف على حدوث النفس وبيانه على ما ذكرنا قبل [illegible]

[illegible] ان البدن [illegible] [illegible]

[illegible] حدوث النفس [illegible] النفس [illegible]

[illegible] [illegible] آخر [illegible] ان [illegible]

[illegible] النفس [illegible] [illegible]

[illegible] شرطا والا استغراق [illegible]

[illegible] البدن الآخر [illegible]

[illegible] البدن [illegible] [illegible]

[illegible] الابدان [illegible]

[illegible] [illegible]

[illegible] [illegible] بالبدن [illegible]

[illegible] النفس [illegible]

[illegible] [illegible]

[illegible] [illegible]

[illegible] [illegible]

[illegible] [illegible]

بعد حدوث الابدان [illegible]

[illegible]

فايدة [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] من حيث انه [illegible] الموجود [illegible] دون ادراكه من حيث انه منافر فالألم

كما [illegible] والخير بعينه الوجود الملائم للشيء [illegible] اما هو ادراك المعقولات

[illegible] نقول فربما [illegible] ان [illegible] في اللذات الاول فان تعلقه فيما هو عليه من ملكه [illegible]

[illegible] واجب الوجود لذاته في جميع [illegible] في النقائص [illegible] بعضها [illegible] الوجه

انما [illegible] على ادراك [illegible] العقول المجردة والنفوس الفلكية والاجرام

[illegible] والكمالات العنصرية حتى [illegible] النفس بحيث

[illegible] صور الموجودات [illegible] من الاسباب [illegible] الامر فيكون [illegible]

[illegible] العالم الموجود [illegible] النفس الناطقة [illegible]

بين [illegible] الافراط والتفريط [illegible] الحكمة التي هي [illegible] الاخلاق

[illegible] الى القوة الشهوانية [illegible] الى القوة الغضبية والحكمة

الى القوة العقلية [illegible] اللذات العقلية واضدادها من حيث انها

[illegible] عند ما [illegible] بعد الموت

فيكون اللذة [illegible] ان هذا الادراك [illegible] بعد الموت

[illegible] الى الآلات الجسمانية فيكون [illegible]

[illegible] المعقولات [illegible] النفس عن البدن بتخلصها عن

كدورات المادة التي كانت [illegible] على ظهور خواصها فيكون اللذة العقلية [illegible]

بعد الموت [illegible] اشرف من اللذات الجسمانية فان مدركات العقل اشرف

من مدركات الحس وايضا ادراكات العقلية اقوى من ادراك الحسية اما الاول فلان

مدركات الحس ليست الا كيفيات محسوسة كالالوان والطعوم والروائح [illegible]

والبرودة وأشباهها ومدركات العقل من ذوات البسائط ومعانيه وجواهر العقلية

والأجرام السماوية وغيرها ومن البين انه لا نسبة للاضعف في الشرف الى الاقوى فاللذة [illegible]

من جهتين احدهما ان الادراك العقلي واصل الى كنه الشيء حتى يميز بين ماهيته [illegible]

واعراضها ويميز بين الجنس والفصل وجنس الجنس وفصل الجنس وفصل الفصل [illegible]

كما بحث ويميز بين [illegible] القائم والمفارق وبين [illegible] والجزء البسيط [illegible]

الادراك الحسي فلا يصل الا الى ظاهر المحسوس فيكون الادراك العقلي اقوى وان [illegible]

المدركات العقلية غير متناهية بخلاف الادراكات الحسية ومع هذا [illegible] اللذة التي [illegible]

حال تعلق النفس بالبدن انما [illegible] الشواغل البدنية [illegible]

هذه الشهوات والاخلاق الذميمة كما ان المريض [illegible]

بالحلو ويكرهه الالم ادراك المنافي من حيث هو منافي والمنافي للنفس الناطقة [illegible]

المضادة للكمال وهي الجهل المركب والجهل البسيط والخلق المذموم [illegible] فاذا فارقت البدن

وتمكنت [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

بل [illegible] نعت الفعلية [illegible] اذا حصل لها التنزه عن العلائق الجسمانية [illegible] الهيئة

البدنية والصفات [illegible] فيها البدن على العالم القدسي وحضرت جلال رب العالمين في مقعد

صدق [illegible] الى الصدق الحق او للتنبيه على ان النفس تناله بصدق القول على النبيه عند مليك

مقتدر [illegible] تبارك البشر امنوا اولم يلبسوا ايمانهم بظلم اولئك لهم الامن وهم مهتدون

فان لم يحصل لها التنزه عن العلائق الجسمانية بل بقي فيها الهيئات البدنية الردية و[illegible]

الى الشهوات [illegible] كتب الهيئات والمبادي البدنية محجوبة عن الالتفات الى السعادة و[illegible]

[illegible] مشتهيها التي الفت بها يشتاق العاشق المهجور الذي [illegible] الوصال

فيتاذى [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] فيزول الالم الذي

كان [illegible] قال صاحب الشفاء [illegible] الجهل المركب هو الذي لا يرجى فيه النجاة [illegible]

[illegible] فيزول [illegible] [illegible] ان النفوس ورثت العقائد الباطلة [illegible]

بانها حقيقة [illegible] فارقت الاسباب فان جاز ان يزول عنها ذلك [illegible] زوال [illegible]

الى [illegible] السعادة فان لم [illegible] لها شعور [illegible] بها

لكنها لم [illegible] [illegible] [illegible] النفوس الكاملة منقطعة

[illegible] [illegible] الى [illegible] الشقية وجدان [illegible]

[illegible] [illegible] [illegible] ولك

[illegible] [illegible] [illegible] الكمال فيها [illegible]

[illegible] [illegible] الاحوال [illegible] لا [illegible] مقابلة [illegible]

... لذات عارفة الوصول اليه ولا يزول ... للنفوس ...

وقد ظهر ان هيئة ... الكمالات الحقيقية بحسب الجهل ... مستغنية ... الكسب

ترقى الى الكمال لكن ذلك الشوق كان ضعيفا لا يظهر ... متعلقة ...

١٠٥

البدنية تعوقها عن ذلك الشوق فاذا فارقت البدن ظهر شوقها وعظم المها ...

اي البدن ... بالالم العظيم ... [illegible] اكتساب الكمال من حيث تتعلق بالبدن

تحصيل الكمالات معارضة لها عن الاكتساب اللذات الحسية ... وعن الم النار الروحانية الموقدة

التي تطلع على الافئدة اي اوساط القلوب النفوس الناطقة التي لم تكتسب الكمال ...

والاشتياق اليه ايضا فاذا فارقت البدن وكانت خالية عن الهيئات البدنية الردية

حصل لها النجاة من العذاب والخلاص من الالم لسلامتها عن الم الشوق والفقدان وكانت ...

اي اقرب الى الخلاص من فطانة بتراء اي ناقصة توجب وجود الشوق ... العقلية ...

الجنة ... واما اذا لم تكن خالية عن الهيئة البدنية فاشتاقت الى مقتضيات تلك الهيئات ... لم

البدن ... كانت متمكنة من تحصيل تلك المقتضيات ... الهيولى ... فتكون في ...

وعذاب اليم لكنه غير دائم هذا هو المشهور بين الجمهور وقال اهل التناسخ انما تبقى مجردة عن الابدان

النفوس الكاملة التي خرجت قوتها الى الفعل ولم يبق شيء من الكمالات الممكنة لها بالقوة فصارت

طاهرة عن جميع العلائق الجسمانية وتوصلت الى العالم القدسي واما النفوس الناطقة التي بقي شيء من كمالاتها

بالقوة فانها تتردد في الابدان الانسانية وتنتقل من بدن الى بدن آخر حتى يبلغ النهاية فيما هو كمالها

واختلافها ... مجردة مطهرة عن التعلق بالابدان ويسمى هذا الانتقال نسخا ...

[illegible] الى ان [illegible] بما يشير الى الاوصاف لكن السماحي [illegible] وملاحظة علمه.

و[illegible] الا [illegible] في الرسالة السابقة [illegible] شيئا ومنها الملك الجامع [illegible]

[illegible] وقد تبين [illegible] بعض الاحوال الشخصية [illegible] الاستعمال و[illegible] الاستقصاء [illegible]

والوقوف [illegible] وليرجع الى كتاب المسمى [illegible] الاسرار [illegible] في الطريق [illegible]

[illegible] التحقيق [illegible] ان الواجب على السالك [illegible] مطالعة كتب الشيخ [illegible] على [illegible] باب [illegible]

[illegible] حتى [illegible] وحينئذ قدرها كالكبريت الاحمر وتوفيق الوصول اليه [illegible]

[illegible]